علم
الدلالة اللغوية

الأستاذ الدكتور

عبد الغفار حامد هلال

عميد كلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

القاهرة - ط أولى ٢٠٠٠ م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقدمه

الحمد لله الذي خلق الإنسان وكرمه بالإفصاح والبيان، وعلمه القرآن وتسطير وتحبير الكلام، ومن عليه بالإيمان، وكرمه بالتقوى، وأحسن إليه بمحبة الإحسان ، وأهل العلم المدعم بالإيمان.

وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد بن عبدالله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، الذي قد أوتي الحكمة، وملك ناصية الفصاحة والبيان.

ورحمة الله تعالى وبركاته على آل بيته – إنه حميد مجيد – ورضوانه سبحانه وتعالى على صحابته أجمعين.

وبعد...

فإن علم الدلالة علم حديث في مسماه، وفي استقلاليته، قديم في مادته وفي معالمه، وبحوثه.

فالدراسات الدلالية من البحوث والدراسات التراثية القديمة والعتيقة، إذ لم يغفل لغويو العرب بحوث الدلالة، ففي كتاب الخصائص (= خصائص اللغة العربية) لابن جني (ت ٣٩٢هـ) باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية[١]، وباب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[٢].

وباب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني[٣]، وباب مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث[٤]، وباب في قوة اللفظ لقوة المعنى[٥].

وباب في الاشتقاق الصغير والاشتقاق الأكبر[٦] فقد بني هذا الباب على أساس من الصلات والروابط الدلالية بين المشتقات (في الاستقاق الصغير)

---

(١) الخصائص ٩٨/٣ – ١٠١.
(٢) الخصائص ١٤٥/٢.
(٣)الخصائص ١٥٢/٢ – ويقصد به أن اللفظ وكأنه قد مس ، وأن المرأ من خلال أدائه الصوتي يكاد يحس أو يلمس معناه لما، أو يكاد يطالعه رأي العين.
(٤) الخصائص ١٥٧/٢.
(٥) الخصائص ٢٦٤/٣ – ٢٦٩.
(٦) الخصائص ١٣٣/١ – ١٣٩.

وبين التقاليب الستة للأصل الثلاث (في الاشتقاق الكبير) وبين الألفاظ المتقاربة والمتجانسة (= الاشتقاق الأكبر) ، قادته هذه الصلات والروابط والعلاقات الدلالية بين الألفاظ إلى اعتقاد كون بعض هذه الألفاظ قد اشتق من بعض، وأنها ذات أصل لفظي واحد قد اشتقت منها ألفاظها، و ما تصرف من كل واحد منها.

ولفظة في بيان حقيقة الاشتقاق الكبير: " أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه و على تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه"[1]، وهذا اشتقاق معنوي وليس اشتقاقاً لفظياً بالمعنى الدقيق.

كما أن الجاحظ عثمان بن سعيد بن بحر (ت ٢٥٥هـ) قد عقد في كتابه " البيان والتبيين " بابا تحدث فيه عن الدلالة بمعناها العام اسماه " باب البيان"[2]، وذكر فيه قيمتها وأثرها، كما تحدث عن الوسائل التي يعبر بها عن المعنى، ويستدل بها عليها، وهي كما حددها:

١- اللفظ أو النطق.
٢- الإشارة والإيماء باليد وبالرأس وبالحاجب وبالسيف ونحو ذلك.
٣- العقد المتمثل في الربط بين وقت الظهر والعصر، وتواجد الشمس في منزلة معينة من منازلها الكونية، والربط بين بداية الشهور ونهايتها وتواجد القمر في منزلة معينة من منازله الكونية.
٤- الخط أو الكتابة والتي أساسها تسجيل الفكرة عن طريق رسم الحروف والكلمات على النحو المتواضع عليه بين القوم.
٥- الحال التي تسمي نَصْبه، ويقصد بها الحالة والهيئة التي يكون عليها الشيء، فالحالة التي عليها الأرض والسمأوات تشير إلى عظمة الخالق عز وجل وقدرته، وتشهد بربوبيته وألوهيته.

فالدلالة عنده ذات أنواع وأصناف عديدة:

---

(١) الخصائص ١٣٤/٢.
(٢) البيان والتبيين ٧٥/١ – ٨٧ ، تحقيق أ. عبدالسلام هارون – ط. الثالثة – القاهرة ١٩٦٨م = ١٣٨٨ه.

أ) دلالة لفظية أو صوتية، وهي المستفادة من اللفظ والصوت المسموع المركب.

ب) دلالة خطية، وهي المعبر عنها والمستفادة من الخط والكتابة، أي من رسم الحروف والكلمات.

ج) دلالة إشارية، وهي المستفادة من الإشارة بإحدى الجوارح ونحوها.

د) دلالة حالية، وهي المستفادة من الملامح والسمات والهيئة التي عليها الشيء.

ه) دلالة ارتباط وتلازم، أو دلالة فلكية، وهي المستفادة من وجود الشمس أو القمر في منزلة معينة من منازلها الكونية – فهذه طريقها الارتباط والتلازم والاستنباط وعقد صلة بين الشيئين كالأثر الذي يدل على الأثير.

وفي المزهر للسيوطي: مبحث الدلالة الذاتية ووضع الألفاظ بإزاء المعاني[١]، ومحدودية الألفاظ وعدم تناهي المعاني التي يمكن أن تعقل[٢]، ووضع الألفاظ في أمرها وأول وضعها بإزاء المعاني والماهيات الخارجية لا بإزاء الصور والمعاني الذهنية التي تصورها الواضع في ذهنه عند إرادة الوضع[٣] في التحقيق.

وطبيعة العلاقة والمناسبة بين اللفظ ومعناه[٤]، وذلك في ضوء رهافة حس العرب ونقاء فطرتهم وصفاء طبيعتهم، وسمو ذوقهم اللغوي " فجعلت الحرف الأضعف فيها والألين والأخفي والأسهل والأهمس لما هو أدنى وأقل وأخف عملاً أو صوتا.

---

(١) المزهر ١٦/١.
(٢) المزهر ٤١/١.
(٣) قارن المزهر ٤٢/١.
(٤) المزهر ٤٢/١ – ٤٧.

وجعلت الحرب الأقوى والأشد والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملاً وأعظم حسا" أي في الحس"[١] وفي أثره على النفس.

وباب في المناسبة بين الألفاظ والمعاني[٢] - وقد حشد فيه الكثير من الأمثلة على هذه الظاهرة اللغوية الصوتية - ، وباب في الألفاظ الإسلامية، والدلالة الشرعية، ونقل الألفاظ من معناها اللغوي إلى معناها الشرعي[٣].

كما عرض لبعض صور تطور الدلالة، منها تعميم الدلالة التي كانت خاصة في أول أمرها، وعند وضعها[٤]، وتخصيص الدلالة التي كانت عامة عند وضعها وفي أول أمرها[٥]، وحالة إبقاء الدلالة على ما وضعت عليه من خصوص أو عموم[٦]، واحتفاظها بقديم أمرها ، وبما كانت عليه من حال عند الوضع.

فاللغويون العرب القدامي قد طرقوا كثيراً من بحوث ودراسات علم الدلالة.

فهذه الدراسات الدلالية قديمة أصيلة في مادتها، وفي طابعها، وفي معالمها، حديثة نسبيا في مسماها، وفي تميزها، واستقلالها.

وهذا العلم وتلك الدراسة ذات أهمية كبرى وقيمة عظمى، وذات جدوى وفائدة جليلة، وأثر بيّن في تفهم اللغة ومعالجة قضاياها، إذ إن كثيرا من الظواهر اللغوية اللفظية تعلل في ضوء الدلالة، وتعالج في إطارها، إذ إنها قد كانت استجابة لها، وعملا على المطابقة بينها وبين اللفظ المعبر به عنها.

فانتفاء أصوات اللفظ، وترتيبها وتواليها على نحو معين أو خاص إنما كان ليتجانس ويتواءم مع المعنى في الحس والنفس، وكذا أداء الكلام بنغمة صوتية معينة قد أملاه المعنى المعبر به عنه.

---

(١) المزهر ٥٣/١.
(٢) المزهر ٤٨/١ – ٥٥.
(٣) المزهر ٢٩٤/١- ٣٠٣.
(٤) المزهر ٤٢٩/١.
(٥) المزهر ٤٣٣/١.
(٦) المزهر ٤٣٥/١.

وكان التعمل في إبراز اللفظ، أو تخير لفظ ذي صيغة وقالب صرفي معين، والتعبير بصيغة في موضع صيغة أخرى معتادة، وإيثار بعض الصيغ على بعض، إنما هو من إملاء المعنى.

وكذا الخروج عن النظام المألوف في ترتيب الكلمات في الجملة أو العبارة، كأن يقدم المفعول على الفاعل، أو الخبر على المبتدأ، واستخدام بعض الأدوات النحوية في موضع ومكان بعض قد أملاه المعنى وقادات إليه الدلالة.

وكذا إيثار أسلوب بلاغي على آخر، كان استجابة للمعنى، كما أن " الوقف" في القرآن الكريم قائم على أساس من علم الدلالة.

هذا، ويقع على عاتق علم الدلالة مهام كبيرة ومتعددة، منها: استظهار المعنى الأصلي أو العتيق، أو الأرومة المعنوية لكل باب من أبواب المعجم العربي، حتى يتسنى بأزمة المعاني، كما يقع على عاتقه إحياء الدلالات المندثرة والمغمورة في بطون كتب اللغة والمعاجم، والتي قد تمثل أصلاً أو مرجعاً أصيلاً لكثير من الدلالات المستعملة حديثاً، وتوثقها وتملكنها أو تقومها وترشدها في اللفظ وفي الاستعمال.

كما يقع على عاتقه حل مشكلة الدلالة في المعجم العربي، إذ قد تجد في الباب الواحد معانٍ ودلالات متخالفة أو متعارضة لا تمايز بينها، بل تراها معروضة بصفة أو بصورة متداخلة مع غيرها، غير منفصمة عنها.

وبهذا الصدد يقوم علم الدلالة بتقديم المبادئ والأسس التي يتم في ضوئها عرض معاني الباب المعجمي الواحد في صورة مجموعات متمايزة، وفصائل معنوية ودلالية، والتعليق والتعقيب عليها بما يفسر ويوضح أمرها، ويحدد أصلها.

وقضية المعنى الواحد الذي يعبر عنه بألفاظ عدة فيما يسمى (الترادف اللغوي) ، وبأي هذه الألفاظ ذلك المعنى ألصق، ويحدد الوضع والقالب اللفظي والباب المعجمي الأصلي لكل من الألفاظ الأخرى.

وقضية المعنى المتعدد الذي يعبر عنه بلفظ واحد فيما يسمى " المشترك اللغوي" ، وأي هذه المعاني المتعددة ألصق بذلك اللفظ، وكيف دخلت بقية المعاني إلى بابه، وطرقت ساحته ثم ردها إلى أبوابها، وتحديد كنه الفظ الذي كان يعبر به عنها في ضوء ظاهرة الإبدال اللغوي والقلب المكاني.

كما يقف مع نظرية الحقوق الدلالية ذات الأبواب المعنوية أو الموضوعية، ويُبين جدواها وأثرها في أثراء الدلالة أو الإلمام بها.

وذلك في ضوء وإطار هذا التراث المعجمي الموروث عن اللغويين الأقدمين والمسمى " معاجم الموضوعات" ، والتي تقوم على أساس ذكر وحشد الألفاظ التي تتصل بموضوع واحد، أو تتحدث عن موضوع واحد، في باب واحد، أو في موضع ومكان واحد، أو في كتاب مستقل.

كالألفاظ التي تتحدث عن النبات والأنواء والنجوم والسحاب والخيل والإبل والشاء والسباع والحشرات والنحل ونحو ذلك.

ومما يقع على عاتق علم الدلالة تحديد معنى اللفظ عند عدم النص صراحة عليه، والوصول إليه عن طريق استخدام الوسائل اللغوية من " إبدال" و " قلب" واستشعار وتلمس جرس الحرف ووقع اللفظ.

فهذه تأخذ بالأيدي إلى تمكين المعنى المنصوص عليه في القلب والنفس والاطمئنان إلى أصالته وعتقه، كما تأخذ بالأيدي إلى مشارفة معنى اللفظ في حالة عدم النص صراحة عليه، أو غموض العبارة المعبر بها عنه والمُصَوِّرة له.

إلى غير ذلك من مهام جليلة، وأمور كثيرة تنتظر الحلول في ضوء هذا العلم – أعنى علم الدلالة –

هذا، وقد عرض الكتاب مجموعة من البحوث في علم الدلالة، تتمثل في تعريف الدلالة، ومكونات الدلالة، والأسس التي تقوم عليها، وأنواعها من معجمية، وصوتية، وصرفية، والدلالة المطابقة، ودلالة التضمين، ودلالة الالتزام.

كما تحدث عن مظاهر التطور الدلالي، وتغير المعنى، وأبان أنواع هذا التطور، كما رصد أسبابه اللغوية والاجتماعية.

كما أوضح اتجاهات ومظاهر التطور الدلالي، من تعميم الخاص، وتخصيص العام، وانتقال اللفظ من معنى إلى آخر، وارتفاع وسمو الدلالة وتدنيها في النفس والحس.

كما عرض للدلالة عند لغويي العرب وفي التراث القديم، وأثر الإعراب في الدلالة.

كما تحدث عن ظاهرة المشترك اللفظي، وظاهرة التضاد، وظاهرة الترادف، مبيناً أسباب نشأتها ووقوعها في اللغة، كما عرض الآراء بصددها.

كما عرض لظاهرة الحقيقة والمجاز، وأوضح الأصل في وضع الألفاظ وحدود تواجد المجاز ووقوعه في اللغة.

كما عرض لدلالة الألفاظ في القرآن الكريم في ضوء ظاهرة الحقيقة والمجاز، مُنَبِّها على ضرورة الفهم الطبيعي للألفاظ، وعدم لوي عنق اللفظ، أو التكلف في تفهم معناه، واستظهار دلالته.

وبهذا الصدد وقف مع بعض الآيات القرآنية ، وحللها تحليلاً لغوياً اصيلاً.

كما لم يفته الحديث عن الدلالة في الدراسات الغربية.

تمهيد

لفظة الدلالة والمعنى في المعجم العربي:

أ- الدلالة في المعجم العربي:

إن الناظر في باب " دلل" من معاجم اللغة يجد الاستعمالات التالية:

الدليل ما يستدل به (على الشيء)، والدليل الدَّال ، والدليلي الدليل (مثل المتفتق أجواء القلب) الذي يدلك على الشيء.

ويقال هو دليل بين الدلالة، والدلالة مصدر الدليل، والدليل ما يستدل به على الشيء ويهتدي به إليه.

والدَّلُّ: القلب، والدَّلدال : البلبل، ودل يَدِلُّ إذا كان ذا هدى وسمت حسن، ودَلَّ إذا كان حسن الحديث (الصوت) والهيئة، ودَلَّ يَدِلّ إذا مَنَّ بعطائه[١].

وفي باب " دنن " (بالنون) جاء ما لفظه :

الدنَّين (مثل الطَّنين) أصوات النحل والزنابير، والدَّنْدنة (مثل الطنطنة) هينمة الكلام[٢] (والتنغيم فيه).

فالدَّال والدليل هو المرشد والهادي مع حسن سَمْتِهِ وهَدْيِهِ وهيئته، ودَلَّه إذا أرشده وهداه، واللفظ يُرْشد إلى المعنى ويهدي إليه، ويستدل به عليه في تودد ورفق، فالدَّال اللفظ الحسن السَّمْت والهَدُي الذي يرشد إلى المعنى، ويهدي إليه في تودد ورفق.

ب- المعنى في المعجم العربي:

إن الناظر في باب " عني " من معاجم اللغة يجد الاستعمالات التالية:

---

(١) أنظر : العين ٨/٨ (دل) – الثنائي المضعف من حرف الدال -، والصحاح ١٦٩٩/٤ (دلل)، ولسان العرب (دلل).

(٢) العين ١٠/٨ (دنَّ)- الثنائي المضعف من حرف الدال-.

معنى الكلام ومعناتُه واحد، يقال عرفت ذلك في معنى كلامه أي فحواه (ومضمونه)، وعرفت ذلك في معناه كلامه، وفي معنى كلامه أي في فحواه.

قال الخليل – وعنوان الكتاب مشتق من المعنى -[1]: " إذ أن اللفظ عنوان على المعنى، كما أن عنوان الكتاب علم على مادته ومحتواه".

وعنت الأصوات إذا علت وارتفعت، وهي تَعْنُو أي تطل برأسها ورقبتها من خلال الشيء (وعنا يعنو إذا أسلم زمامه إلى الشيء في خفة وتمام وكمال وطواعية).

ويقال سألته فلم يَعْنُ لي بشيء، كقولك : لم يَنْدَ لي بشيء ولم يبض لي بشيء، وأعنت الأرض والبلاد أي أنبتت (وأخصبت) [2].

ومعنى كل كلام مقصده، والمعنى التفسير والتأويل ، ويقال عنيت بالقول كذا أي أردت (وقصدت).

ومن هذا يفاد أن المعنى هو الفحوي الذي يجوب داخل أحشاء اللفظ، والمضمون الذي يحمله اللفظ بين جنباته بحكم طبيعته الصوتية والصرفية، أو التلازم بينهما في العرف اللغوي.

فالمعنى ما يمليه اللفظ على ذهن السامع وما يبعثه في تخيله وخاطره وما يلقى به في خلده ، أو ما وضع اللفظ بإزائه.

والمعنى ما يتوخاه المرء من اللفظ وما يستشف منه بلطف ورفق، وهذا هو المعنى الذهني التصوري.

وهناك المعنى الخارجي المحسوس الملموس أو المشاهد أو المشموع ولا شك في أن المعنى الخارجي المحسوس أسبق في الوجود من المعنى الذهني التصوري.

([1]) العين ٢٥٣/٢ (عنى) – الثلاثي المعتل من حرف العين-.
([2]) راجع : العين ٢/ ٢٥٢ (عنو) ، ٢٥٣/٢ (عني) – الثلاثي المعتل من حرف العين ، والصحاح ٦ / ٢٤٤٠ (عنا) ، ولسان العرب (عنا).

فالألفاظ قد وضعت في أول أمرها، وأول ما وضعت بإزاء المحسوسات، ثم داخلها التخيل والتصور أخذت طريقها إلى عالم التخيل والتصور[1] بعد ذلك.

بين علم الدلالة وعلم المعجم:

هناك حدود وفواصل بين علم المعاجم وعلم الدلالة، إذ إن علم المعاجم ينظر في نسق ونظام ترتيب الكلمات، وإيراد الألفاظ بعضها خلف بعض بعد حصر أكبر كم منها، وحكاية معانيها كما هي مروية أو مسموعة من العرب دون تعليق عليها، أو تقديم أو تفسير أو تعليل لها.

أما علم الدلالة فإنه ينظر فيما بين معانى الكلمات من وشائج وصلات، ويأتى بالمعاني في إطارات وأبواب وفصائل، كما ينظر في طبيعة العلاقة بين المعاني وأصوات اللفظ، أو بين المعنى والقالب الصرفي للفظ ، كما يتتبع تطور معانى ودلالات الكلمات عبر العصور التاريخية للغة، كما يحأول استنباط الأرومة المعنوية لكل باب من أبواب المعجم العربي، تلك الأرومة التي تتميز ببساطتها وبطبيعتها وبثرائها، فضلا عن كونها مما يدرك ويوقف عليه بالحواس، فهي محسوسة ملموسة، أو مشاهدة أو مسموعة.

مدخل إلى علم الدلالة

أولاً: لقد اهتم علماء العرب – قبل الغربيين – بالدلالة ، لأن لغتهم تمتاز بالثراء الواسع، والتصرف المعنوي العريض، والتطور الذي اعترى الدلالة في العصور المختلفة التي شهدت تحول المجتمع العربي.

وقد تنأول علماء العرب دراساتهم بحوثاً تعد من هذا الفن في دلالة اللفظ على عدة معان، ودلالة عدة ألفاظ على معنى واحد، والاشتقاق والحقيقة والمجاز والتضمين، وغير ذلك من بحوث علم الدلالة.

([1]) انظر : المزهر ٤٢/١.

وقد ظهر اسم هذا العلم Semantiqu في مقال كتبه ميشيل بريال سنة ١٨٨٣م، ويعد هذا العالم الفرنسي من أوائل الواضعين لعلم الدلالة على أساس تاريخي لا وصفي.

وعنى بالبحث فيه – كذلك – من الغربيين، منهم الأساتذة: وتني الانجليزي، وكروس الإيطالي ، وفونت الألماني.

وقد نهضت الدراسة في هذا الفرع على أساس من علم النفس والاجتماع اللذين نهضا في الغرب، وظهور الدراسات الصوتية واللهجية المعتمدة على التجارب والآلات، وما تؤدي إليه من نتائج، فكان لعلم الدلالة مناهج تتنأول اللغات من هذه الزوايا بالتحليل والبحث ، فَبُحِثَت في الغرب معاني الكلمات، والاشتقاق اللغوي فيما يعرف باسم (المورفولوجيا) التعليمي والتاريخي والمقارن وما يتعلق بعلم التنظيم – القواعد – (سينتكس) من جوانبه التعليمي والتاريخي المقارن، وكذلك الحديث عن الأساليب اللغوية شعراً ونثراً من هذه الجوانب المختلفة.

وقد ربطوا بين التطور الدلالي ومظاهر الكون والحياة، فهو يتطور معها دون إرادة الإنسان، ويمتد عبر التاريخ، ويتأثر بالمكان الذي تعيش فيه اللغة ، وبعلاقاتها اللغوية ، كما تحدثوا عن أسباب التطور الدلالي: تاريخية ، واجتماعية، ولغوية، وما ينشأ عنه من حياة اللغات.

واستطاع العلماء الغربيون أن يصلوا من وراء تلك الدراسات إلى نتائج وقوانين عامة في علم الدلالة، وتطور اللغات من هذه النواحي التي أصبحت تدرس بوصفها بحوثاً مستقلة.

على أن الدلالة ومظاهرها وتطورها تخضع – كما قلنا سابقا – لعوامل كثيرة: اجتماعية، ونفسية، وتاريخية، وثقافية، وغيرها مما يختلف من عصر إلى آخر ومن مجتمع إلى غيره.

ثانياً: علم الدلالة ليس علماً بلاغياً، إنه علم لغوي بحت يركز على تحليل معنى الكلمة أو العبارة أو الجملة من وجهة لغوية صرفة، وعلى اكتشاف أوسع العلاقات بين الوحدات اللغوية المختلفة.

وهو يشترك مع علم المعاني – الذي وضعه عبد القاهر الجرجاني- في تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة ، لكنه يستقل عنه بمجالاته الكثيرة.

واللفظ الواحد يمكن أن يتعدد معناه في إطار هذا العلم ، ويكشف السياق اللغوي عند تحديد المعنى المراد.

فإذا قلنا مثلا: مإذا تعني كلمة كمثرى؟ - مإذا يعنى هذا الرجل بكلمة كمثرى؟ إنه لا يقول ما يعنيه – إنه لا يعني ما يقوله – الحياة بلا إيمان حياة بلا معنى – الشهرة والجاه لا يعنيان شيئا لهذا الرجل – السحابة السوداء تعنى المطر – أنا لا أعنى "عليا" بل " أحمد" فكلمة " معنى" تختلف في هذه الأساليب.

فاللفظ رمز في إطار ما يسمى علم " الرمزيات" ، أو العلامات اللغوية، والمعنى هو أحد المكونات الثلاثة لقواعد اللغة: المعنى – النحو – الصوت، ويتأتي ذلك في معنى الكلمة، ومعنى الجملة، والعلاقات الدلالية المتنوعة في إطار علاقة المعنى بالنحو، والشرارة الأولى تنطلق من المكون الدلالي ، ثم يضفي النحو والصوت على العملية اللغوية ما يكمل صنعها بحيث تصبح جملة كاملة جاهزة للتعامل مع قدر كبير من الموضوعية والعلمية.

واللغة ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة للاتصال أو لنقل المعنى عن طريق العلاقة بين الرمز والمعنى.

وتدرس العلاقات الدلالية بين الدال (اللفظ أو الجملة)، والمدلول (المعنى)، وعلاقات الترابط والاستبدال، مثل علاقة الترابط بين يسافر و " جوا" في قولنا "يسافر جوا"، وعلاقة الاستبدال في : زيد رجل غني ، أو ثري ، أو فقير ، مثلا فيها ليس الترادف أو التضاد أو التخالف أو التعاكس.

ويذكر ابن جني أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إليها فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، ولو أقام إنسان على خدمة هذا العلم (يقصد علم الدلالة اللغوي) ستين سنة حتى يحظى بمعرفة مواضع الصواب والخطأ ،

لما كان مغبونا فيه، ولا منتقص الحظ منه، ولا السعادة به (ذكر هذا تحت باب يسميه : باب فيما يؤمنُه علم العربية من الاعتقادات الدينية، جـ ٣ ص ٢٤٥ وما بعدها من كتاب الخصائص).

ومن الأمثلة التي أوردها : قول الله – عز اسمه - : " وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا" [سورة الكهف: الآية ٢٨] ، فقوله :" أغفلنا" من باب أفعلت الشيء ، أي صادفته ووافقته كذلك ، كقول الشاعر :

فأصممت عمراً وأغميتُه عن الجود والمجد يوم الفخار

فأصممت وأعميت ، أي صادفته أصم وأعمي، وتقول : دخلت بلدة فأعمرتها، أي وجدتها عامرة.

وقد يقال : إن أغفلنا معناه : منعنا، وصددنا ، نعوذ بالله من ذلك، ولو كان أراد ذلك المعنى لوجب أن يكون العطف عليه بالفاء دون الواو، وأن يقال : ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه، بحيث يكون الثاني سبباً عن الأول، كقولك : أعطيته فأخذ، وسألته فبذل، ولا يصح هنا العطف بالواو. فمجيء قوله تعالى : (وَاتَّبَعَ هَوَاهُ) بالواو، دليل على أن الثاني ليس مسببا عن الأول، وإذا لم يكن عليه كان معنى أغفلنا قلبه: أي صادفناه غافلا، وإذا صودف غافلاً فقد غفل لا محالة ، فكأنه قال – والله أعلم - : ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا، وإذا صح هذا الموضع ثبت به لنا أصل شريف يعرفه من يعرفه، ولولا ما تعطيه العربية صاحبها من قوة النفس، ودربة الفكر، لكان هذا الموضع ونحوه مُجوزاً عليه، غير مأبوه به ، ولله قُطرب فإنه قد أحرز عندي أجراً عظيما فيما صنفه من كتابه الصغير في الرد على الملحدين، وعليه عقد أبو علي – يقصد الفارسي أستاذه – رحمه الله – في كتابه في تفسير القرآن، وإذا قرأته أسقط عنك الشبهة في هذا الأمر بإذن الله وعونه.

وعلى ذلك تفسر أنواع الدلالات القرآنية التي تنطوي تحت المطابقة والتضمين والالتزام، كما يبدو ذلك في الآيات الكريمة : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً) – (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) – (وَإِنْ

خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) – (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)، كذلك دلالة الإشارة والاقتضاء ودلالة المفهوم [مفهوم الموافقة – المخالفة – صفة – شرط – حصر – غاية عدد] ، واختلاف الآراء الفقهية تبعاً لذلك.

واستعمال الألفاظ بحسب معانيها جاء في بيان المبادئ والقيم والأحكام في أسلوب القرآن الكريم ، لأنه (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)- (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ).

والذي يريد أن يستنبط المبادئ والأحكام التي جاءت في القرآن الكريم عليه أن يكون عالماً بمدلولات الألفاظ القرآنية، ودارسا لها دراسة متأنية، حتى يستطيع أن يخرج بالثمرة المرجوة من كتاب الله كما أراده المولى جل وعز.

وإن الخطورة الكبرى تتمثل في الانحراف باللفظ أو المعنى حين يفهم لفظ القرآن الكريم إذ يلوي عنق الحقيقة، ويضيع الحكم الشرعي حين الفهم السقيم ، وكذلك فهم السنة النبوية الشريفة.

والدلالة اللغوية تقوم على الوضع ، والاستعمال ، وهنا نجد الكلمة الواحدة أو اللفظ المفرد وضع لمعنى من المعاني ، أو لعدة معان، ويستعمل في التراكيب الكلامية، فيفهم المراد منه حسب السياق (كتابنا " العربية ... خصائصها وسماتها" ص ٤٢٦ – ٤٦٧).

وهذا يقتضى التعرف على دلالات الألفاظ بدراسة توجهات معجمات اللغة العربية في المعاني اللغوية للألفاظ، وتطبيقاتها في علم الدلالة التطبيقي ، وعلم الدلالة التركيبي السياقي ، فإذا وقف عليه الدارس حماه الله- إن شاء الله – من الزيغ، وبَعُد عن الضلال في الفهم السقيم.

وصلة هذا العلم بعلم أصول الفقه جليه على النحو المتقدم، مما يقتضى أن يدرس هذا العلم لطلاب كليات الشريعة وأصول الدين والدراسات الإسلامية والعربية ، والله من وراء القصد، وهو نعم المولى ونعم النصير.

دلالة الألفاظ وتطورها

تقوم اللغة على عنصرين أساسيين هما : الألفاظ ، والأفكار (أو المعاني) وبينهما ارتباط وثيق بحيث متى عرف اللفظ أمكن فهم معناه ولذا نلاحظ ثلاثة أمور:

(أ) الدال : وهو الألفاظ.
(ب) المدلول : وهو الأفكار (أو المعاني).
(ج) النسبة : وهي العلاقة القائمة بين الألفاظ والأفكار ونزيدها بيانا فنقول:

أ) الدال: وقوامه ما يتلفظ به – كما ذكرنا – وهو – أحيانا – يكون لفظا مفردا وأحيانا مجموعة من الألفاظ ركب بعضها مع بعض في صورة جمل وعبارات.

وعلماء العرب قد وضحوا لنا (الكلمة المفردة) وحددوا معالمها فهي : القول أو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى[1] أو قول مفرد مستقل أو منتوي فيه فالمستقل مثل محمد – جاء، والمنتوى فيه مثل فاعل (قم) وهو الضمير (أنت) [2].

وهم يقصدون بكلمة (قول) أنها (لفظ) ولما كان القول (الذي هو كل لفظ) يشمل المفرد والمركب والتام والناقص (الكلمة الواحدة وما هو أكثر من كلمة) حددت التعريفات مفهوم الكلمة بقولها (مفرد).

وقد عاب الدكتور تمام حسان هذه التعريفات بما يأتي:

١- أنها لا تفرق بين الصوت والحرف أي بين عملية النطق والنظام الذي أجرى عليه.
٢- أنها تخلط بين الوظيفة اللغوية، والمعاني المنطقية والوضعية.

---

(١) أنظر ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ١٢ وابن عقيل بحاشية الخضري ٧/١ والاشموني بحاشية الصبان ٦/١.
(٢) السيوطي : همع الهوامع ص ٣.

٣- أنها لا تفرق بين وجود الكلمة، وعدمها في تعريفها، هذا ما يؤدي إلى الخلط في التفكير[١].

صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تخذف أو تحشى أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها – غالباً – إلى أصول ثلاثة وقد تلحق بها زوائد[٢].

ويبدو لي ان تعريف الأقدمين لا عيب فيه، بل هو دقيق تماما وموجز واف بالمعنى المطلوب منه فهو :

١- لا يخلط بين القول والكلمة واللفظ، بل فيه تحديد لها، ولا عيب أن تلتقي معاني الألفاظ الثلاثة لاشتمال الأصوات عليها، فكل لفظ يمكن أن يطلق عليه قول، لأن القول هو كل ما يتلفظ به وكل لفظ بهذا المعنى قول، والكلمة ليست إلا لفظا فلا مانع من إطلاق اسم القول عليها، وهذا لا يعد خلطا بل يعد اشتراكا في جنس هو جزء التعريف مثل الانسان حيوان ناطق، حيث يشترك في لفظ الحيوان مع الانسان سائر الحيوانات ولم يعب ذلك أحد، والجزء الآخر من التعريف يمنع ما يراد منعه، فكلمة (ناطق) تمنع ما عدا الانسان من الدخول في التعريف، وقد أضيف إلى تعريف الكلمة ما منع غيرها من الدخول معها وهو (مفرد) فكلمة (مفرد) أخرجت المركبات سواء كانت تامة أو ناقصة.

٢- فيما يبدو لي أنه لا يصح إدخال الوظيفة اللغوية في تعريف أجزاء اللغة وهذا غير موجود في تعريف الأقدمين، بل هو موجود في تعريف الدكتور نفسه وبالرجوع إليه يمكن فهم ما أقول.

٣- ليس هناك خلط في التفكير بالإشارة إلى الكلمات المضمرة. مثل : أنت في (قم) بل هذا مجرد تلميح إلى أن الكلمة تارة تكون واضحة مرئية، وأخرى مستترة قياسا على وجودها الخارجي.

---

(١) د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص ٢٢٦.
(٢) المصدر السابق ص ٢٣٢.

وقد عرف مييه[١] الكلمة بأنها ربط معنى ما بمجموعة ما من الأصوات صالحة لاستعمال جراماطيقي[٢].

وهذا التعريف صالح للمورفيمات، وللجمل ، وأجزاء الجمل أيضا.

وعند جاردنر[٣]: " أن الكلمات ذات وجهين في طبيعتها، فوجه هو المعنى، ووجه آخر هو الصوت، وحيث تكون الكلمات في ملك كل شخص تكون من ناحيته جواهر طبيعية مكونة من منطقة المعنى من جهة، ومن صورة صوت معين من جهة أخرى. وهذا الصوت صالح لأن يعاد نطقه بالإرادة، والكلمات في حقيقتها نفسية، وهي مواد للمعرفة والتكلم مع أنها في أحد جانبي طبيعتها تشير إلى حدث عضوي تمكن إعادته بحسب الإرادة".

والتعريف الأول للكلمة شامل لها ولغيرها والثاني يدخلها في عالم الفلسفة وعلم النفس " وليس الباحث اللغوي بحاجة إلى أن يبني أفكاره على أسس غريبة عن منهج اللغة ... لاحظ في تعريف جاردنر استعمال كلمات الحقيقة – الطبيعة – الملك – المعرفة – التكلم – النفس "[٤].

ويلاحظ الدكتور تمام أن تعريف الكلمة لا يمكن اتحاده في جميع اللغات، بل لكل منها تعريف يستمد من طبيعتها ووسائلها الخاصة في التركيب كما يقول فندريس[٥].

ولكن يبدو لنا أن الكلمة التي هي وحدة لغوية تدل على معنى من المعاني لا تختلف بهذا التحديد من لغة إلى أخرى فلا مانع من وضع تعريف شامل لها. فهذا لا صلة له بطرق البناء الصرفي أو غيره من خصائص اللغات.

---

(١) عالم لغوي فرنسي.
(٢) د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص ٢٢٧، ٢٢٨ وفندريس : اللغة ص ١٢٤.
(٣) عالم لغوي انجليزي.
(٤) د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ وانظر فندريس : اللغة ص ١٢٤.
(٥) د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص ٢٢٥ وانظر فندريس : اللغة ص ١٢٤. (م ١٣- علم الفلسفة)

وأعتقد أن تعريف الكلمة العربية واف بالغرض المقصود، وإن كان التحديد الصوتي الحديث يتطلب صوغه في قالب جديد كهذا القالب الذي رآه الدكتور تمام.

وبعض المشتغلين بالدراسات الصوتية من المحدثن يرون أن الكلمة المفردة لا يمكن تصورها، لأن اللغة كلام تتداخل أصواته في جمل وتراكيب يتعذر الفصل بين حدود أجزائها بدقة.

ولكن هذا الرأي – كما يبدو – غير دقيق، لأن اللفظ المفرد يمكن أن يحدد له إطار صوتي واضح منفصل عن غيره، ولا عبرة بحالة وصل الكلام بعضه ببعض، فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن هذا الكلام المتصل مركب من وحدات صوتية تمثل كل منها مجموعة من الأصوات المتناسقة يسهل تحديد إطارها الخاص، ولذا فان جماعة من الباحثين – أخيرا – استطاعو – على هذا الأساس – أن يضعوا لها تحديدا مناسبا فقالوا : أنه " يمكن ان نتبين معالم الكلمة أو حدودها وذلك بأن يمكن أفرادها بالنطق وحذفها من الكلام أو إقحامها فيه أو الاستعاضة عنها بأخرى"[1].

وهذا يتفق مع ما ذكره علماؤنا القدماء.

أما مجموعة الألفاظ . فهي تلك الجمل التي تتألف من الوحدات الصغيرة التي هي الكلمات المفردة، وتدل على المعاني المرادة منها حسب اصطلاح الأمة صاحبة اللغة[2].

ب) المدلول : هو المعنى أو الفكرة التي يحملها القطب اللفظي بوضع الواضع، أو غير ذلك من سياقات الاستعمال اللغوي، فالألفاظ المختزنة في أذهان الجماعة قد ارتبطت بمعان خاصة لها تعرف – غالباً – بالرجوع إلى قواميس اللغة.

---

(1) د. أنيس : دلالة الألفاظ ص ٤٣ ، وانظر ما قاله الدكتور تمام في تعريف الكلمة.
(2) هي ما يسمى في عرف النحويين بالكلام، انظر سيبوية : الكتاب ٦٢/١ وابن جني : الخصائص ١٧/١.

وأحيانا تطرأ على المتكلم أو السامع نواح اجتماعية، أو أحداث نفسية تجعل الألفاظ تنصرف عن معانيها القاموسية، وتحمل على معان جديدة باصطلاح المتكلم والسامع وتأثير الملابسات التي تحيط بالموقف الكلامي.

ولذا فان الاقتصار على معرفة المعاني من القواميس لا يجدي الجدا المعقول في كل الأحيان بل لابد – مع ذلك – من مراعاة حال المتكلم ، والسامع والحدث موضوع الكلام.

ج) النسبة : وهي العلاقة القائمة بين الألفاظ والمعاني التي تدل عليها، وتتوقف بمقدار كبير على حالات الكلام، وأوضاعه اللغوية وعلاقة كل من المتكلم والسامع بموضوع الحديث كما ذكرنا في بيان المدلول.

وعلاقة اللفظ بالمعنى – على هذه الصورة – تتسم بالتعقيد. فالمعاني – كما نقلت عن القدماء – لا تستقر على حال بل يمكن لها أن تختلف تبعا للمواقف اللغوية المتعددة وعلاقة المتكلم والسامع وتغير النواحي الاجتماعية من آن لآخر سواء في ذلك الأفراد والجماعات والأمم مما يقتضى التغيير. والتبديل، فقد يموت معنى اللفظ ، ويحل محله معنى جديد. وقد ينحرف وقد يقتصر على جانب من جوانب المعنى القديم، أو يتسع فيشمل القديم وزيادة تتطلبها المواقع الجديدة وقد يحدث غير ذلك من أمور لا يمكن التنبؤ بها جميعها.

وهناك جوانب أخرى تؤثر في المعنى كأصوات الكلمات واشتقاق بعضها من بعض بصور معروفة في علم البنية، وطرائق التعبير الخاصة بنظام القواعد.

ومن أجل ذلك كله خص الباحثون المعنى باهتمام واسع في دراساتهم وأفردوه بعلم خاص سموه (علم الدلالة) Semantique، واتضح لهم أن لهذا العلم صلة بعلوم النفس ، والاجتماع، والتاريخ والجغرافية وغيرها مما يبدو أثره في التغيرات المعنوية.

وقد أشرنا في نشأة علم الدلالة إلى منشئه ومن شاركوا فيه من المتخصصين في العلوم والفنون المختلفة ، وتفصيل فروعه المتعددة[1].

مكونات الدلالة الأساسية

تقوم الدلالة على أسس أهمها:

١- اللفظ المفرد، وأنواع أصواته ، وارتباطه بمعناه.
٢- تولد ألفاظ جديدة من الأصل الواحد، وارتباطه بمعاناه.
٣- صلة الكلمة بغيرها في العبارات، والتراكيب، إذ لا غنى لها عن نظائرها، وأخواتها، ولا يفهم معنى اللفظ بغير جملة يسلك فيها فاللغة كلام مترابط قبل أن تكون كلمات متنأثرة.

ولذا قسم الباحثون الدلالة أربعة أنواع : معجمية ، وصوتية، وصرفية، ونحوية.

١) الدلالة المعجمية:

هي الدلالة التي وضعها الأسلاف للألفاظ المختلفة، وتكفلت ببيانها قواميس اللغة حسب ما ارتضته الجماعة واصطلحت عليه، وتستعمل في الحياة اليومية بعد تعلمها بالتلقين والسماع، والقراءة الاطلاع على آثار السابقين الأدبية شعرا ونثرا ، ويتطلب هذا التعليم زمنا ليس بالقصير قبل أن يسيطر المرء على لغة أبويه[2].

وقد جمع العرب تراثهم فيما يسمى بالمعاجم اللغوية، في إطار مرحلة لغوية معينة هي عصر قوة اللغة العربية، وتمثل حياة العرب وعاداتهم وأخلاقهم وآثارهم، وكل ما مر بهم من أحوال في أبانها.

---

(١) أنظر ص ١٠٥ وما بعدها من هذا الكتاب.
(٢) د. أنيس : دلالة الألفاظ ص ٤٩.

وهي تحمل الطابع الأصيل للألفاظ ودلالاتها قبل أن يختلط العرب بغيرهم، وتمتد يد الاعوجاج إلى لسانهم[١].

بيد أنها تفسر الألفاظ دون ملاحظة ما اعتورها من تغير في الفترة التي سبقت جمعها، فهي لا تشير إلى تطور المعاني – والاستعمالات[٢] كما أنها لا تنسب المعاني – في كثير من الأحيان – إلى الناطقين بها ففات الباحث كثير من النتائج العلمية في مجال تطور المعنى ، وانتقاله.

وهذه الدلالة عرضة للتغير. بل إنها تغيرت حقا بعد عصر تدوين اللغة نتيجة اختلاف حياة الأجيال المتعاقبة، وما جد من مستحدثات وأمور تقتضى التغيير، وقد لاحظنا حدوث ذلك في العصرين الإسلامي والعباسي.

ومن أمثلته تغير مدلول ألفاظ الصلاة والزكاة، والخليفة والسلطان ، والديوان وغيرها.

ولما زاد اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأجنبية امتد التغير امتداد كبيرا إلى المعاني القاموسية كما في كلمات " شنب " و " طويل اليد " و " بطح"[٣].

---

(١) على أنها لم تنس الإشارة إلى بعض الكلمات التي دخلت العربية من اللغات الأجنبية، والكلمات المصنوعة، والموادة للاستفادة منها أو تحاشيها.

(٢) هذا ما يعرف في علم اللغة بالايتمولوجيا وهو اللون الدراسي الذي يتنأول (توضيح معاني الكلمة في المراحل التاريخية المتعاقبة بأن يقول : أن هذه الكلمة كانت في القرن الفلانى كذا وأصبحت فيما بعد كذا ثم آلت إلى كذا . ... وليس في اللغة العربية في الوقت الحاضر أثر لمثل هذه الدراسات على نفعها وقيمتها في دراسة المفردات وتواريخ النصوص ولعل المستقبل كفيل بسد هذا النقص) (د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص ٢٣٥، ٢٣٦).

(٣) الشنب – في أصل المعنى القاموسي : البياض والبريق والتجديد في الأسنان . " اللسان ٤٨٨/١، ٤٨٩" وقد تطور الآن إلى ما يعرف للرجال وطويل اليد: في القاموس من تمتد يده بالعطاء ، وهي صفة كريمة، ولذا قال ﷺ لأزواجه : (أولكن لحوقا بى اطولكن يدا" أراد : أمدكن يدا بالعطاء " ابن منظور : اللسان ١٣/ ٤٤٠) وهو الان بمعنى اللص وطول اليد بمعنى السرقة.

ويقال : " بطحة" بسطه ممتدا على الارض . " ابن منظور : اللسان ٢٣٦/٢" ومعناه الان : عورة.

ولعل ذلك ناشئ عن نسيان المعاني الأصلية لبعض الكلمات وتحريف معاني بعضها الآخر: وتتطور الدلالة المعجمية لأسباب كثيرة نذكرها فيما بعد.

وما يصدق على العربية يصدق على غيرها من اللغات. فالألفاظ في اللغات المختلفة ترتبط بمعانيها حسب الواضع القديم لها، ثم تتطور على مر العصور، لانتقالها بين الأجيال واختلاف الأحوال المتعاقبة عليها.

٢) الدلالة الصوتية:

هي ما يكون بين أصوات بعض الكلمات. وطرائق نطقها وبين معانيها من ارتباط.

فقد اكتشف بعض العلماء في طائفة من الألفاظ العربية صلة بين ألفاظها ومعانيها فبينوا أن العربي كان يربط بين الصوت والمعنى. فيجعلهما متشابهين فيدل على المعنى الضعيف بأصوات ضعيفة وعلى المعنى القوي بأصوات قوية ومن ذلك كلمتا (النضح) و (النضخ) فكلاهما لسيلان الماء ونحوه الا أن الأول سيلان ضعيف فناسبته الحاء الرقيقة والثاني سيلان قوي فناسبته الخاء الغليظة.

ومثلهما (سد) و (صد) فكلاهما لمعنى الحاجز إلا أن الأول لسد الباب ونحوه وهو ضعيف فاستخدم له السين الضعيفة والثاني لجانب الجبل وهو قوى ، فاستخدم له الصاد القوية.

وهكذا جعل العربي الصوت في مقابل المعنى المناسب له ، وتمتد المناسبة من الحرف الواحد إلى حرفين وإلى جميع حروف الكلمة.

وبدت المناسبة – كما رأي بعض الباحثين – في بعض الصيغ اللغوية كالمضعف بنوعية الثلاثى والرباعي مما كان حكاية للأصوات مثل صر الجندب وصرصر البازى، وكالمصادر التي تتابعت حركاتها كالفعلان مثل الغليان والدوران ونحو ذلك[١].

(١) انظر كتابنا " اللغة العربية خصائصها وسماتها" ص ١٠١ وما بعدها.

وللنبر والتنغيم أيضا علاقة بالمعنى وذلك وإن لم يتضح في العربية الفصحى – لعدم اكتمال دراسته فيها – فإنه يظهر كثيرا في العاميات.

ومن أمثلته (محمد جه) فهذه الجملة تستعمل استفهاما أو اخبارا حسب اختلاف موقع النبر والتنغيم ، وقولك لشخص " رائع جدا" على سبيل التهكم بنغمة خاصة وعلى سبيل المدح بنغمة أخرى.

وتعتمد بعض اللغات على النبر والتنغيم في بيان المعاني كالصينية والانجليزية في بعض الأحيان فالكلمة الواحدة قد تكون اسما أو فعلا تبعا للمقطع المنبور[١].

فالصوت يرتبط بالمعنى، وطريقة الأداء لها دخل في التعبير عنه وهذا وإن كان خاصا ببعض الألفاظ وطرق أدائها فإن له أهمية في كشف جانب حيوى من جوانب دلالة الألفاظ.

٣) الدلالة الصرفية:

تلعب طرائق البنية واشتقاق الصيغ اللغوية دورا كبيرا في الدلالة على المعنى.

فصيغ الأفعال – بأنواعها الماضي والمضارع والأمر – تدل على الحدث وزمنه ، وما يتصل بهذه الأفعال من حروف الزيادة والتوكيد واللواحق الأخرى وما يدخلها من التضعيف وغيرها كل ذلك له أثر في توجيه المعنى.

فمثلا : تزاد الهمزة – في أولها – للتعدية كأكرمت محمدا. وللدلالة على حلول وقت الشيء كأحصد الزرع[٢] والدخول في زمن أو مكان كأمسى وأتهم[٣] وللازالة كأشكيته وأعجمته[٤] إلى غير ذلك.

---

(١) د. أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٩٥ وانظر حديثنا عن النبر في كتابنا " أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي " ص ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٩ وما بعدها.
(٢) حان وقت حصاده.
(٣) دخل في المساء وتهامه.
(٤) أزلت شكواه وعجمته.

وتضعيف العين – مثلا يفيد قوة الحدث وكثرته كقولهم : قطع وكسر – بتشديد الطاء والسين – واعشوشب المكان واخضوضر الزرع ونحوهما.

وصيغ الأسماء تحمل العديد من المعاني التي تتنوع بتنوعها كأسماء الفاعلين، والمفعولين ، وصيغ المبالغة وأسماء الزمان والمكان والتصغير والنسب . والجموع ، فلكل منها معنى يؤديه.

وتظهر المعان بالرجوع إلى كتب الصرف والأبنية التي تذكر معاني الصيغ اللغوية التي بلغت حد كبيرا نيف – في صيغ الأسماء وحدها – على الألف كما ذكر ابن القطاع في كتابه (الأبنية).

وقد اهتم بها علماء اللغة لصلتها الوثيقة بالمعنى...

٤) الدلالة النحوية:

تؤثر أنماط التركيب النحوي في أداء المعنى، فترتيب الكلمات والعبارات محكوم بقواعد، ونظم تختلف من لغة لأخرى، ففي العربية طرائق خاصة لتركيب الجمل، وفيها المواقع الاعرابية المتعددة للألفاظ ولاسيما الأسماء التي تقع فاعلة ، ومفعولة ومضافة ومضافا إليها وتكثر أغراض المتكلمين بها.

فإذا قلنا (دراسة ظاهرة المعنى ذات أهمية قصوى في البحث اللغوي) فهذه جملة لها معنى خاص – فإذا تغير ترتيب الكلمات فيها فقلنا (ظاهرة دراسة أهمية في البحث قصوى اللغوى المعنى) لأدى ذلك إلى فساد المعنى[١].

ولذا يشترط علماء النحو أن يجري ترتيب الكلمات حسب ما رسموه من قواعد، فلا يخل المتكلم بشيء منها: حتى لا يؤدي إلى غموض عباراته أو فساد تركيبه، وقد عولجت صلاحية التراكيب وسقمها في (علم البلاغة) الذي وضع القوانين الضابطة لذلك، وعلى أساسها ثبتت ركاكة العبارة

---

(١) وترتيب الكلمات في العامية له أيضا تاثير في إفادة المعنى فنقول – مثلا – " فين كتاب محمد " أو " كتاب محمد فين" ولا يجوز " فين محمد كتاب" ولا " كتاب فين محمد" فذلك كله يفسد المعنى.

وسوء التركيب في قول الفرزدق يمدح إبراهيم بن المخزومي خال هشام بن عبد الملك.

وما مثله في الناس الا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

فأدى تعقيد اللفظ بتغيير مواقع الكلمات إلى غموض المعنى وأصل التركيب: وما مثله (أي مثل الممدوح) حي يقاربه في الناس إلا مملكا (أي ملكا) " أبو أمه أبوه" يقصد أنه لا يشبه الممدوح إلا ابن أخته الخليفة هشام بن عبد الملك.

والمواقع الاعرابية مهمة لبيان المعنى وتوضيحه : فالجملة (أكرم محمد عليا) لها معنى خاص ، فلما تغير حكمها النحوي بأن جعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا فقيل : (أكرم على محمدا) كان المعنى مختلفا تماما.

وأن الإعراب هو الذي جعل المعنى يختلف اختلافا كبيرا في هذه العبارات:

ما أحسن محمدا – بفتح نون أحسن ونصب محمدا ، على سبيل التعجب – وما أحسن محمد ؟ بضم نون أحسن وإضافته إلى محمد – وما أحسن محمد – بفتح نون أحسن وجعل محمد فاعلا.

وكذلك : هذا طالبا أحسن منه عاملا – بضم نون أحسن ونصب " طالبا " – وهذا طالب أحسن منه عامل – بضم نون أحسن ورقع " طالب " و " عامل" .

و : كم كتابا قرأت ؟ بنصب " كتابا " – وكم كتاب قرأت – بجر " كتاب".

وهناك القواعد العديدة التي تضمنتها كتب النحو تجب مراعاتها حتى يكون المراد دقيقا وواضحا.

فمن ذلك نرى أن القواعد صارمة في ببيان المراد تبعا لمقاييس الأساليب اللغوية العربية، فالقاعدة النحوية تؤدي إلى توجيه المعنى في إطارها، ومخالفتها تؤدي إلى فساد المعنى أو غموضه.

وما ثبت للعربية يثبت لسواها من اللغات.

وهذه الدلالات – بأنواعها – كانت مألوفة لدى السابقين، ثم تحولت – بمضي الوقت – إلى قوانين يجب تعلمها، واكتسابها ، بالنسبة للأجيال التي تتابعت بعدهم.

ولم تثبت هذه الدلالات على حال واحدة ، وتشهد لذلك مظاهر اختلافها في لهجاتنا الدارجة ففيها تبدلت بعض المعاني المعجمية، أو انحرفت وتلاشى كثير من دلالات الأصوات، وتغيرت صيغ صرفية متعددة، وأهملت خصائص التركيب النحوي، واعتمدت العاميات على مبادئ أخرى مشوهة في التعبير عن مراد المتكلمين.

وكثير من تلك التطورات نشأ من اختلاط العرب بغيرهم من الأمم منذ اتسمت الفتوحات الإسلامية، وتأثرت العربية بكثير من اللغات التي اتصلت بها من جراء ذلك.

وما حدث للعربية حدث لغيرها من اللغات فلم تكد تستقر فيها مظاهر الدلالة. بل تغيرت وتشعبت ويقال أن الانجليزية تتغير كل قرن تقريبا بحيث تختلف صورتها الحديثة عنها في صورتها القديمة حتى ليعسر على المحدثين من الأجيال فهم لغة الإنجليز السابقين[1].

واقتضى ذلك من الباحثين دراسة الدلالة ومظاهر تطورها وكل ما يتعلق بها، وكان لحديثهم ثلاثة اتجاهات:

الأول : الاتجاه التعليمي.

الثاني: الاتجاه التاريخي.

الثالث : الاتجاه المقارن... وقد بينا ذلك فيما سبق[2].

---

(1) وقد اخترعت ألفاظ عديدة في اللغات. وتولدت صيغ واستعمالات لم تكن من قبل.
(2) من الآية ٣ من سورة النساء.

من أنواع الدلالة

١- دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام معناه الموضوع له كقولك: الانسان حيوان ناطق.

٢- دلالة التضمين: دلالة اللفظ على جزء من المعنى الموضوع له : كقولك: الانسان (ناطق).

٣- دلالة الالتزام : دلالة اللفظ على لازم معناه كقولك الانسان (عالم).

وهذا قد يجري في أنواع من الدلالات.

الدلالة المطابقية للعبارة:

من ذلك قوله تعالى: " فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً" فهي تفيد المعنى المطابقى فقط وهو وجوب الاقتصار على زوجة واحدة عند خوف الجور.

وقد تعطى العبارة المعنى المطابقى ويتبعه معنى ليس مقصودا كقوله تعالى : " وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ"[١].

فالمراد وجوب نفقة الأم المرضع على الأب. وكان يكفي أن يقول وعلى الأب رزقهن وكسوتهن بالمعروف. لكن قال: وعلى المولود له ، فأفاد معنى آخر هو اختصصاص الابن بأبيه.

وقد يقصد – أصلا – جزء المعنى وهو دلالة التضمين . ويقصد البعض الثاني تبعا كقوله سبحانه: " وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ"[٢] فالمثنى والثلاث والرباع جزء من معنى العبارة المطابقى (إباحة ما طاب من النساء).

وقد يقصد – أصلا – دلالة الالتزام. ويكون حينئذ المعنى المطابقى مقصودا تبعا مثل قوله عز وجل : " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"[٣] فأصل المعنى للتفريق بين حل البيع وحرمة الربا وهو مقصود تبعا، وهذا ما يدخل

---

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.
(٢) من الآية ٣ من سورة النساء.
(٣) من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

في باب الكناية في علم البلاغة مثل (نئوم الضحى – طويل النجاد – كثير الرماد) الخ.

وهذا كله يدخل تحت ما يسمى دلالة المنطوق ، وهو ما دل عليه اللفظ.

دلالة الاشارة : هي الدلالة على معنى ليس مقصودا من إيراد العبارة كقوله تعالى : "لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أو تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً"[1]، فالمعنى المقصود جواز الطلاق قبل الدخول، وقبل فرض المهر، ويفهم منه – على سبيل الإشارة – صحة عقد الزواج دون فرض المهر، لأن الطلاق لا يكون إلا بعد عقد صحيح.

وكذلك قوله تعالى : " وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا"[2] بيان أصلى لمدة الحمل والفصال: وقوله سبحانه " وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ"[3] بيان أصلى لمدة الفصال فقط، ويلزم من الاثنين معا أن أقل مدة الحمل ستة اشهر من إشارة التضمين، وبه انعقد اجماع العلماء.

فهذا لازم غير مقصود – أصلا – فلا يعد من مدلولات العبارة ولذا عد من مدلول الاشارة.

وقد اعتبر بعض العلماء المعنى المقصود تبعا للمعنى الاصلى من دلالة الإشارة، ولكن الراجح الأول.

دلالة الاقتضاء : هي دلالة العبارة على شيء لم ينطق به، ونتوقف صحة الكلام عليه، وصدقه حقيقة وشرعا مثل قوله سبحانه : " الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ"[4] أي، وقت الحج، وقوله : "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ"[5] أي : أهل القرية: وكقوله تعالى : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ"[6] الآية أي التزوج بين وقوله :

---

(1) من الآية ٢٣٦ من سورة البقرة.
(2) من الآية ١٥ من سورة الأحقاف.
(3) من الآية ١٤ من سورة لقمان.
(4) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.
(5) من الآية ٨٢ من سورة يوسف.
(6) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

"حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ" الآية، فلا تكون الحرمة في أجسامها أو ذواتها، إنما في أكلها والانتفاع بها، وقد يتعين المقدر كما سبق.

وحينما يحتمل الكلام عدة مقدرات تختلف آراء الفقهاء، فالشافعية على أنه يقدر بكل أفراده كالمشترك، والحنفية على تقدير بعض أفراده التي يصح بها الكلام والحكم الشرعي.

ومن الدلالة :

دلالة المنطوق: وهي ما يدل عليه اللفظ من المطابقة أو التضمن أو الالتزام صراحة و هي الدلالة الصريحة – كما مر.

ومنها:

دلالة المفهوم: وهي ما لا يدل عليه اللفظ المنطوق به لفظا لكنه يشارك ما دل عليه صريح اللفظ في علة الحكم وهي نوعان:

مفهوم الموافقة: وهو ما يوافق حكمه المنطوق ، فإن كان أولى سمى فحوى الخطاب كدلالة قوله سبحانه : " فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ"[1] على تحريم أنواع الايذاء كالضرب لأنه أشد، وإن كان مسأويا سمى لحن الخطاب أي معناه كدلالة قوله سبحانه : " إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا" على تحريم الاحراق، لأنه مسأو للأكل في الإتلاف.

ولا شك أن المسكوت عنه إذا كان أولى بالحكم من المنطوق به فهو داخل في حكمه الذي طبق على دلالة المنطوق، أما إذا كان مسأويا للمنطوق به فهو محل خلاف بين الفقهاء.

فالشافعية اختلفوا في إثبات حكم المنطوق لحكم المسكوت عنه المدلول عليه.

وجمهور الحنفية أثبتوا نفس الحكم وطبقوه مطلقا، وبعضهم أثبت به غير الحدود والكفارات.

([1]) من الآية ٢٣ من سورة الاسراء.

ومن ذلك حد قطع الطريق في قوله تعالى : " إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا" الآية، فطبق جمهور الحنفية حكم قطاع الطريق على الرد، الذي يقوم لإخافة الناس على وجه يقطع به الطريق، ولم يثبت الحكم على الرد، الشافعية وبعض الحنفية.

مفهوم المخالفة: ما تجأوز حكمه المنطوق بثبوت نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه – وهو أنواع:

مفهوم صفة: نعتا كان أو حالا أو ظرفا أو غيره بأن يثبت نقيض الحكم المقيد بذلك نحو قوله تعالى : " إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا"[١] مفهومه أن غير الفاسق لا يجب التبين في خبره، فيجب قبول خبر الواحد العدل، وقوله سبحانه " الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ" أي : فلا يصح الإحرام به في غيرها.

مفهوم شرط: بثبوت نقيض الحكم المقيد بشرط عند انتفاء هذا الشرط نحو قوله سبحانه : " وَإِنْ كُنَّ أولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنّ"[٢] أي: فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن.

مفهوم حصر : نحو قوله تعالى: " فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"[٣] " أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ"[٤] أي : فغيره ليس باله ، وقوله (اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) [٥] أي : فغيره ليس بولى ، وقوله : "َإلى اللَّهِ تُحْشَرُونَ"[٦] أي لا إلى غيره، وقوله : " إِيَّاكَ نَعْبُد"[٧] أي : لا غيرك.

مفهوم غاية: وذلك بانتفاء الحكم المقيد بغاية نحو قوله سبحانه (فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ)[٨] أي : فإذا نكحته تحل للأول بشرطه.

---

(١) من الآية ٦ من سورة الحجرات.
(٢) من الآية ٦ من سورة الطلاق.
(٣) من الآية ١٩ من سورة محمد.
(٤) من الآية ٣٤ من سورة الحج.
(٥) من الآية ٩ من سورة الشورى.
(٦) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران.
(٧) من الآية ٥ من سورة الفاتحة.
(٨) من الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

مفهوم عدد : مثل قوله تعالى " فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً"[١]. أي : لا أقل ولا أكثر. فينتفي الحكم عما قل أو كثر من هذا. وقوله : " فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا"[٢] " فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ"[٣].

وقد اختلف الفقهاء في الاحتجاج بهذه المفاهيم على أقوال كثيرة أهمها:

ما ذهب إليه الشافعية والمالكية ومن وافقهم من الاعتداء بالمفاهيم ، فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق به وإلا ما كان للقيد فائدة. واستوى المنطوق به والمسكوت عنه. فقوله تعالى: " وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ"[٤]. فلا يمكن أن يستوي العمد والخطأ وإلا كان ذكر المتعمد ليس بذي فائدة وهذا غير مقبول.

وبعض علماء الأصول – ومنهم جمهور الحنفية - على عدم الاحتجاج بالمفاهيم، لأن المسكوت عنه يبقى على الأصل حتى يقوم عليه دليل، وذكروا لرأيهم أدلة منها:

١- أن المسكوت عنه لم يفهم من اللفظ لا بطريق الوضع ولا بطريق العقل ولا النقل بالتواتر ولا بأخبار الآحاد.

وليس مفهوم المخالفة مدلولا للألفاظ.

٢- أنه قد ينص على المفهوم إذا قصد إصدار حكم عليه كما قال تعالى: " وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ"[٥].

٣- أن المفهوم لو كان محكوما عليه ومهتما به لوجب العمل به مع أن الملاحظ أن الشارع قد يهمل اعتباره مع إمكان العمل به كما في قوله تعالى : " وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ"[٦]، فهذا المفهوم لم يعتبره

---

(١) من الآية ٤ من سورة النور .
(٢) من الآية ٤ من سورة المجادلة .
(٣) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .
(٤) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .
(١) من الآية ٢٢٢ من سورة البقرة.
(٦) من الآية ٢٣ من سورة النساء .

الأكثرون ، فإن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج فلا مفهوم له، لأنه أنما خص بالذكر لغلبة حضوره في الذهن، وكذلك إذا لم يكن موافقا للواقع، ومن ثم لا مفهوم لوقوله سبحانه : " وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آَخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ"[1].

٤- ويقول الحنفية ردا على المعتدين بالقيد انه لابد للقيد من فائدة هذا أمر مسلم، وفائدته تتمثل في السكوت عما لا قيد فيه ليؤخذ حكمه من دليل آخر ، أو يظل على الاباحة الأصلية.

وهذه الدلالات تفهم بالقرائن حينما يستخدم اللفظ في السياق. وقد تكون الدلالة قطعية، وقد تكون ظنية، وحين تكون الدلالة ظنية تكثر فيها الآراء والاحتمالات والتفسيرات ويعتمد في هذه الاحتمالات على أدلة تعد كالقرائن لإرادة المعنى وهذا يكون في المشترك والحقيقة ونحوهما.

وقد يمكن الاعتماد على تفسير بعض ما يخفي من الألفاظ التي تتصل بحكم شرعي اختص بلفظ معين كلفظ " السارق" و "القاتل" فقد ورد قطع يد السارق في قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) [2].

فالسارق حدد معناه بمن يأخذ مال غيره خفية من حرز مثله، فوجد أشخاص يأخذون مال الغير في اليقظة تغفيلا لهم أو استيلاء عليه عنوة والاختفاء به، ومن يفتح قبور الموتى ويأخذ أكفانهم.

وقد عد الفقهاء آخذ المال عنوة سارقا. وزيادة في أنه أخذ والأعين متيقظة، فيطبق عليه حكم السارق، أما نابش القبر فعد غير سارق.

وكذلك الحديث: (لا ميراث لقاتل). فالقاتل يشمل العمد والخطأ واتفق العلماء على حرمان القاتل عمدا من مال مورثه، واختلفوا في القتل الخطأ ، فذهب الحنفية إلى حرمان القاتل خطأ كذلك لتقصيره، وسدا لهذا الباب الذي قد يفتح المجال للطامعين في مال مورثيهم.

---

(1) من الآية ١١٨ من سورة المؤمنون.
(2) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

ويرى المالكية أنه إذا ثبت القتل الخطأ بدليل قطعى ورث القاتل عن مورثه المقتول لعدم توافر القصد.

وإذا ما تعارض نصان أو عارض النص أصلا من أصول الدين وفق بينهما على أساس السابق واللاحق منهما أو تفسير القرآن بالسنة والعكس.

ومن ذلك قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ".

فالبيع بالتراضى جائز لكن الرسول – ﷺ – نهي عن بيع الغرر وعن تلقى الركبان. فاعتبر العلماء شرط جواز التجارة المباحة خلوها من الغرر والتلقى.

وكذلك قوله تعالى : " وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى" ، يتعارض معه قول الرسول – ﷺ : " من مات وعليه صيام صام عنه وليه" فقيل: المراد بالولى الولد لأن الولد من عمل الانسان كما قال – ﷺ – " إذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث الخ" الحديث.

التطور الدلالي

المعنى بين الثبات والتغير:

التفكير الانساني، والألفاظ التي تحمله، وتعبر به عن أغراض المجتمع ظاهرة اجتماعية – كما ذكرنا مرارا – فلابد من خضوعها للتطور. والتغير، وهذه سنة الحياة ولن تجد لسنة الله تبديلا.

وإذا كانت الألفاظ هي المعبرة عن الأفكار، فلاشك أنها تتطور بتطورها، وتتأثر بعوامل التغيير فيها.

ومن هنا حأول العلماء أن يدرسوا الدور الذي تلعبه اللغة، والرموز في الحياة الإنسانية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالفكر[١].

ويهمنا – في هذا المجال – أن نسير مع تطور المعنى لأهميته ، إذا يعطينا صورة من الاجتماع الانساني لشعب من الشعوب، ويدلنا على تدرج أفكاره.

وبدراسة تغير المعنى (يمكننا أن نتصور علما لسيكولوجية الشعوب يقوم على اعتبار التغييرات المختلفة التي تشاهد في اللغات التي يتكلمونها خاصة بالمعنى، وقد تكون هذه الدراسة مضنية، ولكنها تستحق ما ينفق فيها من عناء، ويمكن أن نصل في النهاية إلى أن نكشف عند جميع الشعوب اتجاهات سيكولوجية واحدة على وجه التقريب هي ميول العقل الانساني نفسه، وقد نصل – أيضا – إلى إقامة الحدود، وتحديد بعض دقيق الفروق، فأغلب الظن – مثلا – أن تكشف لنا المفردات الانجليزية عن احترام للأشياء الدينية، وللأشخاص الذين كرسوا للدين أنفسهم، أكثر مما نجد منها في مفردات الفرنسية، وقد تطلعنا هذه الدراسة على بعض الفروق بين الألمانيين، والفرنسيين) [٢].

---

(١) د. تمام: مناهج البحث في اللغة ص ٢٤٧.
(٢) فندريس : اللغة ص ٢٦٦.

(وإذا كان في وسع التغيرات المعنوية أن تعرفنا بالسيكولوجية فإنها ليست أقل قدرة على تعريفنا بظروف الشعوب الاجتماعية) [١].

والألفاظ – في مبدأ أمرها – ليست إلا جثثا هامدة يبعث المتكلم فيها الحياة[٢] متأثرا بمجتمعه. وعوامله النفسية فالكلمات لا تدل بنفسها على شيء، ولكن المفكر يستعملها فيصبح لها معنى. إذ يتخذها أدوات وبجانب الناحية الفكرية يوجد أيضا جانب عاطفي لا يمكن التقليل من شأنه) [٣].

وقد أجريت تجارب لإيضاح أثر الكلمات في العقل ، فأسفرت عن أنواع متعددة من الآثار اللغوية ، ودلت – كذلك – على اتجاه الأشخاص في عقلياتهم.

١- فكان منهم الحرفيون الذين تسبح اللغة، وكلماتهم في أذهانهم كما تسبح في صفحات المعاجم ، فالكلمة تخطر ببالهم، تعريفها ، أو مرادفها أو ضدها ، أو نحو ذلك.

وهذا النوع من الأشخاص يميلون إلى التدقيق في تخير الألفاظ، وفي استخدامها على أساس ما يعرفون من هذه المعاني الحرفية المعجمية.

٢- ومنهم النوع الحسي في تفكيره، وهؤلاء يعتبرون الكلمات كالسلع، أو كالعملة النقدية تستخدم في التبادل السريع، وتتحول إلى صورة ذهنية، أو حسية.

٣- ومنهم نوع تكون الكلمات عنده نبرات لها أصوات، وأشكال ، وهجاء خاص يتكون من حروف.

كل هذا يدل على أن أثر اللغة في أذهان القارئين، أو المستمعين لا يسير على منهج واحد ، وقد يجئ مخالفا . مخالفة قليلة. أو كثيرة لما في ذهن الكاتب ، أو المتكلم[٤].

---

(١) المصدر السابق ص ٢٦٨.
(٢) المصدر السابق ص ١٨٥ ، د. انيس من أسرار اللغة ط ١٩٥١ ص ٦.
(٣) د. تمام: مناهج البحث في اللغة ص ٢٤٧.
(٤) عبد الحميد حسن : الأصول الفنية للأدب ص ٥٥، ٥٦.

وأن الواضع الأول يستعمل اللفظ في معنى خاص، وهذا المعنى لا يثبت ما دام شأن الحياة التغير فقد يحتاج – مع مرور الأيام – إلى تطور معناه بالاتساع – بحيث يدل على ما هو أشمل – أو الضيق – بحيث ينكمش في دائرة أقل من الأولى دلالة – وقد ينتقل إلى معنى آخر ، وقد تتعدد للفظ الواحد معان كثيرة تتأرجح بين الوجود ، والعدم فيموت معنى، ويولد معنى آخر ، وقد يحيا القديم، ويموت الجديد. وقد يموت اللفظ نفسه، أو ينحرف. وهكذا من صنوف التبدلات والتغيرات.

وقد حأول بعض العلماء أن يبين الطريق التي يسلكها المعنى في تطوره وانتقاله فيقول:

أن المعاني الجديدة لها أربع مراحل:

١- ورود معنى جديد في موضع خاص.
٢- مرحلة انتقالية من تكرر الورود، والارتباط بين الصيغة والمعنى.
٣- ظهور معنى جديد مستقل في مواضع مختلفة.
٤- إمكان قطع الصلة بين المعنيين القديم والجديد، وهذا لا يحدث – بالطبع- إلا بقرار من (ملايين) المتكلمين، وبالانتفاع بعوامل مثبتة للمعنى الجديد هي القوة العاطفية[١].

وقال بعض المحدثين: أن اللفظ الواحد قد تتعدد معانيه، إلا أن أحد المعاني لابد أن يطغى – غالبا – على ما عداه، وهو الذي يعين معنى الكلمة الأساسي على النحو الذي يسجل عليه في القاموس[٢].

---

(١) د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص ٢٤٢.
(٢) فكلمة " العين" في اللغة العربية لها عدة معان ، أولها " الباصرة" – وهو المعنى الغالب - وباقيها يرجع إليها على طريق التشبيه والمجاز . انظر السيوطي : المزهر ط الأولى ١٧٩/١. ١٨٠.

فإذا اتفق أن وجد استعمالان غالبان أو أكثر ولم يكن في الإمكان تداخلهما فمعنى ذلك أننا أمام كلمتين مختلفتين[١].

ولكن هذا المعنى الغالب لا يستطيع أن يضمن لنفسه البقاء مطلقا، فهو محوط بمعان ثانوية تتحفز دائما للظهور عليه، واحتلال مكانة، والمعنى الجديد ينمو شيئا فشيئا ويحل نفسه محل القديم كما يمتص فرع الشجرة العصير إلى أن يذوى الجذع الأساسي، وعندئذ تجد الكلمة نفسها وقد تغير معناها[٢].

ويمكن أن نشرح ذلك بما ذكره الدكتور تمام حسان عن كلمة Board فقد كان معناه المركزى – في الانجليزية القديمة – لوحة خشبية ، وكان لها بعض المعاني الخاصة الأخرى، وكان أحد المعاني الخاصة لها "درع" وقد بطل هذا بطلانا تاما، وكان من هذه المعاني – أيضا – جانب السفينة ، وقد أدى هذا المعنى الأخير إلى بعض الصيغ المنعزلة.

Ou board a ship

A board a ship

To board a ship

---

(١) مثال ذلك – في الفرنسية – illouenemaison (يؤجر بيتا) و illouelavertu (يمتدح الفضيلة) فالفعل المستعمل في الجملتين في كلا المعنيين " يؤجر ويمتدح " واحد هو Loue ولكن العالم الاشتقاقى يرى اختلافه في أصل الاشتقاق، فالفعل بمعنى " يؤجر " أخذ من الكلمة اللاتينية (Locare) " يستأجر" أو " يؤجر" وبمعنى (يمتدح) من الكلمة اللاتينية (Leudare) " يمتدح " ثم ا جتمعا – على طريق المصادفة في مجموعة واحدة من الأصوات. (أنظر اللغة لفندريس ص ٢٢٧).
ومثال ذلك – في العربية - وجد " يجئ ماضيا من الوجدان" بمعنى العلم بالشئ، والعثور عليه، فيقال : وجدت الضالة إذا عثرت عليها، ووجدت زيدا كريما إذا علمته كذلك، ومن الموجدة بمعنى الغضب، فيقال : وجدت عليه: إذا غضبت، ومن الوجد بمعنى الحب الشديد، فيقال : وجد به إذا هويه، وتفانى في حبه" (انظر السيوطى : المزهر ط الأولى ١٨٧/١ ، ود. وافي : فقه اللغة ص ١٨٥).
(٢) فندريس : اللغة ص ٢٥٤.

وقد توسع في هذه الصيغ حتى استعملت مع المركبات الأخرى كعربات السكة الحديد. والسيارات[١].

ويلاحظ في انتقال المعنى وجود علاقة – غالبا – بين المعنى الأصلى . والمعنى المنتقل إليه. وقد توضع الكلمة لمصطلح علمي يعتمد على علاقة ما.

(ويمكننا أن نتنبأ بنشوء علم دلالة عام وذلك بتركيز المعلومات المنتقاة من كل لغة عن تغيرات المعنى فيسمح لنا هذا العلم بإرجاع تلك التغيرات إلى بضع قواعد لا من وجهة نظر منطقية كما فعل العلماء حتى الآن بل من وجهة نظر سيكولوجية وذلك يتطلب الابتداء من الأفكار التي تعبر عنها الكلمات لا من الكلمات نفسها) [٢].

أنواع التطور الدلالى

يعتري اللغات نوعان من التطور.

الأول :

التطور العام أو التلقائي: وهو التطور الذي يلحق اللغة دون إرادة أفراد الجماعة التي تتحدث بها فلا تقصده، ولا تتعمده، ولا تستطيع مقأومته، ويلحقها لأمور تمر بها الجماعة ارتقاء أو انحطاطا (فاللغة ظاهرة اجتماعية وتطورها لا يجرى تبعا للأهواء والمصادفات، أو وفقا لإرادة الأفراد وإنما يخضع في سيره لقوانين جبرية ثابتة مطردة النتائج واضحة المعالم محققه الآثار لا يد لأحد على وقف عملها، أو تغيير ما تؤدي إليه. فليس في قدرة الأفراد أن يقفوا تطور لغة ما أو يجعلوها تجمد على وضع خاص. أو يسيروا بها في غير السبيل التي رسمتها لها سنن التطور الطبيعى) [٣].

---

(١) د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص ٢٥٠.
(٢) فندريس : اللغة ص ٢٦٢.
(٣) د. وافي : اللغة والمجتمع ص ٧٨.

فلفظ (جيب) في العامية تطور معناه الأصلى وهو الدلالة على الفتحة التي يلبس منها القميص[١] أي المعنى المعروف الان.

وكلمة (بطح) انتقلت من الدلالة على (البسط على الأرض) إلى معنى (عورة) دون قصد.

وعلى هذا المنوال انتقلت كثير من الألفاظ – في العربية الفصحى – من معانيها القديمة إلى معان أخرى اقتضتها الحضارة العربية دون أن يعرف تدخل أحد من الأدباء أو العلماء في ذلك ككلمة (المجد) في تطورها من دلالتها على (امتلاء بطن الدابة بالعلف) إلى دلالة مجردة هي (امتلاء الانسان بالصفات الحميدة) [٢] وكذلك اتساع دلالة كلمة (الورد) بتحولها من (إتيان الماء) إلى (إتيان كل شئ) [٣].

الثاني :

التطور الخاص (أو المقصود) : وهو الذي تلجأ إليه الجماعة للحاجة، فقد تحتاج إلى وضع مصطلحات لغوية لمخترعات حديثة في مجالات العلوم، والفنون، فيلجأ في ذلك أحيانا إلى تغيير دلالات بعض الكلمات ونقلها وهذا يتم طفرة دون سابق تدرج، ويكون– عادة – على يد المتخصصين – كعلماء المجامع اللغوية الآن.

وهذا النوع يتوقف انتشاره على مدى استجابة الجمهور لما وضع من مصطلحات وتسميات. وعلى العوامل المؤثرة في ذيوعه كوسائل الإعلان وغيرها.

ولذا فان الألفاظ اتى تخضع للتطور الخاص لها حالات ثلاث:

١- شيوع استعمالها في المعنى الجديد. فكلمتا (السيارة) و (القطار) قد نقلتا من القافلة (التي كانت تسير في الصحراء) إلى المركبين

---

(١) ابن منظور : اللسان ٢٨٠/١.
(٢) ابن منظور : اللسان ٤/ ٤٠٢.
(٣) المصدر السابق ٤٧١/٤، ٤٧٢.

المعروفين، وشاعتا في المعنى الجديد حتى كاد المعنى القديم ينسى نسيانا تاما فلا يكاد يذكره غير اللغوى المتخصص.

وكذلك كلمات (المدفع والدبابة والطائرة والمدمرة والإذا عة) قد اشتقت من مواد لغوية لها دلالة عامة لتفيد معاني خاصة بهذه الآلات المستحدثة، وقد انتشر المعنى الجديد فلم تعد ترد على الأذهان المعاني العامة لها[١].

٢- قلة استعمالها في المعنى الجديد، ومن ذلك كلمة (المذياع) التي وضعت للجهاز المعروف (الراديو) ولكن لم يكتب للكلمة العربية الشيوع في الاستعمال فهي لا تكاد تذكر إلا قليلا بجوار كلمة (الراديو) الأجنبية التي تقرع إذا ننا كل حين من وسائل الاعلام، وعلى ألسنة الناس.

٣- اختفاء الاستعمال الجديد وتلاشية، مثل كلمة (جماز) التي وضعها المجمع اللغوى (للترام) وهي – أصلا – مشتقة من (جمزى) اسم حمار الوحش أو لمشية سريعة[٢] فقد اختفت الكلمات العربية لأنها لم تجد مجالات لاستعمالها مطلقا.

على أن من الخطورة بمكان وضع كلمات في بعض الأقطار العربية دون بعض، وعدم تعميم انتشارها. لأن ذلك يؤدي إلى الاكثار من المصطلحات والأسماء وإلى التباعد بين أبناء الأمة الواحدة. فالواجب أن تنتشر الألفاظ التي تضعها المجامع اللغوية في جميع أقطار الأمة ليكون التطور الدلالي مواكبا لحركة الحياة والتقدم فيها. وحفاظا على لغتها[٣].

وكلا التطورين المذكورين ذو أثر بالغ في تغير الدلالة وتنوعها.

والتطور – بعامة – لا يسير باللغة دائما نحو الكمال. فقد يكون انحطاطا بها. وتشويها لمعالمها فالعاميات تتجه نحو الانحلال بالمعاني

---

(١) د. انيس : دلالة الألفاظ ص ١٤٦- ١٤٧.

(٢) ابن منظور : اللسان ١٨٨/٧.

(٣) انظر – مثلا – إلى كلمتي " هاتف " – للتليفون – و " حافلة " – للأتوبيس – فإنهما يستعملان في بعض البلاد العربية ولا يتيسر انتشارهما في باقيها مع أنهما لفظان جيدان حقا وأفضل من الكلمات الأجنبية المستعملة لها.

والقواعد والتراكيب. وبعض الأدباء والعلماء قد يدخل في اللغة تراكيب مما يقرؤه ويترجمه من اللغات الأجنبية في عبارات ليس لها من عروبتها إلا الألفاظ.

ولعل كثرة تقديم الفاعل وغيره من الأسماء على الفعل في العربية الفصحى المعاصرة، والعاميات ، نشأ – أساس – من التأثر باللغات الأجنبية ، فللعربية في هذا التقديم والتأخير منهج خاص ضاعت معالمه الآن[1].

ولهذا التطور والتبدل عوامل كثيرة نجملها فيما يلى:

أسباب تطور الدلالة

الأسباب التي تؤدي إلى تغير الدلالة كثيرة، بعضها لغوي، وبعضها اجتماعي، ولكل منهما علاقة بالآخر. فاللغة ظاهرة اجتماعية ونحن نؤثر الفصل بينهما لتتضح جوانب التأثير.

الأسباب اللغوية

هذه الأسباب متعددة وأهمها:

١- كثرة استعمال اللفظ :

فاللفظ إذا كثر استعماله تعرض معناه للتغير، ونحن نلاحظ أن معنى الكلمة يزيد تعرضا للتغير كلما زاد استعمالها، وكثرة ورودها في نصوص مختلفة[2].

---

(1) تقول مثلا " أكرم محمد عليا" لمعنى خاص يفيد اهتمامك بالفعل ، وتلقيه لخالي الذهن ولو قدمت الفاعل على الفعل فقلت " محمد أكرم عليا" لكان معنى الجملة موحيا بالاهتمام بـ " محمد" وأن إكرامه لـ " على " كان مثار شك فتأتي العبارة بتقديم " محمد" نفيا لهذا الشك وقضاء عليه.

(2) ما ذكره اللغويون منها بعد بعض تلك الأسباب، فالدوافع كثيرة ولا يمكن حصرها، بل لا يمكن معرفتها أحيانا، لأن " أسباب هذا التحديد معقدة وأحيانا تند عن كل بحث، ذلك لأن حالات الكلمات جد غريبة تتوقف على عوارض يستحيل أن نتنبأ بها قبل وقوعها، كما يستحيل أن نتخيلها بعد وقوعها إذا لم يمدنا التاريخ بما يدل عليها، ومع ذلك

وهذا التغير قد يتم دون شعور الناطقين، وقد يكون مقصودا تدعو إليه أمور اجتماعية، أو احداث جديدة ، ويقوم به المتخصصون من اللغويين للحاجة إلى هذا الاستعمال الجديد.

ويأخذ هذا التغير – في معظم الأحيان – إحدى صور ثلاث :

(أ) تخصيص العام أو تعميم الخاص :

ومن أمثلة ذلك ما حدث من تخصيص ألفاظ (المؤمن والمسلم والصلاة والحج) – بعد الإسلام – فقد كانت – من قبل – تستخدم في معان عامة ثم خصصت تبعا لما جاء به الإسلام من مبادئ وعبادات.

فالمؤمن – أصلا – مأخوذ من الأمان على النفس أو المال أو العرض أو نحو ذلك، والتصديق بكل شيء فخصصه الإسلام بالصدق بالله ورسله وكتبه وملائكته واليوم الآخر.

والمسلم – في أصل اللغة – من الاذعان والتسليم مطلقا ثم خصه الإسلام بالمذعن لأوامر الله المنقاد له وحده.

والصلاة كانت بمعنى الدعاء ثم أصبح معناها – في الإسلام – الأقوال والأفعال المخصومة المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم بشرائط خاصة.

والحج: القصد مطلقا ثم خص في الإسلام بقصد بيت الله الحرام على هيئة خاصة وبشرائط خاصة.

وهكذا فإن ألفاظ كثيرة خصص معناها في الشريعة الإسلامية ويمكن الرجوع إليها في كتب الفقه الإسلامي.

فهناك أسباب عامة لتجديد المفردات تستطيع أن تفسر الجزء الأعظم من حالاتها، " فندريس اللغة ص ٢٧١".

وتتبع اللغات قاموسا خاصا في تدرجها، ومراحل نموها، وهي في قطع هذه المراحل لا تثبت على حالة واحدة، بل يعتريها بعض التغيير في معانى طائفة من كلماتها، وفيما ترمي إليه بعض عباراتها ولاسيما إذا كان المتكلمون بها قد بعدت بينهم الشقة، وترامت أطراف بلادهم، واختلفت أمزجتهم ونظم حياتهم ، ومظاهر بيئتهم، وما يمر بهم من أحداث، واختلفوا في مدى ما يتمتعون به من حرية سياسية واجتماعية" عبد الحميد حسن: الأصول الفنية للأدب ص ٥٧".

ومن أمثلة تعميم الخاص ما حدث لألفاظ (الورد – الرائد – النجعة المنيحة) فهذه الألفاظ كانت تستعمل في معان خاصة، ثم تطورت إلى الشمول لها ولغيرها، فالورد كان يستعمل - في فترة قديمة – لاتيان الماء ثم أصبح اتيان كل شئ وردا[١] والرائد كان خاصا بطلب الكلا ثم عمم ليدل على طالب أي شئ مطلقا[٢] والنجعة كان خاصا بطلب الكلأ. ومساقط الغيث ثم عمم – بعد ذلك – ليصبح معناه : طلب أي شيء كلأ أو غيره[٣]. والمنيحة كانت خاصة بإعارة الناقة أو الشاة إلى شخص ليحصل على لبنها خاصة، ثم اتسع المعنى ليشمل كل عطاء[٤].

وكانت كلمة saiaire في الفرنسية بمعنى: ما يصرف للجندي من نقود نظير ما يحتاج إليه من ملح الطعام ثم شاع استعمالها في كل أجرة حتى نسى معناها الأصلى[٥].

وهذه الألفاظ – وأمثالها كثير – قد استعملت في معانيها الجديدة الخاصة أو العامة، وكثر استعمالها، حتى نسى المعنى القديم. فلم يعد يمر بالأذهان عند ذكرها واستعمالها.

(ب) استعمال اللفظ في معنى مجازى يصبح لطول العهد به حقيقيا:

فلا يذكر معه المعنى الأصلى إلا بالرجوع إلى قواميس اللغة. أو المتخصصين من علمائها.

ومن أمثلة ذلك كلمات : المجد – الوغى – الظعينة – العقيقة. فالمعنى الأصلى – الحقيقي – الذي كانت تستعمل فيه كلمة (المجد) هو : (امتلاء بطن الدابة بالعلف) وبعد تقدم العرب استعمل في معنى مجازى هو السمو

---

(١) ابن منظور : اللسان ٤/٤٧١ ، ٤٧٢ وانظر ص ٢٠٩ من هذا الكتاب.
(٢) المصدر السابق ٤/١٦٩- ١٧٤.
(٣) المصدر السابق ١/٢٢٤ – ٢٢٦.
(٤) المصدر السابق ٣/٢٢٤ – ٢٢٦.
(٥) د. وافي : علم اللغة ط ٤ ص ٢٩٢ ، ٢٩٣.

والرفعة[1]، وقد كثر استعمال لفظ (المجد) في هذا المعنى الجديد حتى نسى معناه القديم.

و (الوغي) معناه الحقيقي (اختلاط الأصوات في الحرب) ثم اطلق على (الحرب) نفسها على سبيل المجاز[2] وشاع استعماله فيها و (الظعينة) أطلق – قديما – على المرأة في الهودج . ثم نقل إلى الهودج تارة وإلى البعير الذي يحمله تارة أخرى. وقد غلب الاستعمال المجازي[3].

و (العقيقة) هي – في الأصل – الشعر الذي يخرج على الولد من بطن أمه ثم نقل إلى الذبيحة التي تنحر عند حلق ذلك الشعر على سبيل المجاز[4].

(ج) استعمال اللفظ اسما أو مصطلحا علميا:

فنشأة العلوم وتقدمها يقتضيان نقل الألفاظ – واستعمالها أسماء ومصطلحات ومن أمثلة ذلك مصطلحات (علم النحو) كالمبتدأ والخبر. والفاعل والمفعول ، وغيرها.

فالمبتدأ – في اللغة : اسم لكل ما يبتدأ به ثم خصص باستعماله مصطلحا علميا نحويا هو (الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة للإسناد) والخبر: كل ما يلقى مما كان مجهولا أو غيره، لكنه أطلق اصطلاحا نحويا على معنى (الجزء الذي يتمم الفائدة مع المبتدأ) بمعناه النحوي المذكور.

و (الفاعل): من أوجد الفعل مطلقا ، وقد اصطلح نحويا على أنه (الاسم المرفوع الذي تقدم عليه فعل أو شبهة).

و (المفعول) : هو الشئ الذي وقع عليه فعل فاعل، ثم خصص اصطلاحا بالاسم المنصوب الذي له موقع خاص في الجملة النحوية.

---

(1) بعلاقة المشابهة في الامتلاء.
(2) من اطلاق الجزء على الكل.
(3) بعلاقة المجأورة المكانية.
(4) بعلاقة المجأورة الزمانية. انظر د. وافي : علم اللغة ط ٤ ص ٢٨٩.

وفي علم النفس – مثلا- نجد مصطلحات ثلاثة هي (الادراك - والواجدان – والنزوع) ولكل منها معنى لغوى عام خصص في علم النفس بما اصطلح عليه من العمليات النفسية الثلاث التي تترتب إحداها على الأخرى للحصول على شئ ما.

فالأول يعنى: الإحساس بالشئ أو رؤيته.

والثاني يعني : حب الشيء.

والثالث يعنى: الحصول عليه أو محأولته.

وهكذا فإن المتخصصين في العلوم والفنون ينقلون بعض الألفاظ من معانيها الأصلية إلى معان اصطلاحية، ويكثر استعمالها فيما نقلت إليه من دلالة جديدة فتشتهر فيها وتنسى دلالاتها القديمة عند أرباب هذه العلوم والفنون.

٢- تطور أصوات اللفظ :

إذا تعرضت أصوات اللفظ للتغير فإن ذلك أدعى لحدوث مثله في دلالتها لبعدها عن الأسرة اللغوية التي تنتمي إليها، وكذلك إذا تغيرت أصوات ألفاظ أخرى ليست لها علاقة بهذا اللفظ فإن ذلك قد يؤدي إلى اتفاق بينها وبينه من حيث الصورة الصوتية، ويتسبب ذلك في تغير معناه لاشتباه النطق، واختلاط المعنى على المتكلم.

فمن الأول ما حدث من تطور لكلمة vivus اللاتينية ، فقد كانت فيها – بهذة الصورة الصوتية – بمعنى (الحى) – ضد الميت – تبعا لأسرتها اللغوية التي تنتمي إليها في اللاتينية مثل : vivere (عاش) و vita (حياة) الخ ولكن بعد أن انتقلت إلى الفرنسية تغيرت صورتها الصوتية فيها إلى Vif بأن آل (v) إلى (f) وانحرف معناها شئا فشيئا حتى أصبحت الآن تفيد معنى (القوة والحدة والنشاط) لبعدها عن أفراد أسرتها اللغوية في الفرنسية مثل : vivre (عاش) و Vivant (حياة) الخ[١].

(١) د. وافي : علم اللغة : ط ٣ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ بتصرف.

ومن الثاني كلمة (كماش) بمعنى: نسيج من قطن خشن. فقد تطور صوت الكاف فيها إلى (قاف) فاختلطت بذلك مع كلمة (قماش) العربية التي معناها أرذال الناس. وما وقع على الأرض من فتات الأشياء. ومتاع البيت فأصبحت هذه الكلمة العربية. ذات دلالة جديدة على المنسوجات[١].

وفي لهجاتنا العامية كثير من هذه الكلمات التي تطورت الأصوات في بعضها، فاشتركت مع كلمات أخرى ليست من فصيلتها. ويمكن أن يؤدي ذلك مع مرور الزمن إلى تغير معناها أو انتقاله من مجال استعمالها إلى مجال استعمال شريكاتها.

ومن ذلك نطق الفعل (حضر)- من الحضور بمعنى المجئ – بالظاء ، كان الضاد في بعض مناطق الجزيرة العربية – كنجد واليمن –فاختلط بذلك – عندهم – بالفعل (حظر) – من الحظر بمعنى المنع – ويمكن أن يؤدى مثل هذا الاختلاط إلى تطور المعنى.

وقد جعل الدكتور أنيس ذلك من أسباب نشأة المشترك اللفظى في اللغة العربية[٢].

٣- خفاء معنى اللفظ أو نسيان مجال استعماله:

إذا خفي معنى اللفظ على الناطقين باللغة في جيل معين، أو في انتقالها من جيل إلى آخر فلم يفهم معناه، أو لم يتضح لديهم تعرض للتغير. فكلمة (منيحة) كان معناها – كما عرفنا – إعارة إنسان ناقة أو شاه ليشرب لبنها فتطور – مع مرور الأجيال – في بعض عاميات (نجد) إلى معنى شراء ناقة لهذا الغرض[٣]. فلعل المعنى – مع طول الزمن – لم يتضح لدى الأجيال أنه خاص بمعنى الإعارة فانتقل إلى معنى الشراء.

---

(١) من بحث للدكتور رمضان عبد التواب بعنوان : " التطور اللغوى وقوانينه" بمجلة كلية اللغة العربية بالرياض. العدد الخامس ، ص ١٧٧ ، ود. انيس : دلالة الألفاظ ص ١٣٨، ١٣٩.

(٢) د. أنيس : في اللهجات العربية ط ٣ ص ١٩٧ ، ١٩٨.

(٣) سمعت ذلك بالمشافهة في الرياض.

ومن ذلك كلمة (عتيد) فقد نسى معناها الأصلى لغموضه وشاعات في أذهان الناس بمعنى "عتيق أو عنيد".

وهكضا فاننا عندما نسمع جملة أو نقرؤها نرى الكلمات التي تشتمل عليها يفسر بعضها بعضا، وقد نفسرها دون رجوع إلى القواميس، وربما أدى ذلك إلى الخطأ في معناها، ولهذا تأثير على تطور دلالتها[١].

ويفسر الدكتور – أنيس – بناء على ذلك – دلالة بعض الألفاظ المشتركة بين عدة معان متباينة لا ارتباط بينها ولا وجه شبه ، فحين تؤكد لنا المعاجم العربية أن كلمة (الأرض) تعنى الكوكب المعروف، وتعنى أيضا الزكام، وحين يقال لنا : ان كلمة (الليث) هي الأسد، وهي أيضا العنكبوت لا نكاد نجد تفسيرا معقولا إلا بالالتجاء إلى تلك الطفرة الدلالية[٢].

فخفاء اللفظ أو نسيان طرائق استعماله له أثر في تطور المعنى.

٤- أثر بعض القواعد اللغوية:

تؤدي بعض نظم اللغة وقواعدها – أحيانا – إلى تغير المعنى فكلمة (سرأويل) – المعربة من الفارسية – تدل على المفرد لكنها على وزن (فعاليل) – إحدى صيغ للجموع في اللغة العربية – ولذلك توهمها بعض العرب جمعا مفرده (سروال).

يقول الأزهرى : (جاء السرأويل على لفظ الجماعة وهي واحدة . وقد سمعت غير واحد من الأعراب يقول : سروال) [٣].

وكذلك كلمة (paradeisos) تدل على المفرد في اللغة الإغريقية. فلما انتقلت إلى العربية ووجدها العرب على وزن (فعاليل) توهموها جمعا فصاغوا لها مفردا هو "فردوس"[٤].

---

(١) د. رمضان عبد التواب : مجلة كلية اللغة العربية بالرياض – العدد السابق ص ١٧٥.
(٢) د. أنيس : دلالة الألفاظ ص ١٣٦.
(٣) الأزهرى : تهذيب اللغة ٣٩٠/١٢.
(٤) د. رمضان عبد التواب : مجلة كلية اللغة العربية بالرياض – العدد السابق ص ١٥١.

ولكمة " ولد" وردت في العربية الفصحى مذكرة اللفظ فأوحى ذلك إلى الذهن بأنها مذكرة – مع أنها في الفصحى تطلق على الذكر والأنثى – فكان ذلك من عوامل اختصاصها ٠ في كثير من اللهجات العامية الحديثة بالمذكر دون المؤنث.

ومثلها كلمها Homo اللاتينية، فمعناها – في الأصل – (الانسان) رجلا كان أو امرأة، ولكن عنصر التذكير فيها ربطها بنوع الذكور حتى أصبحت في كثير من اللغات المتشعبة عن اللاتينية لا تطلق إلا على الرجال[١].

٥- انتقال اللفظ من لغة لأخرى:

تنتقل بعض الألفاظ من إحدى اللغات إلى غيرها بسبب انتقال ما تدل عليه، أو للحاجة إليها في العلوم والفنون أو لغير ذلك[٢].

وربما تستعمل بمعنى يختلف عن مدلولها في اللغة الأصلية، فيتعرض للتغير والتبدل وقد يؤثر ذلك على استعمالها في بيئتها أو في البيئة الجديدة التي دخلت إليها بأسرتها اللغوية التي تنتمي إليها على وجه التحديد[٣].

ومن ذلك كلمة : "زركون" الفارسية فهي – في بئتها الأصلية – بمعنى : "ذهبي اللون" فلما دخلت العربية حولت الكاف إلى جيم – بالتعريب – فنطقت (زرجون) واتسع معناها، فأطلقت على (الخمر – الكرم[٤]، وأشجاره وأغصانه – صبغ أحمر) ومع ذلك فبين المعاني الجديدة والمعنى الأصلى وشائح قربى.

---

(١) د. وافي : علم اللغة ط ٤ ص ٢٩٥ وفقه اللغة ص ١٣٩.
(٢) انظر كتابنا (اللغة العربية) ص ١٤٠ ، ١٤١.
(٣) لكي ندرك أثر الاستعارة في تطور الدلالة علينا أن نتذكر أن نحو نصف ألفاظ اللغة الفارسية مستعار من اللغة العربية، وأن نصف ألفاظ اللغة التركية مأخوذ إما من الفارسية أو العربية، وأن ثلث ألفاظ اللغة الانجليزية فقط هي التي تعد بحق ألفاظا أصلية سكسونية (د. أنيس : دلالة الألفاظ ص ١٥١).
وقد استعار العرب من الفرس واليونان ألفاظا للتعبير عن أشياء ليست في بلاد العرب. (المصدر السابق ص ١٤٩)
(٤) العنب .

وإذا استأثر اللفظ الأجنبي بالاحترام والتقديم ترك أثرا ظاهرا في تطور المعنى[1].

الأسباب الاجتماعية

١) اختلاف طبقات المجتمع وأجياله:

يضم كل مجتمع طبقات مختلفة في البيئة التي يعيشون فيها من مدن وقرى، وجبال وسهول ، ووسائل حياة متنوعة، وهذه الطبقات ذوات حرف ومهن كثيرة وبينها تباين في نظم الحياة والتفكير ودرجات التعليم والثقافة وغير ذلك، وينعكس أثر هذا الاختلاف على اللغة كما ينعكس على غيرها من مظاهر حياتهم.

فلا ريب أن كل فريق منهم يفهم بعض ألفاظ اللغة على نحو خاص، أو يدخل عليها بعض التغيير الذي يناسبه ، وذلك قد يؤدي إلى اختلاف دلالتها فكلمات (حقل – معمل – عملية) لها مفاهيم خاصة لدى الطبقات الاجتماعية التي تستعملها.

فالحقل – لدى طبقة الفلاحين – خاص بالأراضي الزراعية مكان عملهم اليومي على حين أنها تطلق لدى العلماء والباحثين على ميادين اجراء بحوثهم فيقولون : أثبتت التجارب في هذا الحقل[2] صحة ما نذهب إليه من النتائج العلمية التي تشمل كذا وكذا ، ويقال : حقل القوى البشرية الخ.

والمعمل – لدى طائفة منتجى (الفواريج) يطلق على بناء خاص يوضع فيه البيض للتفريخ.

وهذا اللفظ عينه يطلق – في مجال الأبحاث العلمية – على مكان الأجهزة الدقيقة التي يجرى بها العلماء والباحثون تجاربهم.

ولا تطلقه إحدى الطائفتين على غير ما تعرف في مجالها.

---

(1) د. انيس : دلالة الألفاظ ص ١٤٩ ، ١٥٠.

(2) يقصدون مجالا معينا من مجالات بحوثهم في مختلف نواحى الحياة زراعية وصناعية وتجارية وفلسفية وغيرها.

والعملية يختلف معناها حسب نوع الطائفة التي تستخدمها. فهي – عند الأطباء – بمفهوم خاص وعند التجاريين بمفهوم آخر، وعند العسكريين بمفهوم ثالث، وهكذا.

وانتقال اللغة من جيل إلى آخر يؤثر في المعنى، فالأبناء لا يستعملون اللغة كما يستعملها آباؤهم، فيعتريها التغيير على ألسنتهم، وربما نقلوا اللفظ من معنى قديم إلى آخر جديد، فتختلف مدلولات بعض الألفاظ.

فالكلمة الفرنسية Soaul كان معناها في الأصل (الشبعان من الطعام) ثم شاع استعمالها – في أحد العصور – بمعنى (النشوان من الخمر) على المجاز والتهكم، والتحرج من استعمال الكلمة الصريحة في هذا المعنى وهي ivre فعلق هذا المعنى الجديد وحده بأذهان الصغار في هذا الجيل، ثم استمر إطلاقها بهذا المعنى بعد ذلك ومات المعنى القديم[١].

وعن هذا الطريق تطورت معانى كثير من ألفاظ العربية الفصحى، فانتقلت على لسان الأبناء مما كانت تدل عليه لدى الأجداد إلى معان أخرى.

وفي العاميات كثير من مظاهر هذا الانتقال، فكلمة (الجعالة) في الفصحى لها عدة معان من بينها الرشوة، وقد نقلها اليمنيون المعاصرون – من هذا المعنى – إلى ما يقدم للطفل من حلوى لإسكاته عند البكاء وذلك بمثابة الرشوة له ليسكت[٢].

وكلمة (سنب) يستعملها اليمنيون بعدة معان منها : (قف)- (انتظر قليلا) وكأنهم اشتقوها على سبيل المجاز من الكلمة العربية (السنبة) التي هي الحقبة من الزمن أو البرهة منه[٣].

وقد لاحظنا فيما سبق تطور معاني بعض الألفاظ في العامية المصرية مثل (جيب) و (بطح) وغيرهما.

---

(١) د. وافي : علم اللغة ط ٤ ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ وفقه اللغة ص ١٣٩ بتصرف.
(٢) سمعت ذلك بالمشافهة في صنعاء.
(٢) ابن منظور : اللسان ٤٥٧/١.

وهكذا فإن تتبع التطور اللغوى للألفاظ يكشف عن اختلاف لأجيال في نقل المعاني عن أسلافهم.

٢) التغير الاجتماعي:

إذا شق المجتمع طريق التقدم في الصناعة أو العمران أو الثقافة أو غيرها من مظاهر حياته، تغيرت مدلولات بعض الألفاظ تبعا لذلك.

فالريشة التي يكتب بها كانت تطلق – قديما – على ريشة الطيور التي تصنع منها آلة الكتابة – آنذاك – ثم لما تطورت صناعتها، فأصبحت قطعة من المعدن في صورة خاصة انتقلت إلى هذا المعنى الجديد.

والقطار انتقل معناه من الابل المقطورة إلى المخترع الحديث المعروف ومثله البريد وغير ذلك.

وعبارة (بنى الرجل بأهله) كان لها مفهوم عربي قديم هو أن المعرس إذا أراد أن يتزوج بنى لأهله خباء جديدا ليعيشا فيه مستقلين عن أبوية وإخوته، ثم لما تغيرت التقاليد، وتقدم العمران أطلقت هذه العبارة على (الزفاف) أو الدخول بالمرأة دون نظر إلى بناء المسكن، ونلاحظ أن أعداد المسكن المستقل أصبح أمرا لازما لمن يريد الزواج في مجتمعنا الحديث بطريقة تشبه ما كان يحدث قديما.

وتغير النظام الاجتماعي الذي تعيش فيه الأمة يعرض بعض الألفاظ ومفاهيمها للتحول المعنوي.

فحين جاء الإسلام بنظامه الاجتماعي السليم غير بعض جوانب الحياة العربية بل قلبها رأسا على عقب، وكان لذلك أثره في انتقال دلالة بعض الألفاظ كالمؤمن والمنافق والصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها.

كما تغيرت في ظلال الدولة الإسلامية ونظم حياتها السياسية والاقتصادية ألفاظ أخرى كالخليفة والديوان والخراج والحبة وغيرها.

كما غيرت النظم الاجتماعية المعاصرة مفاهيم بعض الألفاظ لتتناسب معها فألفاظ (الأمير – صاحب السمو – جلالة الملك – صاحب الفخامة –

صاحب السعادة - صاحب المعالي) ارتبطت بمعان معينة تبعا للنظام السائد سياسيا واجتماعيا.

وكلمات (مجلس الأمة – مجلس الشورى – مجلس الشعب – الاتحاد القومي – الاتحاد الاشتراكي) اكتسبت معاني جديدة لم تكن لها من قبل.

وفي ظلال النظم الاجتماعية المختلفة نظر المجتمع إلى دلالة بعض الألفاظ نظرة اشمئزاز ومقت كاقطاعي، ورجعي، ومتخلف، وانطوائى، وانعزإلى... الخ.

وقد ابتذلت بعض الألفاظ في مجتمعنا الحديث لسقوط النظام الذي كانت ترتكز عليه في اكتسابها شهرة ورواجا مثل كلمات (باشا – بك – افندى) وغيرها من ألقاب تركية (فقد مرت بها تطورات في دلالتها وانحط قدرها على توالي الأيام) [١].

٣) الحالة النفسية:

للحالة النفسية أثر في استعمال بعض الألفاظ فقد يلجأ المتكلم نتيجة لتفاؤله أو لتشاؤمه إلى استخدم اللفظ في ضد معناه، كما سميت (الصحراء) (مفازة) تفاؤلا بالنجاة من المخاطر التي تعترض سالكها، وكما سمى (الأعمى) (بصيرا) عزاء لحالته التي تؤلم النفس، وأملا في أن يعوضه الله نورا في بصيرته.

ومن ذلك ترك الألفاظ التي تدل على شيء يقلق النفس. ويخلق فيها نزعة التشاؤم كمرض السرطان فبدلا من التصريح باسمه يقال عنه (المرض الخبيث) ويكنى عن (الموت) بالذهاب والوفاة وفيضان الروح، كما يكنى عن (الحمى) في الأرياف بـ (المبروكة)[٢].

وقد يخاف على شئ حسن من الحسد، فيوصف بوصف قبيح خشية أن تصيبه العين، كما يقال للفرس الحسنة (شوهاء) والبعير الصحيح (قرحان)

---

(١) د. أنيس : دلالة الألفاظ ص ١٤٠.
(٢) د. أنيس : دلالة الألفاظ ص ١٤٣.

كأنما أصاب الفرس تشوه، والبعير جرب مع أن شيئا من ذلك لم يحدث، فالقصد صرف عيون الحاسدين عنهما.

وربما تدعو الحالة النفسية إلى ترك لفظ واستعمال آخر في موضوعه احترازا من اللفظ الأول، ودلالته التي تؤثر في النفس تأثيرا سيئا، ويؤدي ذلك إلى تطور دلالة اللفظ الثاني.

ومن أمثلته ترك الألفاظ التي كانت تستعمل للتبول والتبرز إلى استعمال كلمات كنائية كـ (قضاء الحاجة) و (بيت الأدب) و (دورة المياة) ونحو ذلك وقد تستعمل في هذا الصدد كلمات أجنبية مثل – كبانية .. الخ.

وهكذا الكلمات التي تعبر عن أفعال يستهجنها الذوق الاجتماعي، وأسماء الأشياء التي ينفر من ذكرها الطبع السليم – كأسماء اعضاء التناسل ، أو يرى عدم التضريح بها مراعاة للياقة والأدب. فيستعاض عنها بألفاظ كنائية – كالتعبير عن ثديي المرأة بالصدر. " وقد كنى القرآن الكريم عن العملية الجنسية بألفاظ كريمة هي (السر – الحرث – الافضاء – المباشرة – الملامسة – الدخول – الرفث) [1].

ومن هنا فإننا نرى أن بعض الألفاظ تكتسب معانى جديدة تنجم عن آثار نفسية تسيطر على المتكلمين.

([1]) د. أنيس : دلالة الألفاظ ص ١٤١ ، ١٤٢ ، وانظر د. رمضان عبد التواب : مجلة كلية اللغة العربية بالرياض – العدد السابق – ص ١٨٢ وانظر ص ١٦١ – ١٦٤ من هذا الكتاب.

اتجاهات التطور الدلالى

نلخص هذه الاتجاهات في أمور ثلاثة:

١- المقارنة بين المعنى القديم والجديد:

ترينا النظرة العقلية لتطور المعنى أن المعنى الجديد إما أن يكون أضيق من المعنى القديم، أو أوسع منه أو أجنبيا عنه، ونبدأ في بيان هذه النواحي.

أولاً: تعميم المعنى الخاص:

وذلك عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام[١]، ويتمثل في كثير من الكلمات العربية الفصحى التي تطور معناها فكلمات (الورد) و (المنيحة) و (الرائد) كانت مستعملة قديما في معان خاصة ثم انتقلت إلى معان أوسع مما عرف لها من قبل، وقد أوضحنا ذلك فيما سبق[٢].

والكلمة الانجليزية arfrve منحدرة عن اللاتينية adripare وهي بمعنى: يصل إلى الشاطئ – ثم اتسع استعمالها حتى أصبحت تشمل عددا ضخما من أنواع الانتقال[٣].

ثانياً: تخصيص المعنى العام:

وذلك عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص، وقد ذكرنا أمثلة لهذا الاتجاه من الألفاظ الإسلامية كالصلاة والصيام والحج، فقد استعملت قبل ظهور الإسلام لمعان عامة ثم خصصها الإسلام بمجالات معينة أشرنا إليها آنفا[٤].

والكلمة الانجليزية POISON معناها – في الأصل – الجرعة من أي سائل ثم اقتصرت على الجرعة من السم فقط[٥].

---

(١) فندريس : اللغة ص ٢٥٦.
(٢) انظر ص ٢١٣ ، ٢١٤ من هذا الكتاب.
(٣) ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة ص ١٦٥.
(٤) انظر ص ٢١٣ من هذا الكتاب، والسيوطى : المزهر ٤٢٧/١ – ٤٣٣.
(٥) ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة ص ١٦٥،

ثالثاً : انتقال اللفظ من معنى إلى آخر أجنبي عنه :

ينتقل اللفظ – أحيانا – إلى معنى مغاير لمعناه القديم فيعد أجنبيا ويتم هذا في إطار علاقة تسوغ الانتقال فليس معنى أنه أجنبي عدم وجود مناسبة بين المعنيين، ولكن اعتباره أجنبياً مبنى على عدم اشتراكهما في الفكرة الأساسية التي تتحول من العموم إلى الخصوص أو العكس كالصورتين السابقتين.

فالنافقاء إحدى جحور اليربوع التي يستطيع بها هذا الحيوان أن يفلت من صائدة، وقد اشتقت منها – بعد الإسلام كلمة "المنافق" – لمن يظهر خلاف ما يبطن والعلاقة متحققة في التشابه بين المعنى القديم والمعنى الجديد.

وكلمة (الغيث) تستعمل – في الأصل – للمطر وقد استعملت للنبات الذي ينشأ عن المطر مجازا فيقال : رعينا الغيث والعلاقة السببية ومن ذلك ألفاظ عربية كثيرة تحولت دلالتها وذكرت بعضها فيما مضى[1].

والكلمة الانجليزية styie معناها (أسلوب) ترجع إلى كلمة لاتينية معناه (آلة مستدقة الرأس) تستعمل في الكتابة وتظهر صورتها المصغرة في الكلمة الايطالية stiletto ثم حدث أن خلعت الآلة اسمها على نوع من الوظائف التي تقوم بها.

وللانتقال المعنوى صورتان :

الأولى : الانتقال من المحسوس إلى المعقول كما في كلمة (المنافق) العربية و Styie الانجليزية.

الثانية: الانتقال من المحسوس إلى نظيرة المحسوس أيضا كما في استعمال كلمة (الغيث) للنبات.

ولسنا في حاجة إلى القول بأن الاتساع والتضييق ينشآن من الانتقال في أغلب الأحيان[2].

---

(1) أنظر ص ٢١٤ ، ٢١٥ من هذا الكتاب.
(2) فندريس : اللغة ص ٢٥٦.

وحالات الاتساع والتضييق اجتماعية في طبيعتها فالاسم العام قد يستعمل – لدى بعض المتكلمين – مرادا به الخاص في حالات اجتماعية معينة فعند استعمال الفلاح والراعي والحوذى لكلمة (البهائم) يختلف المعنى المراد منها عند كل منهم فالفلاح قد يقصد بها "البقر" لأنه هو الموجود عنده، والراعي يقصد منها الأغنام والحوذى يريد الخيل الخاصة به.

وهذا التخصيص كثيرا ما يترك آثاره في اللغة[١] فاسم "الطائر" في الإغريقية القديمة أخذ معنى "دجاجة" واليوم يطلق على "الدجاجة" في الأغريقية الحديثة وبنفس الطريقة صار اسم الطائر على العموم يطلق في الفرنسية على الأوزة".

والكلمات العامة لا تكاد تستخدم في الاستعمال بقيمتها العامة اللهم إلا إذا كان ذلك عند الفلاسفة، فكل واحد من المتكلمين يطلقها على نوع خاص من أنواع النشاط[٢] فكلمة "علمية" تختلف حسب ما تستعمل فيه من طب أو مال ، أو فن حربى أو شئون الغابات أو الرياضة.

وكلمة " موسم" تختلف عند مدير الفندق وصاحب " الفلا" وتاجر الفاكهة والزارع والخياطة، بل وعند كل تاجر أو صانع.

والاسم الخاص الذي يسمى به نوع من أنواع الجنس قد يطلق على الجنس كله "وهذه هي حال الأطفال الذين يسمون جميع الأنهار باسم النهر الذي يروى البلدة التي يعيشون فيها"[٣].

فقد يرى الطفل القاهرى أي نهر ويسميه "نيلا" والطفل الباريسى – كما يقول فندريس – قد يرى أي نهر ف يسميه "سينا".

" وتلك غلطة طفل لا يدوم لها أثر، ولكن هناك أخطاء مماثلة قد استمر بقاؤها ، ففي السلافية الجنوبية صار اسم الوردة يطلق على الزهرة عموما"[٤].

---

(١) المصدر السابق ص ٢٥٧.
(٢) المصدر السابق ص ٢٥٧.
(٣) المصدر السابق ص ٣٥٨.
(٤) المصدر السابق ص ٢٥٨.

وقد حدث تبادل بين اللفظين " الوردة والزهرة" نتيجة لذلك في بعض اللغات فاستعملت الألمانية كلمة " الوردة" للتعبير عنهما، واختفت كلمة الزهرة منها، وصارت اللهجات الايطالية – بالعدوى – تطلق اسم الوردة على كل زهرة.

"وهكذا تختلط بسهولة النسب الكامنة بين الأجناس والأنواع[1].

"ولما كانت فكرة العموم تطغى على المعاني الخاصة فقد يحدث للعقل أن ينتقل من أحد المعاني إلى الآخر ، وهذه الظواهر تقع بصورة خاصة في النبات والحيوان وأسماء أجزاء الجسم، والأمراض والألوان"[2].

٢- ارتباط المعنى الجديد بالقديم:

يلاحظ – في تطور المعنى – وجود علاقة – غالبا – بين المعنى الأصلى والمعنى المنتقل إليه وقد توضع الكلمة لمصطلح علمى يعتمد على علاقة ما، وأهم هذه العلاقات:

(أ) علاقة الاستعارة وهي المشابهة:

فقد يكون الارتباط بين المعنيين – القديم والجديد – قائما على أساس المشابهة بينهما ولذلك أمثلة كثيرة نكتفي منها بما أوردناه فيما سبق مثل (المجد) فقد كان في الأصل – كما عرفنا – يدل على امتلاء بطن الدابة بالعلف، ثم انتقل إلى معنى السمو والرفعة الذي يعبر عن امتلاء الانسان بالخصال الحميدة ، فالعلاقة – كما هو واضح – المشابهة في الامتلاء وإن كان الأول حسيا والثاني معنويا.

وكذلك "الأفن " فهي – بالمعنى القديم – قلة لبن الناقة ثم انتقلت إلى "نقص العقل" والعلاقة المشابهة – في النقص – وإن كان في الأول حسيا ، وفي الثاني معنويا.

---

(١) فندريس : اللغة ص ٢٥٩ وانظر للموضوع بأسره ص ٢٥٦ – ٢٦١

(٢) المصدر السابق ص ٢٥٦ – ٢٦١.

(ب) علاقات المجاز المرسل:

للمجاز المرسل علاقات كثيرة، نذكر منها السببية كما في قولك "رعينا الغيث" والمراد النبات، والمسببية كما في قوله تعالى " وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا" والمراد المطر والظرفية كما في قولك " شربت كأسا" والمراد ما فيه.

وقد انتقلت – بعلاقة المجأورة المكانية – كلمة الظعينة من الدلالة على المرأة في الهودج إلى الهودج تارة وإلى البعير الذي يحمل الهودج تارة أخرى.

وانتقلت – بعلاقة المجأورة الزمانية – كلمة (العقيقة) من الدلالة على الشعر الذي يخرج على الولد عند خروجه من بطن أمه إلى الدلالة على الذبيحة التي تنحر عند خلق الشعر[١].

وكلمة bureau (مكتب) قد يكون معناها اليوم : المكتب الذي يجلس عليه الانسان، ويكتب عليه، أو المصحلة الحكومية، أو المكان الذي تدار منه الأعمال، فليست هنا علاقة المشابهة ، بل لعلاقة أخرى هي ارتباطهما في ذهن المتكلم، فهما تنتميان إلى مجال عقلى واحد[٢].

وهذا ما عناه فندريس حين قال : أن انتقال المعنى يتضمن طرائق شتى يطلق عليها النحاة أسماء اصطلاحية metaphore (الاستعارة) وsynecdoque [٣]. (إطلاق البعض على الكل) أو metonymie (المجاز المرسل بوجه عام) أو catachrese (المجاز المرسل بعلاقة المشابهة أو غيره عند عدم وجود اسم للشيء المنقول إليه[٤].

---

(١) د. وافي : علم اللغة ط ٤ ص ٢٨٩.
(٢) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة ص ١٧٣.
(٣) فندريس : اللغة ص ٢٥٦.
(٤) المصدر السابق ص ٢٥٦.

وفي المصطلحات العلمية يعتمد عادة على علاقة كما هو الشأن في نقل الألفاظ وقد تلتمس التماسا لصحة النقل ووضع الاصطلاح[1].

٣- العلاقة الاجتماعية بالمعاني واستعمالها:

تظهر ملامح الميول والرغبات الاجتماعية في صور التحول الدلالي كما أن أحوال المجتمع السياسية والاجتماعية تبدو واضحة في تلك التغيرات. فالمجتمع قد يرفع بعض المعاني، ويضع غيرها. وقد يؤدي عصر ما إلى شيوع بعض المعاني وندرة بعضها الآخر، فالدلالة تسمو أحيانا وتنحط أحيانا أخرى باعتبار نظرة المجتمع إليها، ونوضح ذلك فيما يلى:

(أ) سمو الدلالة:

قد تكون معاني بعض الألفاظ هينة وضيعة، فتتحول إلى معان أخرى تعد في نظر الجماعة أشرف أو أقوى.

---

(١) هناك وسائل أخرى للارتباط كالمشابهة الزائفة أي الافتراض الخاطئ بأن هناك نوعا من العلاقة بين كلمتين ليست بينهما صلة أو قرابة في الواقع.

ويمكن توضيح هذا بالصفة الانجليزية القديمة sallد –blind (لها كليل البصر أو أعلى) فالصيغة الأصلية لهذه الكلمة هي sam blind و sam هي هي الكلمة semi (بمعنى نصف أو شبه) ومن ثم كان التشابه الشكلى الصرف بين sam, sand دافعا إلى الربط بينهما ربطا زائفا.

وقد يؤدي وقوع الكلمتين جنبا إلى جنب في عبارة تقليدية كثيرة الورود إلى نوع من الاختصار والإيجاز بحيث تقوم إحدى الكلمتين مقام العبارة كلها، وهذا الضرب من الاختصار يقع كثيرا في لغات المجموعات الاجتماعية المتخصصة حيث يساعد سياق الكلام على توضيح العلاقة بين أجزاء العبارة، ومثال ذلك : (الصاحبان) – والمقصود أبو يوسف ومحمد – و (الشيخان) والمراد أبو حنيفة وأبو يوسف.

ولو عبرنا عن هذه الحالة تعبيرا مجازيا أمكن القول بأن الجزء المحذوف قد أصاب الجزء أو الأجزاء الأخرى التي تجأوره بـ (العدوى) في معناه، وهذا يفسر إطلاق مصطلح (العدوى) – أحيانا- على هذه الأمثلة ونحوها. وتعتبر هذه العلاقات أساسا نفسيا تقوم عليه الاستعارة والمجاز المرسل وغيرهما من وسائل الارتباط بين المعنيين القديم والجديد.

انظر ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة ص ١٦٨ ، ١٧٣ – ١٧٦.

ومن ذلك كلمة (المجد) – التي أشرنا إليها – فقد انتقلت من معنى هين إلى معنى أشرف وأحسن.

وكلمة (امتاز) كانت تدل على مجرد الفصل كما في قوله تعالى " وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ"[1] ثم أصبحت فيما بعد تطلق على الفصل لمزيه، وهو معنى أرفع شأنا من سابقه.

ومن هذا القبيل انتقال كلمة (بيت) من الدلالة على المسكن المصنوع من الشعر إلى البيت الضخم الكبير المتعدد الذي نعهده في المدن.

ومما يتمثل به لذلك في الانجليزية كلمة Marshal فقد كانت تعنى – في وقت من الأوقات – " الذي يتعهد الأفراس " (Mares) أي صبي الاصطبل.

وقد اكتسب لفظا (الفلاح والعامل) معاني طريفة بعد أن كان ينظر إليهما في العصور الماضية نظرة احتقار ومهانة.

وأشهر الأمثلة الموضحة لهذا النوع يتعلق بالمستويات والفوارق الطبقية.

(ب) انحطاط الدلالة:

بعض الكلمات التي تدل على معان شريفة أو قوية أو معان عادية قد تكتسب – في نظر الجماعة معاني تتحاشاها، وتنفر منها.

كما في كلمة " الأفن " السابقة فقد انتقلت إلى معنى نقص العقل، وهو أمر معيب عند الجماعة.

وكلمة (الاحتيال) كان معناها البحث وبذل الجهد للوصول إلى هدف ما ثم تحولت – في عصرنا – إلى معنى الخداع للوصول إلى مآرب شخصية ، وهذا مستقبح في عرف الجماعة.

ومن ذلك ما شاع بين الناس من احتقار بعض الألفاظ نتيجة التصور الحديث لها كاقطاعى ورجعي ومتخلف ونحوها.

([1]) يس : الآية ٥٩.

وقد اختفت ألفاظ كثيرة من الاستعمال لارتباطها بما يتنافي مع التأدب وحسن اللياقة كالألفاظ الخاصة بالملابس الداخلية، وألفاظ التبول والتبرز.

وقد ضعفت – بعد الثورة المباركة – كلمات مثل (الباشا – الباك) ونحوهما[1].

الدلالة عند علماء العرب

١- علم الدلالة اللغوي:

اهتم علماؤنا العرب – قبل الغربيين – بالدلالة لأن لغتهم تمتاز بالثراء الواسع، والتصرف المعنوي العريض، فكل لفظ - في اللغة العربية – له ايحاءات كثيرة ويستعمل في التراكيب المختلفة بمعان تتفاوت العبارات، أضف إلى ذلك ما تحويه من الكلمات التي تؤدي عدة معان، تبعاً لتعدد القبائل الناطقة بها.

وقد مرت الألفاظ العربية بتطورات عديدة باختلاف المناطق التي يقطنها أهلها. وتتابع الأجيال عليها. وقد سلكت الطريق الطبيعي لتطور اللغات والدلالات . فانتقلت من المحسوس إلى المعقول، وعبرت عن مظاهر الحياة العربية في شتى صورها[2].

---

(1) د. السعران : علم اللغة ص ٣٠٥ – ٣٠٨.

(2) فالباحثون في نشأة الدلالة " يجمعون على أنها بدأت بالمحسوسات ثم تطورت إلى الدلالات المجردة بتطور العقل الانسانى ورقية " (دلالة الألفاظ د. أنيس ص ١٥٧) فالدلالة الحسية هي الأصل، والمعنوية هي الفرع ففي أول استعمال (العربي) (قطع) لم يكن يريد بها إلا القطع الحسى لكنه بعد أن ارتقى في الحضارة ، وارتقت تصوراته حدثت له معان جديدة بينها وبين القطع مشابهة ذهنية كقولنا : (قطع في الأمر) أي جزم و (قطع الحوض) أي ملاؤه ثم (قطع الماء) فحمل عليها مجازا (جرجى زيدان : الفلسفة اللغوية ص ١٢٧) " وليس تطور اللغة إلا مظهرا من مظاهر تطور الجماعة لا تسير فيه في طريق متصل نحو غاية محدودة" (د. مراد كامل : دلالة الألفاظ ص ١٩، ٢٠) وتطور اللغات يسير جنبا إلى جنب مع التطور الذي يعتري الشعوب الناطقة بها، ولذلك فاللغات تدل على مظاهر الحياة التي مرت بها تلك الشعوب تقدما وتأخرا، وحضارة وثقافة ، وتشير إلى عاداتهم ، وتقاليدهم ، وجميع آثارهم.

فالمجتمع العربي ٠ في قوامة الأصيل – كان مجتمع رحلة ومرعى، والكلمات التي تدل على معنى الجماعة في لسان العرب قلما تخلو من الاشارة إلى الرحلة والرعاية.

فالأمة هي الجماعة التي تؤم مكانا واحدا، أو تأتم بقيادة واحدة. والشعب هو الجماعة التي تتخذ لها شعبة واحدة من الطريق، والفئة هي الجماعة التي تفئ إلى ظل واحد ، والنفر من القوم: من ينفرون معا للقتال أو لغيره، والقوم في جملتهم : هم الذين (يقومون) قومة واحدة للقتال خاصة، ولهذا أطلقت أولا على الرجال. ثم شملت الرجال والنساء ، ومن هذا قوله تعالى " ولا نساء من نساء" بعد قوله " لا يسخر قوم من قوم"[١] .

" والجيش " من جيشان الحركة في الأمكنة المتعددة. أو المكان الواحد، و "الجند" – على الراجح – يرجع إلى " الجند" – بفتح الجيم والنون – وهي الأرض الغليظة الت لا يسهل طروقها كأنهم استعاروه لمناعة المكان الذي يحميه المقاتلون المسلحون أو المستعدون للقتال[٢].

ولفظ " عقل" – في العربية – مأخوذ من " العقل" بمعنى الربط والتقييد ويدل ذلك على أن في معنى العقل عند العرب مفهوما خلقيا بالاضافة إلى العنصر الفكرى فهو يعقل عن المنكر والشر، ولا يدل لفظ raison " ريزو" الفرنسى على مثل ذلك فان أصل معناه العدو والاحصاء[٣].

وكثير من تلك التغيرات الدلالية خضع لأسلوب المجاز والنقل[٤]. ولما ظهر الإسلام تغير مدلول كثيرة من الألفاظ للتغييرات، الدينية والاجتماعية التي جاء بها ، فكلمة " فرج" كانت في الجاهلية تدل على كل انفتاح كما في قول لبيد:

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها

---

(١) الحجرات الآية ١١.
(٢) العقاد: اللغة الشاعرة ص ٧٢-٧٣ بتصرف.
(٣) د. محمد المبارك: فقه اللغة ص ١٣٨.
(٤) انظر ما ذكرناه آنفا عن علاقات انتقال المعاني ص ٧٠ وما بعدها من هذا الكتاب.

ثم جاء الإسلام فخصص عموم هذا المعنى بالمدلول الفقهي للكلمة الذي يوضحه أن الصيام هو الإمساك عن شهوتى البطن والفرج، وعلى مر التاريخ والمعاني تتغير فالعلق كان يدل على الشئ النفيس ، والخول كانت تدل على الخدم في اللغة الفصحى. ولكن معنى الكلمتين تغير على مر العصور تغيرا مخجلا إلى مفهومها العامى ... كل أولئك تغير في الدلالة من عصر إلى عصر والعلماء يعتبرون ذلك نموا أو انحلالا[١].

ومن معرفة هذا التغير الدلالي يمكن للباحث تتبع تاريخ اللغة والكشف عن أصالة الكلمات العربية (فإذا التبس علينا أمر كلمة من الكلمات فلم نعلم في ظاهر الأمر أهي من ألفاظ العرب الأصيلة أم من الدخيل عليها فلدينا هذا المقياس الحاضر نقيس به دلالة الكلمة، ونردها إلى حياة العرب وإلى المعهود من تعبيرها عن معالم تلك الحياة، فلا يطول بنا العناء في الرجوع إلى أصل معقول نطمئن إليه، وقد رد الاستاذ العقاد – بناء على ذلك – كلمة القانون إلى اللغة العربية، فالقانون Canon تصغير للقناة cane ... ونحن نجزم بأن القناة كلمة لم يأخذها العرب عن اليونان لأن الأقنية من النخل ومن عيدان الشجر، ومن مسايل الماء، ومن أسنة الرماح أصول عريقة في حياة العرب لا تستعار[٢].

وللصيغ والحركات في اللغة العربية أثر في تعدد المعاني، وكذلك قواعد النحو العربي، قد بنيت على اتجاه المعنى (فليست قواعد النحو العربي بهذه المقاييس في علم الألسنة، فالمزية البينة في هذه القواعد أنها تابعة لأغراض التعبير والدلالة، وليست هذه الأغراض تابعة لها في أصولها أو فروعها وقد وضعت فيها الفروق بين صيغ الأسماء والصفات على حسب معانيها وعلاقاتها ، وأغراض المتكلم والسامع فإنما يجري فيها الاختلاف بين الأوزان والصيغ لبيان الاختلاف في مدلول الكلمة ، ودرجتها، وقد تشاركها

(١) د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص ٢٧٥.
(٢) العقاد: اللغة الشاعرة ص ٧٦، ٧٧، ٧٨.

اللغات الأخرى في بعض هذه المزايا ولكنها لا تجمعها كما جمعتها في واحدة منها) [١].

ومن هنا تعرف أن لغة العرب تقف على رأس اللغات التي تمتاز بالدلالة وأثرها فيها. لهذا لم يكن الأستاذ العقاد مبالغا حين قال (أن هذا البحث يجمع بين أغراض التاريخ وأغراض البيان. وأغراض الدراسة النفسية والاجتماعية[٢].

والدلالة هي قوام اللغة. ووظيفتها ، ومقياس كفايتها، وارتقائها عند المقارنة بين اللغات[٣].

وتاريخ الدراسة اللغوية يثبت أن علماء العرب تنأولوا موضوع الدلالة التي (بلغوا من بحث مشكلاتها وقضاياها ما لم يبلغه علماء اللغات الأخرى في العصور الحديثة) [٤].

ورأودهم الأوائل الذين جمعوا اللغة في رسائل خاصة، استمرت في التدرج حتى وصلت إلى صورتها المثلى في المعاجم هم الذين أرسوا دعائم هذا الفن في اللغة العربية، فالمعاجم تبحث الكلمات، وتذكر معانيها غير أنه يؤخذ على جامعيها أنهم لم يبينوا تاريخ التغيرات المعنوية، وسابقها ولاحقها اللهم إلا كتاب مقاييس اللغة لابن فارس فهو (مثل رائع للمعاجم التي تعنى بمعانى الألفاظ، ومحأولة الربط بينها، وإعادتها إلى أصول قليلة تفرعت عنها، وقد وفق في ذلك إلى حد بعيد) [٥].

ويذكر الأستاذ العقاد: أننا لا نحتاج كثيرا إلى التسلسل التاريخي في وضع معجماتنا الحديثة، لأن هذا التسلسل ضروري في اللغات التي يكثر فيها إهمال الكلمة في معنى. وصيرورتها في معنى آخر، ولكنه لا يبلغ هذا

---

(١) العقاد: اشتات مجتمعات في اللغة والادب ص ١٢.
(٢) العقاد: اللغة الشاعر ص ٨٠.
(٣) العقاد : مجلة الأزهر – عدد شعبان ١٣٨١ ص ٩٢٢.
(٤) د. المبارك: فقه اللغة ص ١٣١.
(٥) المصدر السابق ص ١٣١.

المبلغ من الضرورة حين توجد الكلمة مستعملة في جميع معانيها على السواء أو على درجات متقاربة[١].

كما تنأول العرب في دراساتهم بحوثا تعد من هذا الفن، كالاشتقاق ، والحقيقة والمجاز والتضمين ودلالة اللفظ على عدة معان، ودلالة عدة ألفاظ على معنى واحد. والتي يدخل تحتها، المشترك والمتضاد والمترادف. وغير ذلك من بحوث علم الدلالة.

وقد ألف أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي كتابه المسمى (الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية) وهو مؤلف بارع في هذه الناحية، فقد عالج فيه مؤلفه عددا من الألفاظ الإسلامية ودرسها دراسة تطورية تاريخية، وتتبع معانيها من العصر الجاهلي حتى العصر الإسلامي[٢].

وعقد ابن فارس في كتابه (الصاحبي) فصلا بعنوان (باب القول في حاجة أهل العلم إلى معرفة اللغة العربية) أوجب فيه العلم بالعربية على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا حتى لا يخطئ في الأحكام ، فلقد غلط أبو بكر بن دأود أبا عبدالله محمد بن إدريس الشافعي في كلمات ذكر أنه أخطأ فيها طريق اللغة[٣].

وعقد ابن جنى في كتابه (الخصائص) فصلا بعنوان (باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية) طلب فيه من علماء الشريعة أن يتفهموا الألفاظ العربية واستعمالاتها وأن يعرفوا مجازاتها، لأن الجهل بها يؤدي إلى خلال بعيد، وضرب أمثلة للجهل باللغة الذي أوقع بعض المفسرين في الخطأ في تأويل بعض الآيات ، والأحاديث الشريفة[٤].

ولعلماء أصول الفقه – إلى جانب علماء اللغة – بحوث تتعلق بالدلالة لاتصافها بكثير عن المسائل الفقهية. يقول استاذنا الدكتور نجا (أن الباحثين الأصوليين اضطروا إلى التعرض لمباحث لغوية وإن لم تكن من صميم علم

---

(١) العقاد: الفقه الشاعرة ص ٤٧.
(٢) انظر كتاب الزينة الفقه ط ٢ سنة ١٩٠٧ م وانظر د. المبارك : فقه اللغة ص ١٣١.
(٣) ص ٦٣ – ٦٥.
(٤) جـ ٣ ص ٢٤٥ – ٢٥٥.

الأصول ليكون الباحث على ذكر منها كالمشترك و المتضاد والمترادف ومعانى الحروف ، والأسماء الشرعية، وقد ذكرت في كتب الأصول في قسم خاص بها عرف بالمبادئ اللغوية).

ومن أمثلة استخدام علماء أصول الفقه هذه المباحث أن المشترك – وهو اللفظ الدال على معنيين فأكثر دلالة مستوية كالعين لمعانيها المختلفة – قد اختلف العلماء في استعماله مرادا به معنياه أو معانيه دفعة واحدة فقد جهز ذلك مالك والشافعى مستدلين بما ورد في قوله جل ثناؤه: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ) [1] قائلين : أن السجود قد استعمل في معنييه مرة واحدة. إذ السجود من الآدمي يكون بوضع الجبهة على الأرض، ومن غيره بالانقياد والخضوع ، فقصد المعنيان دفعة واحدة، ومنع ذلك الحنفية مفسرين السجود في الآية بمطلق الخضوع وهو يتحقق في الانسان وغيره ، وإن كانت صورة الخضوع متفاوتة... ووجهة الحنفية أولى بالقبول في هذا المقام لأن استعمال المشترك في معنييه مرة واحدة يؤدي إلى الإبهام الذي استند إليه المانعون في وجود هذا الصنف من الألفاظ[2].

ومن هنا وللحاجة إلى مباحث الدلالة لتعلقها بالشريعة والقوانين الدينية، اعتنى علماء أصول الفقه بكثير من مسائل الألفاظ ودلالتها[3]. وبعد فلا جدال في أن علماء العرب قد ضربوا بسهم وافر في بحوث الدلالة ، وشاركوا في نشأة علم الدلالة اللغوي التي ثبتت أهميته في اللغة العربية.

٢- عناية العرب بالألفاظ والمعاني:

أردت أن أثبت بهذا البحث أصالة العربية، وعمق دلالتها. وأن اللفظ والمعنى فيها صنوان ، يرتبط أحدهما بالآخر. وأن العربي لم يفصل أحدهما

---

(1) الحج الآية ١٨.
(2) انظر د. نجا : فقة اللغة العربية ٥/٤، ٦.
(3) د. المبارك : فقه اللغة ص ١٣٤.

عن صاحبه ، بل اهتم بهما معا، وذلك ليبطل زعم الزاعمين الذين يشككون في جدارة العربية بالتفوق. ويتهمونها بأنها لغة الألفاظ.

وهذا الموضوع الذي نحن بصدده يعد من أسس البحث في دلالة الألفاظ في اللغة العربية.

فنقول : " الكلام ألفاظ تشتمل على معان تدل عليها وتعبر عنها . فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ"[١].

والعربية – كما وصلنا من آثار أهلها الناطقين بها شعرا ونثرا تصل بين اللفظ والمعنى بوشائح القربى ، وتهتم بهما ، بل ربما كان المعنى هو الأشرف فيها. واللفظ موضوع على سمته، وشاهد بصحته، وخادم له (فالعرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها، وتتكلف استمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرا في نفوسها فأول ذلك عنايتها بألفاظها فإنها لما كانت عنوان معانيها، وطريقا إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد، ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعا لذ لسامعه، فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرا باستعماله ولو لم يكن مسجوعا لم تأنس النفس به ولا انقت بمستودعه) [٢].

ويبدو من هذا النص أن العرب اهتمت بموسيقى الألفاظ لتؤثر في السامع. وللدلالة على المعنى.

ويؤكد ابن جنى أن المعنى السامي يحتاج إلى لفظ جيد للتعبير عنه (فقد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ويغض منه كدرة لفظه وسوء العبارة عنه[٣].

---

(١) أبو هلال العسكري: الصناعتين ص ٦٦.
(٢) ابن جنى : الخصائص ج ١ ص ٢١٥، ٢١٦.
(٣) المصدر السابق ج ١ ص ٢١٧.

وهو بذلك يؤكد أن العربي الذي اعتاد الفصاحة والبلاغة رسم للغته طريق قوة آدابها من الناحيتين اللفظية والمعنوية، فهذب لفظها لتهذيب معناها.

ويعقد الإمام عبد القاهر الجرجانى في كتابه (دلائل الإعجاز) فصلا يؤكد فيه بالشواهد بطلان كون الفصاحة في اللفظ وينسبها إلى المعنى[١].

ويقول : أن سبب الفساد هو ظنهم في اللفظ ، وجعلهم الأوصاف التي تجرى عليه كلها أوصافا له في نفسه، ومن حيث هو لفظ وتركهم أن يميزوا بين ما كان وصفا له في نفسه ، وبين ما كانوا قد أكسبوه إياه من أجل أمر عرض في معناه[٢] ثم يقرر أنه " إذا كان الأمر كذلك وجب أن تعلم قطعا وضرورة أن تلك المزية في المعنى دون اللفظ"[٣].

ويقول الجاحظ " لكل ضرب من الحديث ضرب من اللفظ، ولكل نوع من المعاني نوع من الأسماء ، فالسخيف للسخيف، والخفيف للخفيف، والجزل للجزل، والإفصاح للإفصاح، والكناية في موضع الكناية، والاسترسال في موضع الاسترسال، وقد قال : لكل مقام مقال[٤].

وبهذا يندفع الاعتراض على الأبيات:

ولما قضينا من منى كل حاجة ومنح بالأركان من هو ماسح

شدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر العادى الذي هو رائح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطى الأباطح

---

(١) ص ٣٢٩-٣٣٢.
(٢) المصدر السابق ص ٢٥٣ – ٢٥٤.
(٣) المصدر السابق ص ٢٥٥.
(٤) الجاحظ : الحيوان ج ١ ص ٤٣٣.

بأن الشاعر قد دبج اللفظ في حين أن المعنى بسيط هو لما قطعنا أيام منى، واستلمنا الأركان، وعالينا ابلنا الأنضاء ، لا ينظر العادى الرائح ابتدأنا الحديث، وسارت الابل في الأبطح[1].

وقد أوضح الإمام عبد القاهر الناحية البلاغية في الأبيات فقال: (أن استحسانها يرجع إلى استعارة وقعت موقعها، وأصابت غرضها أو حسن تركيب تكامل معه البيان حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع فقوله (كل حاجة) تعبير عن قضاء المناسك بأجمعها بطريق العموم، وكلمة (أطراف الحديث) تشير إلى التصرف الذي يكون بين الرفاق في فنون القول وشجون الحديث وفنه من الإشارة ، والتلويح والرمز، والإيحاء، وأنبأ ذلك عن طيب النفوس، وقوة النشاط وفضل الاغتباط بين الأصحاب والأحباب، وكذلك أشار إلى الاستعارة في أعناق المطى ، ودلالتها التعبيرية[2] بل قال : أنها في غاية الحسن واللطف ، وعلو الطبقة[3].

وقد أفاض عبد القاهر في رجوع بلاغة الأبيات إلى المعاني لا الألفاظ فحسن الكلام يرجع إلى الأولى لا إلى الثانية.

وأكد الأستاذ العقاد أن تلك القطعة حافلة بتلك الصور التي تتوارد على الخيال كما تتوارد المناظر للعين في الصور المتحركة. فيكاد القارئ ينسى كلماتها وحروفها وهو ينشدها لما يستشفه فيها من الأخيلة المتلاحقة وما يصاحبها من الخواطر الحية المتسأوقة، ولو أن تلك الأبيات نقلت إلى اللوحة لملأت فراغا من الشريط المصور لا يملؤه أضعافها من قصائد المعاني وقصص الوقائع من صور الحجيج التي رسمها، وصورة القائل وما في نفسه من الشجن واللوعة. وإلى جانب هذه المناظر والخواطر حواش

---

(1) ابن قتيبة: الشعر والشعراء ص ٥٦، ٥٧ وقد نقل الاعتراض وأجاب عليه ابن جنى في الخصائص ج ١ ص ٢٠٨ – ٢٢١ والإمام عبد القاهر في أسرار البلاغة ص ٢٧ وابن الأثير في المثل السائر ص ١٤٠ والأستاذ العقاد في المراجعات ص ٩٦ والأستاذ دنبر في قضية الادب ص ٤٢ وتوسط أبو هلال العسكرى فعدها رائعة الألفاظ معجبة وليس تحتها كبير معنى (الصناعتين) ص ٥٥، ٥٦.

(2) عبد القاهر الجرجانى، اسرار البلاغة ص ١٥-١٨.

(3) عبد القاهر: دلائل الاعجاز ص ٤٩، ٥٠.

يضيفها الخيال وتمليها البديهة، فإذا أنت من الأبيات في واد يموج بالمشاهد ، ويتتابع بدواعي الشعور[١].

وينتقص بعض النقاد العرب والمستشرقين من عناية العرب بالمعاني ويدعى أنهم يهتمون بالصناعة اللفظية.

فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أن العرب عنيت باللفظ أكثر من المعنى أو بعبارة أخرى عنيت بموسيقى الكلام أكثر من عنايتها بمضمونه، ويعلل لتلك العناية اللفظية بقوله (أنا في ندائنا بهذا الرأي نعزوه إلى الظروف الاجتماعية التي نشأت فيها تلك الآداب من شيوع الأمية بين العرب، واعتمادهم على السمع، والمشافهة في تلقى النصوص وتدأولها) [٢].

ويقول – أيضا- " وفي رأيي أن ظاهرة الموسيقية في اللغة العربية تعزى في أغلب عناصرها إلى تلك الأمية حين كان الأدب أدب الأذن لا أدب العين، وحين اعتمد القوم على مسامعهم في الحكم على النص اللغوى، فاكتسبت تلك الآذان المران والتمييز بين الفروق الصوتية الدقيقة، وأصبحت مرهفة تستريح إلى كلام لحسن وقعة أو إيقاعه، وتأبى آخر لنبوه، أو لأنه كما يعبر أهل الموسيقى نشاز) [٣].

ومن المستشرقين جارسيا جرميز فقد قال : أن الصناعة اللفظية هي موضع العناية الكبرى في الأدب العربي بين نثر مقيد بالأسجاع وبين ألوان من المجازات. والأشباه والطلأوات ، واللوازم تعوزها الحرارة والشعور وكأنما هي كلها عرض من العروض المقنعة بالبراقع حيث السمات لآلئ والعيون أزهار بنفسجيات، والرياض والجدأول سيوف أو شاعر يشبه نفسه بالطير الذي أثقل ندى الممدوح جناحية. فأعياه أن يطير، أو برق يومض بين الغمام كأنه ضرام العشق في قلب الشاعر يتوهج من خلال دموعه (وغير ذلك من) قوالب منقولة يحكيها النظامون من وحى الذاكرة[٤].

---

(١) العقاد : مراجعات في الآداب والفنون ص ٩٦.
(٢) د. أنيس : دلالة الألفاظ ص ١٩٦.
(٣) المصدر السابق ص ١٩١.
(٤) العقاد: اللغة الشاعرة ص ٥١.

ودعوى أن اللغة العربية تهتم باللفظ، ولا تنظر إلى المعنى إلا قليلا دعوى زائفة قام الدليل على نقضها، وقد ذكرنا من كلام ابن جنى ما يؤكد اهتمام العرب بموسيقى اللفظ من أجل خدمة المعنى.

وقد انحى الاستاذ العقاد باللائمة على المستشرقين الذين قالوا : أن اللغة العربية تؤمن باللفظ أكثر من المعنى أمثال جارسيا جرميز وعد حكمهم هذا خطأ ذريعا، كيف لا وهم لا يحسنون الحكم على شاعرين من بنى جلدتهم فأحرى بهم ألا يحسنوا الحكم على الشعراء من أبناء اللغات التي تخالف لغاتهم في تراكيبها ومصطلحاتها ، ومن أبناء الأمم التي تخالف أممهم في أمزجتها وعاداتها، والسبب في هذا الخطأ أنهم يقومون مقام الحفاظ دون إدراك محاسن الشعر العربي في ظاهرة وخفاياه، وألفاظه ومعانيه[١].

فاللغة العربية لغة معنى. والصور المحسوسة فيها ترتفع إلى حدود المعاني المجردة. فيستمع العربي إلى التشبيه فلا يشغل ذهنه بأشكاله المحسوسة إلا ريثما ينتقل فيها إلى المقصود من معناه . فالقمر – عنده بهاء، والزهرة نضارة، والغصن اعتدال ورشاقة، والطود وقار وسكينة[٢].

وقد كتب الدكتور عثمان أمين فصلا كاملا من كتابه (فلسفة اللغة العربية) يؤكد فيه أن العربية تؤمن بالمعنى. وتختار له اللفظ المناسب وعلى حد تعبيره: تؤثر الجوانية على البرانية، والتفكير الواعي يتصوره العرب صادرا عن هذه الجوانية، ألسنا نراهم يعبرون عنه بألفاظ القلب واللب والحجى والنهي أكثر مما يعبرون عنه بألفاظ المسخ. والدماغ والرأس، ويفرقون بين القرابة والقربى. وإحداهما لحمة الدم والأخرى رابطة الروح[٣].

وتلك خصيصة لها تفضل بها اللغات الأخرى، يقول المستشرق الفرنسي لوى ماسنيون: أنه في حين أن اللغات الهندو أوربية جعلت للتعبير عن نظام العالم الخارجي نجد اللغة العربية وكأنها هي لغة التأمل الداخلي ففيها – بفضل تركيبها الداخلي وطراز الخلوة الذي توحى به – قدرة خاصة على

---

(١) العقاد: اللغة الشاعرة ص ٥٢، ٥٣ بتصرف.
(٢) المصدر السابق ص ٤٠.
(٣) ص ٣٧.

التجريد والنزوع إلى الكلية والشمول، ومن هنا كان للعرب الفضل في استكشاف رموز الجبر، و صيغ الكيمياء، والمسلسلات الحسابية[١].

ومما ذكره المستشرق الفرنسى كارادوفو : تفرقة العربية بين الكبر الداخلي ، والكبر الخارجي، فالداخلي هو استعداد في النفس، والخارجي ناتج عن أفعال الجوارح ، واللفظ الفرنسي الذي يدل على معنى الكبر هو orqueil (أورجى) أما التكبر فأولى أن يكون مرادفه الفرنسى superbe (سوبيرب) ولاحظ كارادوفو أن هذه الفروق المعنوية الدقيقة التي تحملها ألفاظ اللغة العربية ليس من الميسور نقلها في لفظ واحد إلى اللغات الأخرى. وخلص من هذه الملاحظة إلى التنويه بما تنطوي عليه العربية من قدرة ذاتيه على التحليل الفلسفي العميق (مادام أن أحداث تعبير طفيفة في بنية اللفظ العربي يسمح لتلك اللغة بأن تميز بين الحالة النفسية وبين العادة البدنية التي تطابقها) [٢].

وبهذا قد اعترف الأجانب بما للغة العربية من سبق على اللغات الأخرى في المعاني والألفاظ جميعا.

ويبدو لنا صواب هذا الرأي: فصيغ العربية ، والمعاني التي تؤديها والتي تنتقل إليها عن طريق المجاز وغيره، وعلاقات الكلمات بعضها ببعض وطرائق الشعراء في التعبير عن أغراضهم ذلك وأشباهه – بالملاحظة - يرينا قيمة المعنى في لغتنا . وأن الأديب العربي لم يكن ليأخذ صنعة الألفاظ مجردة من النظر إلى المعاني، بل يضع ما يختاره من اللفظ الجزل أو الرقيق أو الخشن، والمفرح أو المحزن، والأسلوب المملوء بالأنفة والتصميم أو اللين والضعف في مكانة وزمانه المناسبين، فاللغة لم تكن إلا للتعبير عن الأفكار والمعاني، والعرب أرباب البلاغة وهي معجزتهم الخالدة التي نزل بها القرآن الكريم أعلى مثل بلاغي.

الاشتراك والتضاد والترادف

---

(١) د. أمين : فلسفة اللغة العربية ص ٨.
(٢) المصدر السابق ص ٤٦، ٤٧.

للألفاظ والمعاني علاقات، وارتباطات، سنحأول بيانها والإفصاح عن أقسامها.

وقد قسم العلماء الألفاظ – بحسب ارتباطها بالمعاني – أقساما أهمها ما ذكره سيبويه من أنها على الوجه التالي:

١- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو جلس وذهب.
٢- اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين نحو ذهب وانطلق .
٣- اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنى[١] نحو وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا اردت وجدان الضالة.

والقسمان الأخيران يعدان من وسائل نمو اللغة وسعة التعبير فيها عن طريق دلالة الألفاظ بما يسمى بالاشتراك والتضاد والترادف.

(١) سيبوية: الكتاب ٧/١ ط ١٩١٦ م ، ٢٤/٢ ط دار القلم، وأبو على الفارسى: المسائل البغداديات لوحة ٤٦، ٤٧ ، وابن جنى : الخصائص ٩٣/٢ ، وابن سيدة : المخصص ٢٥٨/١٣.

الاشتراك

هو : دلالة اللفظ على معنيين أو أكثر على التسأوي.

ومن أمثلته : (العين) فإن لها معاني كثيرة منها الباصرة، و عين الجيش الذي ينظر لهم ، وعين النفس ، وهو أن يعين الرجل بمعنى أن ينظر إليه فيصيبه بعين، والجاسوس، ومطر أيام لا يقلع، وغير ذلك من معانيها الكثيرة.

ومثلها : (الخال) لأخى الأم ، وللشامة في الوجه، وللبعير الضخم وللسحاب[1].

فائدته:

أن تعدد المعاني للفظ الواحد يفتح مجالات متعددة أمام الناطقين باللغة ليعبروا عما يحتاجون إليه بألفاظ مرنة تطأوعهم على ما يشاءون، وتجري حسب ما يريدون، ولاشك أن لذلك أثرا كبيرا في ثراء اللغة، ونموها يفيد منه ، بخاصة – الأدباء والشعراء ، وأرباب البيان.

أسبابه :

لوقوع الاشتراك في ألفاظ اللغة العربية أسباب كثيرة أهمها:

١- اختلاف اللغات واللهجات :

فاللغة قد تستمد ألفاظا من لغات أجنبية عنها، وذلك قد يسبب بجانب ألفاظ أخرى فيها – قد تتحد معها في الصيغة – وجود الاشتراك، وقد أشار صاحب شفاء الغليل إلى إمكان ذلك ككلمة (سكر) فإنها معربة وإن كانت في العربية مادة (سكر) بمعنى أغلق وفي القرآن الكريم (سكرت أبصارنا).

وفي العربية مادة (برج) ، وقد استعير (البرج) بمعنى الحصن من اليونانية، فإذا اشتقت كلمة من المادة العربية توافق الكلمة المنقولة عن اليونانية في الصيغة، وتختلف عنها في المعنى نشأ الاشتراك[1].

([1]) السيوطي : المزهر ١٧٩/١ ، ١٨٠.

أما اختلاف اللهجات فهو أمر ملموس في لغتنا العربية بأن يضع اللفظ لأحد المعاني حي من أحياء العرب، وللمعنى الآخر حي آخر، ويعلم كل فريق بوضع الآخر، ويشيع الاستعمالان[٢].

وقد تجمعت المعاني المختلفة للفظ الواحد في اللغة العربية النموذجية فنشأ الاشتراك.

٢- المجاز:

ذكر أبو على الفارسي أن اختلاف اللفظين – والمعاني بعد واحدة – يكون للحاجة إلى التوسع في الألفاظ ، وأنه قد تستعمل اللفظة بمعنى ثم تستعار لشيء ، فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل[٣].

ومن ذلك الحوت فهو في الأصل للسمك، ثم أطلق على أحد أبراج السماء، وشاع ذلك حتى صار حقيقة فيه.

وقد أرجع السيوطي بعض المعاني التي تدل عليها كلمة (العين) إلى التشبيه وهي (ستة معان العين : الجاسوس : تشبيها بالعين، لانه يطلع على الأمور الغائبة، وعين الشيء : خياره ، والعين : الربيئة وهو الذي يرقب القوم، وعين القوم: سيدهم ، والعين : واحد الأعيان، وهم الأخوة الأشقاء ، والعين: الحر، كل هذه مشبهة بالعين لشرفها) [٤].

٣- تطور المعنى:

فإذا تطور معنى اللفظ ، وبقيت أصواته دون تغير أدى ذلك إلى حدوث الاشتراك.

فقد يكون للفظ معنى واحد في اللهجات العربية ثم يحدث أن يتغير معناه في بعض اللهجات ويبقى المعنى الأصلي في بعضها الآخر فيصبح لذلك اللفظ معنيان فينشأ الاشتراك.

---

(١) د. أنيس : في اللهجات العربية ط ٣ ص ١٩٦.
(٢) السيوطى: المزهر ١٧٧/١.
(٣) ابو على الفارسى: البغداديات لوحة ٤٦ والمخصص نقلا عنه ٢٥٨/١٣ ، ٢٥٩.
(٤) السيوطى : المزهر ١٨٠/١.

وقد مثل بعض الباحثين لذلك بكلمة "الهجرس" فهي تعنى القرد في لهجة الحجاز، وتعبر عن الثعلب عند تميم على أساس أنها كانت – في الأصل تدل عند الفريقين على أحد الحيوانين ، ثم تغير هذا المعنى عند إحدى القبائل لأمر طارئ على حياتها اللغوية[1].

ولكن أدراك تطور المعاني أمر غامض لا يكاد التاريخ اللغوى يسعفنا به.

وكيفما كان الأمر فإن المعنى قد مرت به تطورات مختلفة، وتعأورت على اللفظ الواحد تغيرات متعددة كانت سببا – فيما يبدو – في نشأة بعض الألفاظ التي تعد الآن من المشترك اللفظى.

٤- اختلاف الاشتقاق :

كأن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة واحدة، فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة يؤدي إلى جعلها من المشترك مثل وجد (يجيء ماضيا من الوجدان بمعنى العلم بالشيء ، أو العثور عليه، فيقال : وجدت الضالة إذا عثرت عليها ، ووجدت زيدا كريما إذا علمته كذلك ، ومن الموجدة بمعنى الغضب فيقال : وجدت عليه إذا غضبت ومن الوجد بمعنى الحب الشديد فيقال: وجد به وجدا إذا هوية وتفانى في حبه) [2].

٥- التطور الصوتى:

فقد تتغير بعض أصوات اللفظ، أو تحذف أو يزاد بعضها عليه فيتفق في صورته مع لفظ آخر يختلف عنه في المعنى فينشأ الاشتراك.

---

(1) د. انيس : في اللهجات العربية ط ٣ ص ١٩٧.
(2) السيوطى: المزهر ١٨٤/١ ، ١٨٥ وابن جنى الخصائص ١١١/٣ ود. وافي : فقه اللغة ص ١٨٥.

وذلك وان كان متصورا فإن الدلائل اللغوية لا تشير إليه، ولا تكشف لنا عنه لغموض الأحوال اللغوية وتطور أحداثها ، وتوغلها في أزمان سحيقة في التاريخ[1].

٦- حدوث الاشتراك من الواضع الواحد:

هذا عند قصد المتكلم الإبهام والتعمية على السامع، حيث يكون التصريح سببا في المفسدة كما روى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه وقد سأله رجل عن النبى ﷺ وقت ذهابهما إلى الغار: من هذا؟ قال: هذا رجل يهدينى السبيل[2].

آراء الطماء فيه

اختلف العلماء فيه بين منكرين ومؤيدين، ونحن نعرض لآرائهم ونبين موقفنا منها.

١- رأي المنكرين:

أنكر فريق من العلماء القدامى وجود الاشتراك في اللغة ، ومنهم ابن درستويه [3] "فاللغة موضوعة للإبانة عن المعاني ، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية"[4] ولكن هذا الرأي معيب لأن الابهام يزول بالقرآن الصارفة.

---

(١) ومن ذلك في اللهجات الحديثة حضر "من الحضور بمعنى المجيء" بنطق الضاد ظاء عند أهل اليمن ونجد، وحظر "من الحظر بمعنى المنع" فقد تطور صوت الضاد العربى المعروف إلى صوت الظاء عندهم فاتفق اللفظ الأول مع الثاني في الصورة الصوتية التي اصبح لها معنيان "المجئ" و "المنع" ويفهم المراد منهما بالسياق، وقد أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن اسباب تطور الدلالة.

(٢) السيوطى: المزهر ١٧٧/١.

(٣) المصدر السابق ١٨٤/١.

(٤) المصدر السابق ص ١٨٥.

٢- رأي المثبتين:

قال بوقوعه طائفة كبيرة من العلماء، منهم الخليل وسيبويه والأصمعي وأبو عبيدة، وأبو زيد، وابن فارس ، وأبو علي الفارسي وابن جني ولكنهم اختلفوا فيما بينهم على صفة الوقوع: هل ذلك يكون من جهة الوجوب، أو الأغلب أو امكان الوقوع مطلقا؟

والأكثرون على أنه ممكن الوقوع من واضعين أو من واضع واحد[١] على ما سبق بيانه في ذكر الأسباب.

ودليلهم على ذلك وجود الألفاظ التي وقع فيها الاشتراك في لغة العرب وأساليبهم ولا يمكن إنكارها.

ويبدو لنا أن كلا من الفريقين مبالغ فيما ذهب إليه فلا يمكن إنكار الاشتراك لوقوعه في ألفاظ العربية، وعدم التمكن من تأويل كل ما ورد منها بأن أحد المعاني حقيقة والآخر مجاز أو غير ذلك من وجود التأويل حسب الأسباب المشار إليها آنفا كما أن من التعسف التوسع في إثباته بحيث يشمل العديد من ألفاظ اللغة لأن بعض ما يتصور من المشترك يمكن تأويله وإخراجه من هذا النطاق.

فالرأي الأجدر بالقبول هو ما ذهب إليه أكثر المحدثين من اللغويين وهو التسليم بوجوده في اللغة مع عدم التوسع والمبالغة.

---

(١) السيوطى : المزهر ١٧٧/١.

التضاد

هو : دلالة اللفظ، على معنيين متقابلين بمسأواة بينهما .

ومن أمثلته: (الجون) للأبيض، والأسود، و(الجلل) للصغير والعظيم، و (الصارخ) للمغيث والمستغيث[١] وقد عده علماء اللغة نوعا عن المشترك لدلالة اللفظ الواحد على أكثر من معنى، ولذلك قالوا: المشترك يقع على شيئين ضدين كـ(الجون، وجلل)، وعلى مختلفين غير ضدين كالعين[٢] وإذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيئ وخلافه جاز وقوعها للشئ وضده إذا الضد ضرب من الخلاف[٣] وصرح السيوطى بأن المتضاد نوع من المشترك[٤] ووافقه على ذلك بعض الباحثين المحدثين[٥].

فائدته:

لا ريب أن للتضاد أثرا كبيرا في نمو اللغة: وسعتها (بالتنقل بين السلب والإيجاب، والتعكيس، والتنظير، وهو ما ليس له في اللغات الحية نظير) [٦].

أسبابه:

للتضاد أسباب كثيرة أهمها:

١- اختلاف اللهجات:

ولذلك يقولون إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه بمسأواة بينهما، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الآخر لحي غيره ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء

---

(١) السيوطي: ١٩٠/١.
(٢) السيوطي: المزهر ١٨٦/١.
(٣) وإن لم يكن كل خلاف ضدا. البغداديات لوحة ٤٦ والمخصص – نقلا عنه – ١٢/ ٢٥٩.
(٤) السيوطي: المزهر ١٨٦/١.
(٥) د. الصالح: دراسات في فقه اللغة ص ٣٣٠ وعبدالله العلايلي مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢٣٥.
(٦) د. الصالح: دراسات في فقه اللغة ص ٣٦٥.

وهؤلاء عن هؤلاء قالوا: فالجون: الأبيض – في لغة حي من العرب – والجون : الأسود – في لغة حي آخر– ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر[1].

٢- المجاز:

فنقل اللفظ من معناه الأصلي إلى غيره قد يؤدي إلى التضاد: مثله (الكأس) يطلق على الظرف والمظروف.

وهذا حين ينسى المجاز فيصبح المعنى المجازي كالحقيقي.

٣- التطور الصوتي:

فإذا تغيرت بعض الأصوات في اللفظ، أو حذفت أو زيد عليه بعضها فاتفقت صورته مع لفظ آخر ذي معنى مقابل لمعناه نشأ التضاد.

٤- اتفاق بعض الأبنية اللغوية لفظا مع اختلافها تقديرا:

وذلك نتيجة لما تؤدي إليه قواعد التصريف، من ذلك اسما الفاعل والمفعول في (افتعل) مما عينه معتلة أو ما فيه تضعيف ، فالفعل (اختار) معتل، واسم الفاعل والمفعول منه (مختار) تقول: العبد مختار في أفعاله والنبى مختار لهداية الأمة، فهما متفقان لفظا مختلفان تقديرا، فأصل اسم الفاعل (مختير) بكسر الياء، وأصل اسم المفعول (مختير) بفتحها.

والفعل (اعتد) مضعف اسما الفاعل والمفعول منه (معتد) تقول: أنا معتد لك بكذا وكذا، وهذا أمر معتد به، فأصل اسم الفاعل (معتدد) بكسر الدال الأولى، وأصل اسم المفعول (معتدد) بفتحها، فهما متفقان لفظا، مختلفان تقدير[2].

٥- رجوع الكلمة إلى أصلين:

فتكون دلالتها على أحد الضدين منحدرة عن أصل، ودلالتها على مقابلة منحدرة من أصل آخر، ويرجح هذا التأويل أو يحتمل الصدق في طائفة كبيرة من الأضداد مثل (مجد) بمعنى تام، وسهر، فمن المحتمل أن تكون في

---

(1) ابن الأنباري: الأضداد ١٢٢/١ والسيوطي: المزهر – نقلا عنه – ١٩٤/١.
(2) د. وافي: فقه اللغة ص ١٩٢.

معنى النوم منحدرة من (هدأ) إذا سكن، وفي معنى السهر من (جد) إذا جهد لما في السهر من الاجتهاد في منع النوم[1].

وقد حأول الأب: مرمرجى الدومنكي أن يرجع إلى هذا العامل عددا كبيرا من الاضداد وهو يبحث عن الأصول الثنائية للكلمات.

آراء العلماء فيه

يختلف العلماء فيه بين منكرين ومؤيدين لوجوده، وتلكم الآراء بالتفصيل:

١- رأي المنكرين:

ينكر فريق من العلماء وجود المتضاد في اللغة، ومنهم ابن درستويه، قال في شرح الفصيح، النوء: الارتفاع بمشقة وثقل ومنه قيل للكوكب: قد ناء إذا طلع وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضا، وأنه من الأضداد، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في أبطال الأضداد.

قال السيوطي في المزهر: فاستفدنا من هذا أن ابن درستوريه ممن ذهب إلى إنكار الأضداد[2].

وشبهة المنكرين في رأيهم هذا أن التضاد إذا ثبت وجوده في اللغة فإنه يؤدي إلى الإبهام واللبس وذلك يكون دلالة على "نقصان حكمتهم وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في مجأوراتهم عند اتصال مخاطباتهم...

فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب[3] ولا يكون ذلك إبانة بل تعمية وتغطية واللغة موضوعة للإبانة عن المعاني[4].

---

(١) الأب مرمرجى الدومنكي: أبحاث ثنائية السنية صفحات ١٣٥- ١٤٤ والمعجمية العربية ص ٢٢٩.

(٢) ١٩١/١.

(٣) أبو على الفارسى: البغداديات ٤٦ن وابن الأنباري: ٢، ٣ والسيوطي: المزهر ١٩٢/١.

(٤) السيوطي: المزهر ١٨٥/١.

وهذا مردود ، لأن سياق الكلام كفيل ببيان المعنى المراد.

١- رأي المؤيدين:

اختلف هؤلاء فيما بينهم في طريقة إثبات التضاد ولكل فريق وجهة خاصة.

(أ) فذهب فريق، إلى أن التضاد موجود في اللغة، سواء كان من واضع واحد أم أكثر مع ملاحظة أن اللفظ موضوع في الأصل لمعنى واحد، ثم تداخل المعنى الآخر على جهة الاتساع، وهذا مبني على رجوع المعنيين الضدين لأصل اشتقاقي واحد، فمن ذلك الصريم لليل والنهار، لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل، فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع ، وكذلك الصارخ: المغيث والمستغيث سميا بذلك لأن المغيث يصرخ بالإغاثة والمستغيث يصرخ بالإستغاثة ، فأصلها من باب واحد[١].

(ب) وذهب ابن دريد، إلى أن التضاد موجود بشرط أن يكون من واضع واحد[٢] قال في الجمهرة: الشعب: الافتراق، والشعب: الاجتماع وليس من الأضداد ، وانما هي لغة لقوم ، فأفاد بهذا أن شرط الأضداد أن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لغة واحدة[٣].

(ج)وترى جمهرة العلماء، ومنهم أبو زيد والأصمعي، وأبو عبيدة وقطرب، والصغانى، وابن السكيت، وابن فارس، وأبو علي الفارسي وابن جني، وغيرهم أن التضاد واقع في اللغة من أكثر من واضع واحد "فإذا وقع الحرف على معنيين ضدين، فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمسأواة بينهما ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الآخر لحي غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ

(١) ابن الأنباري: الأضداد ص ٨ ، والسيوطي: المزهر ١٩٢/١ ، ١٩٤.
(٢) السيوطي: المزهر ١٩١/١.
(٣) ابن الأنباري: الاضداد ص ١١،١٢ ، والسيوطي: المزهر ١٩٤/١.

هؤلاء من هؤلاء، وهؤلاء من هؤلاء، فالجون الأبيض في لغة حي من العرب، والجون الأسود في لغة حي آخر[1].

وقد بدا لعلماء اللغة أن وجهة القائلين بأن التضاد موجود على طريق الاتساع غير سديدة لأن هذا أمر عقلي بحت لا يمس الواقع اللغوى، ولا يوجد ما يؤيده من الدلائل أو الشواهد العلمية أو المعجمية.

كذلك فإن رأي ابن دريد غير مقبول، لأن الناطق الواحد يهمه التعبير عما يحتاجه، وذلك يكفي فيه لفظ واحد ومعنى واحد حتى يكون الأمر واضحا للسامعين.

والقائلون بوجود التضاد – مطلقا – قد بالغوا فيه، فالرأي الأكثر انصافا والجدير بالقبول هو القول بثبوته لكنه ليس كثيرا بالصورة التي ذهب إليها هؤلاء ، وهو أقل من المشترك ورودا في اللغة.

([1]) المصدر السابق.

الترادف

هو: دلالة لفظين ، أو أكثر على معنى واحد.

ومن أمثلته: (أسد وليث وضرغام) للحيوان المفترس ، و (عقار وصهباء وقهوة) للخمر، و (بر وقمح وحنطة) للحبة المعروفة.

أثره اللغوى:

١- التوسع بما يفيد الشاعر والناثر، وكثرة الوسائل إلى الأخبار عما في النفس، وقد كان بعض الأذكياء في الزمن السالف ألثغ لا يستطيع نطق الراء[١] فكان يتخلص من ورودها في حديثه عن طريق الترادف.

٢- من المترادفات ألفاظ تبدو فيها خاصة لغوية رائعة هي اظهار ألوان المعاني، وظلالها، وهذه ميزة تكاد تنفرد بها اللغة العربية، وتعد من خصائصها التي تنجلى في ألفاظ مترادفة – أحيانا – ويسميها الدكتور عثمان أمين: "خاصية التلوين الداخلي" الذي كأنما يرسم للماهية الواحدة بالأطياف والظلال صوراً ذهنية متعددة تغنينا باللفظ الواحد عن عبارات مطولة نحدد بها المعنى المقصود[٢].

وتظهر تلك الميزة في كثير من الألفاظ الدالة على الشيء منظوراً إليه في مختلف درجاته، وأحواله ومتفاوت صوره، وألوانه، فالظمأ، والصدى، والأوام، والهيام كلمات تدل على العطش إلا أن كلا منها يصور درجة من درجاته ، فأنت تعطش ، إذا أحسست بحاجة إلى الماء، ثم يشتد بك العطش فتظمأ، ويشتد بك الظمأ فتصدى، ويشتد بك الصدى فتئوم ، ويشتد بك الأوام فتهيم، وإذا قلت : إن فلانا عطشان، فقد أردت أنه بحاجة إلى جرعات من الماء، لا يضيره أن تبطئ عليه، أما إذا قلت: إنه هائم فقد علم السامع أن الظمأ برح به حتى كاد يقتله... وهذا على حين أن الفرنسى لا يستطيع أن يؤدي هذا المعنى إلا في ثلاث كلمات إذ يقول :

---

(١) السيوطي: المزهر ١٩٦/١ بتصرف.
(٢) د. أمين: فلسفة اللغة العربية ٥٨.

"مائت من الظمأ Mourant de sof" أو في سبع كلمات ليكون المعنى أوضح فيقول : "على وشك أن يموت من الظمأ".

Sur le point de mourirbe

soif

ففي كلمات العربية ايجاز يجعل من الكلمة الواحدة جملة كاملة[1]. وبهذا تخلص لنا قيمة الترادف ، وأثره اللغوى.

أسبابه:

للترادف أسباب كثيرة أهمها:

١- اختلاف اللغات واللهجات:

فقد دخل اللغة العربية – بعد الإسلام – كثير من الكلمات الأجنبية، أما للحاجة إليه في العلوم، والفنون، والحضارة، أو للإعجاب به، أو لسهوته وغير ذلك من الدواعي التي من أجلها انتقل إلى العربية كثير من الألفاظ الفارسية ، والرومية وغيرها.

ومن ذلك النرجس، والمسك مع وجود نظيريهما العربيين وهما: العبهر والمشموم، ومن هنا ينشأ الترادف.

كذلك تلاقي اللهجات يجعل الألفاظ التي تستعملها تتلاقى وقد يكون بينها أكثر من لفظ يدل على معنى واحد فينشأ الترادف مثل: وثب بمعنى قعد عند حمير، فيهما مترادفان.

وهذا كثير في اللهجات العربية، التي اجتمعت في لغة واحدة عند العرب جميعا.

٢- المجاز:

فقد تستعمل بعض الألفاظ في معان مجازية، فتتفق مع بعض الألفاظ في معانيها الحقيقية، ثم ينسى المجاز، حتى يظن أنها حقائق، فتصبح تلك

([1]) المصدر السابق ص ٥٨ ، ٥٩.

الألفاظ مترادفة، كإطلاق (اللسان) على اللغة (والعين) على الجاسوس، فقد شاع ذلك حتى عد ترادفا بين اللسان واللغة، والعين والجاسوس.

٣- تناسي الصفات والفروق:

فكثير من المترادفات كانت في الأصل نعوتا لأحوال المسمى الواحد، ثم غلبت عليها الاسمية، فالخطار والخطام والباسل والأصيد، من أسماء الأسد وكانت أوصافا في الأصل[١].

ومن أسماء السيف: الصمصام، والحسام، والصارم، والرداء، والصقيل، والمشرفي، وكلها تشتمل على فروق معنوية[٢] مع كونها أوصافا في الأصل.

وقد أورد الأستاذ محمد عبد الجواد في كتابه (التذكرة في فقه اللغة) مجموعة كبيرة لأسماء مختلفة في الزراعة، وأسماء الأشجار والطيور واللحوم والمعادن وكلها تؤكد فروقا بين المترادفات، وترجع المشتق إلى أصله وتبين معناه[٣].

٤- التغير الصوتي:

للعوامل الصوتية أثر في اختلاف اللفظ، وتحوله من حال إلى آخر، بحيث يصبح نتيجة للتغير الصوتي لفظين بعد أن كل واحدا، ومن ذلك قولهم: بغداد وبغدان وقالوا ايضا: مغدان، وقالوا للحية: أيم، وأين، وأعصر ويعصر أبو باهلة[٤].

كذلك ما يكون عن طريق القلب المكاني للأصوات، وحلول بعضها محل بعض كما في جذب وجبذ.

وقد تتغير الكلمة حروفا، نقصا، وزيادة، بحيث تصبح على صور مختلفة "كأن تنحرف الصيغة واللفظ الواحد، نحو قولهم هي: رغوة اللبن

---

(١) علي الجارم: مجلة المجمع اللغوى ٣٠٧/١ ، ٣٠٨ ، ٤٢٧.
(٢) السيوطي: المزهر ٤٠٩/١ ، ٤١٠.
(٣) كل ذلك بالكتاب المذكور من أوله إلى آخره ويقع في١١٢ صحيفة.
(٤) ابن جني: الخصائص ٣٧٢/١.

ورغوته ورغوته – بفتح الراء وضمها وكسرها – ورغأوته ورغأوته. – بفتح الراء وضمها وكسرها – وكقولهم: جئته من عل، ومن عل – بكسر اللام وضمها دون تنوين – ومن علا، ومن علو – بسكون اللام وضم الواو – ومن علو – بضم اللام وتشديد الواو – ومن عال ومن معال – بكسر اللام والتنوين – ونحوه أشياء كثيرة"[١].

ولكن بعض المحدثين[٢] لا يعترفون بذلك سببا للترادف "فاختلاف الصورة بين تلك الألفاظ، ليس إلا ظاهريا، وأنها كلمات ذات أصل واحد ، وتطورت صورتها لعامل من عوامل تطور الأصوات[٣]، بيد أن الدكتور كمال بشر يرد على هؤلاء بأنه قد يكون هذا صحيحا، ولكن من المحتمل أن تكون هذه الفروق الصوتية راجعة إلى اختلاف اللهجات[٤].

آراء العلماء فيه

تعددت وجهات النظر اللغوية حول اثبات الترادف ونفيه تبعا لفكرة معينة ذهب أصحابها إليها، وتلكم هي الآراء:

١- رأي المنكرين:

اتفق جماعة من علماء اللغة على إنكار وجود الترادف غير أنهم اختلفوا فيما بينهم في طريقة الإنكار ذاتها.

(أ) فيرى فريق أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات، إما لأن أحدهما اسم الذات و الآخر اسم الصفة أو صفة الصفة[٥].

---

(١) المصدر السابق ٣٧٣/١ ، ٣٧٤.
(٢) كالأستاذ الجارم والدكتور أنيس.
(٣) د. أنيس : في اللهجات العربية ط ٢ ص ١٧٢.
(٤) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة. التعليق للدكتور كال بشر ص ١٠٨- ١١٠.
(٥) السيوطي: المزهر ١٩٥/١ ويبدو أن ابا علي الفارسي كان ممن يقول بالترادف مع الفروق بين الألفاظ، ففي البغداديات ما يناقض هذه القصة، فقد اعترف " باختلاف اللفظين والمعاني بعد واحدة للحاجة إلى التوسع في الألفاظ.... وإفادة الشاعر والناثر " وبعد شرح الأقسام الثلاثة يقول: فثبت بصحة ذلك صحة الأقسام التي ذكرها سيبويه، وذهب إليها، ابو علي الفارسي: البغداديات لوحة ٤٦ ، ٤٧.

وقد حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن ابي علي الفارسي، قال: كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه: فقال ابن خالويه: احفظ للسيف خمسين اسما، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له الا اسما واحدا، وهو السيف، قال ابن خالويه: فأين المهند، والصارم، وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة.

وهذا الفريق يرى عدم وجود الترادف في اللغة.

ودليله على رأيه، أن المعنى المراد يؤديه لفظ واحد، فلا حاجة إلى أن تتعدد الألفاظ، لأن ذلك عبث لا يقع فيه الواضع الحكيم.

(ب) وذهب فريق آخر منهم ابن درستويه، وثعلب، وابن فارس، إلى إنكار الترادف بالمعنى الشائع من تسأوي لفظين، أو ألفاظ، في معنى واحد، لأن كلا من تلك الألفاظ يوجد فيه فرق معنوي لا يوجد في الأخرى.

ودليلهم على ذلك أن تسأوي عدة ألفاظ في معنى واحد عبث لا يليق بلغة العرب الحكيمة.

قال ابن درستويه " محال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين – والنحويين وانما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها. وتعارفها، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق، فظنوا أنها بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم"[1].

وبهذا يعيب ابن درستويه على القائلين بالترادف ذاكرا أنهم جهلوا حقيقة الأمر وأنهم تأولوا على العرب ما لا يجوز ، فهو يرى أن الفروق في الدلالات كان يعرفها العرب الأوائل، ولكن القائلين بالترادف لم يستطيعوا فهم هذه الفروق وإدراكها فقالوا بالترادف على خلاف الواقع اللغوى[2].

---

(1) السيوطي: المزهر ١٨٥/١ ، ١٨٦ ، ١٩٣ – ١٩٦.
(2) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، التعليق للدكتور بشر ص ١٠٦.

وهذا يوافق ما رواه المزهر عن أبي العباس عن ابن الأعرابي قال: كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما غمض علينا فلم تزل عن العرب حكمة العلم بما لحقنا من غموض العلة وصعوبة الاستخراج علينا[١].

ويقول بذلك ابن فارس – كشيخة أبى العباس فيما سبق – ونصه " يسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف والمهند، والحسام، والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"[٢].

وقد وجه إليه: أنه لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن نعبر عن شئ بغير عبارة، فلايصح في (لاريب فيه): لاشك فيه بل تكون الثانية خطأ.

فأجاب على ذلك بأنه " جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء من طريق المشاكلة، ولسنا نقول: أن اللفظين مختلفان ، فيلزمنا ما قالوه ، وإنما نقول: أن في كل واحدة منها معنى ليس في الأخرى[٣].

وهذان العالمان – ابن فارس وأستاذه ثعلب – يريان أن الفروق المعنوية كما توجد بين الاسم والآخر. أو بين الاسم والصفة توجد بين الأفعال من حيث معانيها التي تدل عليها، نحو مضى وذهب وانطلق وقعد، وجلس ، ورقد ونام، وهجع ، ففي قعد معنى ليس في جلس ألا ترى أنا نقول ، قام ثم قعد، وأخذه المقيم والمعقد، ثم نقول : كان مضطجعا فجلس، فيكون القعود عن قيام، والجلوس ارتفاع عما هو دونه، و على هذا يجري الباب كله.

وقد رد المثبتون للترادف على هؤلاء المنكرين من الفريقين بأن الترادف لا سبيل إلى إنكاره، لأن وقوعه معلوم بالضرورة[٤].

---

(١) السيوطي: المزهر فيما سبق بالمرجع (٤٢).
(٢) المصدر السابق ١٩٥/١.
(٣) المصدر السابق ١٩٥/١ ، ١٩٦.
(٤) المصدر السابق ١٩٥/١.

وقولهم : إن وضع عدة ألفاظ لمعنى واحد عبث لا يتأتي إلا إذا كان ذلك من واضع واحد لكن المعروف أن ذلك يكون من واضعين مختلفين، فانتفي العبث الذي يقولون به.

كما توجد بعض المترادفات التي لا فروق بينها، وبخاصة في الأسماء الجامدة كالعير، والحمار، والبر، والقمح، والحنطة فلا فروق بين تلك المترادفات، فاللفظان الأولان موضوعان للحيوان الناهق، والألفاظ الأخيرة موضوعه للحبة المعروفة دون ملاحظة لفروق معنوية.

ووجود مترادفات بينها فروق لا يؤدي إلى إنكار المترادفات كلها بل إلى إنكار طائفة منها فحسب، على أن المشتقات التي اتضحت فيها تلك الفروق كالحسام، والصارم ونحوهما قد كثر استعمالها مكان موصوفاتها حتى استغنى بها عنها – فجرت مجرى الجوامد في اهمال الفروق ، وعدم النظر إليها.

ونحن نسلم بأن بعض الألفاظ لا تزال تحمل فروقا معنوية، لكن القائلين بهذا الرأي بالغوا فيه، لأنهم كانوا من الباحثين في الاشتقاق والمتشبثين بارجاع كل كلمة إلى أصل، ولو كانت جامدة ، أو غير عربية، كابليس وجهنم حيث زعموا أن لهما اشتقاقا.

ولذا يقول السيوطي " وتعسفات الاشتقاقيين لا يشهد لها شبهة فضلا عن حجة"[1].

هذا إلى أن بعض هؤلاء المنكرين للترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يشتفون في الكلمات أمورا سحرية[2].

(ج) يرى بعضهم أن الترادف غير موجود في العربية، ولكن أرباب المعاجم هم الذين اختلقوه، ودليلهم: أن اللفظ الواحد يؤدي المعنى المراد، وهذا واضح في اللغات العامية، فليس بنا حاجة إلى دلالة أكثر من لفظ على هذا المعنى.

---

(1) السيوطي: المزهر ١٩٥/١.
(2) د. أنيس: في اللهجات العربية ص ١٦٩.

وهذا الرأي فاسد، لأنه يتهم علماء اللغة، ورواتها بالاختلاق، والكذب، وهم من تلك التهمة براء، لأنهم قد جمعوا اللغة عن العرب الخلص ومن القرآن والحديث وقد كانوا على درجة من الورع تمنعهم من التورط في الكذب إلى جانب دقتهم الفائقة في الأخذ وقد أخذنا عنهم أمور اللغة كلها، فكيف نقبل منهم بعضها ونتهمهم في الباقي؟

على أن اللهجات العامية ليس فيها ذلك الترف اللغوي لأنها تقتصر على ما يحتاج إليه الاستعمال في الحياة اليومية، على حين تختلف الفصحى عنها في ذلك. وهذا موجود في كل اللغات.

ولاتسلم بعض العاميات من وجود الترادف فيها وبخاصة إذا اتصلت بلغات أخرى.

وهذا يوضح لنا أن " ما يذهب إليه بعضهم من أن الترادف بالمعنى الكامل لهذه الكلمة لا وجود له في اللغات ليس صحيحا[١] وفساد هذا الرأي الذي نحن بصدده لا يحتاج إلى بيان"[٢].

٢- رأي المثبتين:

أثبت فريق من العلماء – منهم ابن خالويه – الترادف مطلقا كأسماء السيف، والعسل، والمسجد، والذهب[٣]، فهذه الأمثلة " وإن اختلفت ألفاظها، فإنها ترجع إلى معنى واحد"[٤].

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الترادف " يكون من واضعين، وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر، للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ثم يشتهر الوضعان،

(١) د. وافي: علم اللغة ص ٢٦٠.
(٢) د. وافي: فقه اللغة ص ١٦٣.
(٣) السيوطي: المزهر ١٩٦/١.
(٤) المصدر السابق ١٩٦/١.

ويخفي الواضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر... ويكون من واضع واحد وهو الأقل"[1].

منشأ خلاف العلماء فيه

تفرقت الأقوال في الترادف، ووقوعه، فمن منكر لوجوده، في اللغة ومن مثبت له، والمثبتون على درجات متفاوتة، فمنهم المبالغ في وجوده. والمقتصد فيه.

وكل وجهة من تلك الوجهات لها ما يسوغها من طرائق البحث اللغوي فالواقع أن هناك منهجين لدراسة دلالة الألفاظ:

الأول: هو المنهج التاريخي الذي يتنأول الكلمة منذ نشأتها، وتطورها الدلالي، فالدلالة لا يمكن أن تثبت على حال واحدة. بل هي في تطور وتغيير مستمر، فالباحث التاريخي إذا كشف عن معاني مجموعة من الألفاظ يراها متحدة المعنى أمامه، ولكن وقائع التاريخ تبين له اختلاف العصر، أو البيئة اللغوية، أو التطور الصوتى الذي نجم عنه اختلاف اللفظين صورة، واتحادهما معنى، وعندئذ لا يعترف بوجود ترادف بينهما.

الثاني: هو المنهج الوصفي ، وذلك لون آخر من ألوان البحث اللغوي، يدرس طائفة من الألفاظ في عصر ما من العصور، ويحدد مفاهيمها ودلالتها في ذلك العصر دون النظر إلى سواه من عصر أو بيئات، أو تطورات.

وعلى هذا فيمكن للباحث أن يرى طائفة من الألفاظ اختلفت صورها، واتحد معناها، فيحكم بوجود الترادف بينها.

ومن ذلك التفصيل نستطيع أن نتصور أساس الخلاف الدائر بين علماء اللغة حول وجود الترادف.

فالمنكرون: قد نظروا إليه من الناحية التاريخية، حيث كانت هذه الكلمات لها معان مختلفة، ومن ثم لا ترادف بالمعنى الحقيقي.

([1]) المصدر السابق: المزهر ١٩٦/١.

وعلى هذا نظر المحدثون من علماء اللغة إلى قضية الترادف في أية لغة من اللغات، فقد اتجهوا الوجهة التاريخية ووضعوا شروطا لابد من تحققها حتى يتأتي الحكم بالترادف على مجموعة من الألفاظ اتحد معناها واختلفت صورها. فهم يشترطون ما يأتى:

١- أن يكون اللفظان، أو الألفاظ التي يراد الحكم عليها بالترادف متفقة في المعنى من جميع الوجود وذلك كالقمح والحنطة والبر للحبة المعروفة ولكن إذا اختلف المعنى لم يعد ذلك ترادفا كما قيل من الفرق بين جلس وقعد.

٢- أن تكون الألفاظ المتحدة في المعنى متحدة في البيئة اللغوية أيضا بأن يكون ذلك في لهجة طائفة من العرب، أو لهجات طوائف عربية قوية الصلات، أما إذا كان بعضها في بيئة، وبعضها في بيئة أخرى فلا ترادف.

٣- أن تكون تلك الألفاظ في عصر واحد، فإذا تصادف أن اتفق لفظ في أحد النقوش القديمة مع لفظ آخر في عربية العصر الجاهلي من حيث المعنى، فلا يعد ذلك ترادفا لاختلاف العصر.

٤- أن تكون صورة كل من تلك الألفاظ لم تتطور من الناحية الصوتية عن الأخرى.

فإذا وقع في الحسبان أن أحد اللفظين المتفقين في المعنى قد تطور عن الآخر تطورا صوتيا لم يعدا من الترادف مثل: الجثل، والجفل بمعنى النمل، فالاقتراب في مخرجي الثاء والفاء يدعو إلى تغيير صورة احد الحرفين وتطورها عن الأخرى[١].

هذه هي شروط المحدثين للحكم بالترادف. وعليها لا يوجد الترادف في لهجات العربية القديمة وإنما يمكن وجوده في العربية النموذجية التي سادت بين العرب فيما بعد وصارت لغتهم الأدبية.

---

(١) د. نجا: اللهجات العربية ص ٩١ ، ود. أنيس: في اللهجات العربية ط ٢ ص ١٦٧.

وبذلك يمكن فهم السر الذي بني عليه رأي المنكرين للترادف فالكلمات أمامهم وإن اتحد معناها، واختلفت صورها فإن تتبعها من الناحية التاريخية يرجعها إلى لهجتين مختلفتين أو إلى أن إحداهما متطورة عن الأخرى، أو كانت مختلفة في المعنى – قبل ذلك – ثم اتحدت مع أختها، تبعا لعوامل التطور ومن ذلك يدركون وقوع تفاوت بين معاني تلك الألفاظ ووجود فروق لغوية هي – وإن تنوسيت الآن – موجودة فعلا وواقعا تاريخيا ، وعلى هذا فلا ترادف.

أما القائلون به فقد انتهجوا المنهج الوصفي المعتمد على دراسة الكلمات في عصر معين دون نظر إلى أية اعتبارات أخرى من لهجات أو تطورات.

وعلى هذا كانت اللهجات العربية على اختلافها – واحدة – عندهم وبيئتها – وهي جزيرة العرب – واحدة وابن خالويه حين عد للسيف خمسين اسما لم يكن ينظر إلى الناحية التاريخية من أن الألفاظ التي وقع بينها ترادف قد وجدت في عصور كثيرة ، ومختلفة.

وقد تنوسيت الفروق بين دلالات الألفاظ ، وأهملت مع ما يعتورها من التغير، والتطور ، فنجم عن ذلك اجتماع عدة ألفاظ على معنى واحد.

فالحسام والصقيل ، والصمصام ، ونحوها ، قد ترددت في الشعر دون قصد إلى زوائدها المعنوية ودلالاتها الفرعية، بل قصد منها هذه الآلة بغض النظر عن صفاتها التي كانت – أصلا - من خصائص هذه الألفاظ[1].

ويتبين من النظر إلى آراء المنكرين، والمثبتين – على سواء – أنهم مبالغون، ومتطرفون، فليس من المعقول إنكار تلك الثروة اللغوية وجهل مزاياها، كما أنه ليس من اللائق إثبات وجود الترادف بين كل لفظين يظهر اتحادهما في المعنى.

والأمثل : القول بالوجود مع البحث والتأني.

([1]) انظر في ذلك تفصيلات كثيرة في: د. نجا: اللهجات العربية ص ١١٦ – ١٩٩ ود. أنيس: في اللهجات العربية ط ٢ ص ١٦٦ – ١٦٩ وستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة. تعليق الدكتور بشر ص ١٠٩.

ويبدو لنا – كما يدعو إليه معظم الباحثين المحدثين - أن الدراسة الواعية للألفاظ التي أوردتها كتب اللغة للأنواع الثلاثة " الاشتراك – التضاد – الترادف" على ضوء الأسباب التي ذكرناها لكل منها – هي الطريق السليم للوصول إلى نتائج حاسمة في شأن هذه العوامل اللغوية والثروة اللفظية التي تنتمي إليها.

وتحري الألفاظ على هذا الطريق سوف يفتح المجال لدراسة جديدة دقيقة توقفنا على تلك الأنواع من الألفاظ في صورها الحقيقية، وبذلك يمكن إخراج كثير من الألفاظ التي يحكمون عليها بأنها من المشترك، أو التضاد أو المترادف، من هذه المباحث، وفيما مضى ذكرنا كلمات نشأ الاتفاق بينها وبين دلالاتها من اختلاف اللهجات ، أو المجاز ، أو التطور الصوتي.

وقد أجرى الأستاذ علي الجارم فحصا شاملا للأسماء الثمانين التي ذكروها للعسل ، وخلص من ذلك الفحص إلى أن الكثير منها ليس من المترادف على سبيل الحقيقة والواقع اللغوى ونورد منها بعض الكلمات، وكيفية إخراجها من المترادف على طريقة ذلك البحث الواعي.

الضرب: العسل الأبيض، واستضرب العسل : ابيض ، وغلظ ، فالضرب العسل مقيدا بصفة خاصة.

الضريب: من معانيه: المثل ، والرأس ، والموكل بالقداح ، أو الذي يضرب بها، والقدح الثالث ، واللبن يحلب من عدة لقاح في إناء فليس من معانيه العسل ، وأشبه الأشياء أن يكون بمعنى اللبن يحلب من عدة لقاح وقد أطلق على العسل مجازا ، لعلاقة المشابهة ، لأن العسل يجمع من عدة خلايا.

الورس: نبات كالسمسم ليس إلا باليمن، فإطلاقه على العسل مجاز علاقته المشابهة في اللون.

الذواب: العسل ، وصفة الذوبان ملحوظة، ومثله: النسيلة العسل ايضا.

الماذية: أخمره السهلة في الحلق: وإطلاقها على العسل من قبيل المجاز.

لعاب النحل – رضاب النحل – جنى النحل – ريق النحل – قيء الزنابير : هذه أشبه شيء بالكنايات.

الصموت: الشهدة الممتلئة حتى ليس فيها ثقبة فارغة ، ففي إطلاقه على العسل مجاز مرسل علاقته المحلية.

الختم: العسل: وأفواه خلايا النحل، وختم النحل: جمع شيئا من الشمع رقيقا أرق من شمع القرص، فطلاه به ، فهي تسميه بالمجأورة.

السعابيب: ما يمتد منه الخيوط من العسل، والخطمى ، فتسمية العسل بها تسمية باللازم.

ثم بعد نهاية تلك الدراسة للأسماء الثمانين للعسل يقول الجارم: وجلي مما قدمناه من الشرح أن قليلا جدا من الأسماء السابقة للعسل أطلقت عليه إطلاقا غير مقيد، أو منظور فيه إلى ناحية خاصة، أما جمهرة الأسماء فهي إما مقيدة بوصف ، أو نسبة ، وإما مجاز ، أو كناية[1].

ولاشك أن دراسة الألفاظ المترادفة على تلك الصورة ستخرج ألفاظا كثيرة من دائرة الترادف.

وهكذا يمكن من الملاحظات العلمية الدقيقة التفريق بين ما هو منه على الحقيقة ، وما هو بعيد عنه.

ولكن ذلك لا يدعونا إلى المغالاة في تتبع الفروق ، والدقائق التي تخرجنا عن حدود البحث المنهجى.

([1]) علي الجارم: مجلة مجمع اللغة العربية ٣١٤/١ – ٣٢٠.

الحقيقة والمجاز

من عوامل التوليد في اللغة العربية أن الألفاظ تنقل من معنى إلى آخر، فهي لا تبقى على وضع واحد جامدة لا تتحرك وهذا يغني اللغة ويزيد من ثرائها.

ونقل الألفاظ إلى معان غير الموضوعة لها مرهون بوجود ما يسوغه ومنوط بأغراض لغوية كثيرة، والعربي قد تعود هذا النقل في تاريخه الطويل، فلم يقف بالكلمات عند استعمالها الأول، بل استعمل كثيرا منها في معان جديدة متمشيا بذلك مع حاجات نفسه، وحاجات عصره، وما يجد في حياته ، ولنا أن نتابع العرب على ما فعلوا لتحقيق حاجات الحضارة المتجددة.

ولغتنا العربية – كما نقلت إلينا عن الأسلاف - تحقق لنا ما نريد باستخدامها لطرائق المجاز والكناية، وهذا يقتضينا أن نبين أحوال الألفاظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية، وأهمية هذه الاستعمالات في نمو اللغة، واتساعها ، وكثرة أغراضها.

الحقيقة:

في اللغة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه[1]، وفي اصطلاح البلاغيين: اللفظ المستعمل فيما وضع له ، في اصطلاح التخاطب كأسد الموضوع للحيوان المفترس، وشمس للكوكب المعروف، وكالصلاة بمعنى الدعاء عند العرب، وبالمعنى الشرعي وهو الأقوال والأفعال المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم بشرائط خاصة إذا كان ؟؟ من علماء الشريعة فأنه يعد حقيقة بالنسبة له.

والواقع أن اللفظ بالمعنى الشرعي كان مجازا ثم تنوسي فأصبح حقيقة عرفية عند أهل الشرع على طريق النقل الذي سنتحدث عنه – ولذا تعد المصطلحات العلمية في نظر الباحث اللغوى – مجازات تنوسيت .

([1]) لسان العرب ٣٢٦/١١ وتاج العروس ١٩/٤ والخصائص ٤٤٢/٢.

المجاز:

في اللغة كلمة: بوزن (مفعل – بفتح الميم والعين – من جاز الطريق إذا قطعه من أحد جانبيه إلى الآخر ، وقد توسع في استعماله فأصبح يطلق على كل ما يوصل إلى المراد، يقال: جعلت كذا مجازا إلى حاجتى أي طريقا لها، وموصلا إليها[1].

وفي اصطلاح البلاغيين: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقة وقرينة.

فالعلاقة إذا كانت المشابهة سمي اللفظ استعارة مثل: رأيت أسدا يتكلم، وإن كانت غيرها كان اللفظ مجازا مرسلا مثل قوله تعالى (وينزل لكم من السماء رزقا) وهذا إذا كانت القرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي فإن كانت غير مانعة سمي اللفظة كناية، مثل: محمد في ثوبه المجد وكثير الرماد[2]، ومن هذا نعرف أن المجاز ينقسم ثلاثة اقسام ، فهو:

١- مجاز مرسل: إن كانت العلاقة غير المشابهة.
٢- استعارة: إن كانت العلاقة المشابهة.

وفي كليهما تكون القرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

٣- كناية: وفيها يستعمل اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة غير مانعة من ارادة المعنى الأصلي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن للمجاز المرسل علاقات كثيرة كالسببية في قولهم (رعينا الغيث) فالمراد النبات، وعبر بالغيث لكونه سببا له ، والمسببيه في قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إذا قُمْتُمْ إلى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إلى الْكَعْبَيْنِ) فالمعنى إذا أردتم القيام إلى الصلاة، فعبر بالمسبب وهو الفعل عن السبب هو إرادته، والكلية في قوله تعالى (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ

---

(1) تاج العروس ١٩/٤ ومختصر سعد الدين التفتازاني على متن ؟؟؟ ١٥٥/٣ والصاحبى ١٩٧، ١٩٨.
(2) مختصر التفتازاني ١٥٥/٢ وما بعدها.

الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) فالمراد بالأصابع: الأنامل، تعبيرا بالكل عن جزئه، والجزئية في قولهم للربيئة (أي الرقيب) عينا تعبيرا بالجزء عن الكل" وغير ذلك من العلاقات.

والاستعارة تكون تصريحية أصلية إن ذكر المشبه به وكان جامدا كما في قوله تعالى (وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا) فالمراد بالنور القرآن والحق والبرهان وتكون تصريحية تبعية إن ذكر المشبه به وكان مشتقا مثل قوله تعالى (أولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى) فالمراد من (اشترى) استبدل واختار وتكون مكنية إذا كان المشبه هو المذكور في الكلام وكان المشبه به محذوفا مرموزا إليه بشيء من لوازمه كقوله تعالى (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) فقد شبه الذل بطائر ثم حذفه ورمز إليه بالجناح وابقى المشبه وهو الذل.

أما الكناية فلها أقسام:

١- كناية عن صفة: كقوله تعالى: " وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ" كناية عن البخل والاسراف.
٢- كناية عن موصوف: كقوله تعالى " وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ" كناية عن السفينة.
٣- كناية عن نسبة: كقوله تعالى: " أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ" كناية عن التفريط في حقه.

وللمجاز امارات يعرف بها منها:

١- النقل عن أئمة اللغة، بأن استعمال اللفظ في هذا المعنى حقيقة، وفي ذلك مجاز لأن الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك إلا عن ثقة، وهذا – كما ورد عنهم – في استعمال (أسد) للحيوان المفترس – على سبيل الحقيقة – وللرجل الشجاع على سبيل المجاز.
٢- وجود القرينة التي تبين أن المراد خلاف المعنى الحقيقي، فقولك: رأيت أسدا يتكلم يفهم منه أن المراد الرجل الشجاع بدليل (يتكلم) فهي قرينة على ذلك المعنى أما إذا قلت: رأيت أسدا دون ذكر (يتكلم) فينصرف الذهن إلى المعنى الحقيقي وهو الحيوان المفترس.

٣- إطلاق اللفظ على ما يستحيل تعلقه به: كقولهم: استوى فلان على متن الطريق ولا متن لها، وفلان على جناح السفر ولا جناح للسفر وشابت لمة الليل ولالمة له ، وقامت الحرب على ساق ولا ساق لها، ونحو ذلك.

وإذا غلب استعمال اللفظ في غير ما وضع له على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة أو الكناية بحيث أصبح الذهن لا ينصرف إلا إليه عند اطلاقه سمي هذا اللفظ منقولا ويعرف عند البلاغيين بالمجاز الراجح[١].

طرق النقل

وللنقل طرق أهمها:

١- أن يغلب استعمال اللفظ بطريق الاستعارة أو المجاز، مثل كلمة (الفصاحة)، معناها الأصلي: صفاء اللبن وذهاب رغوته، ثم شاعت في صفاء القول وعذوبة البيان.

٢- أن يغلب استعمال اللفظ الذي يدل على معنى كلي في جزئي من جزئياته مثل إطلاق لفظ (دابة) الموضوع في الأصل لكل حيوان يمشي على الأرض على بعض الحيوانات، وهي التي تمشى على أربع، وشيوع هذا المعنى الأخير في عصر من العصور.

٣- أن يغلب استعمال اللفظ الخاص في معنى عام، بحيث يفهم منه العموم عند الإطلاق، كلفظ (البأس) فمعناه الأصلي: الحرب ثم غلب استعماله في كل شدة.

٤- أن ينقل اللفظ من معناه الأصلي لمعنى اصطلاحي ، علمي أو مدني كمصطلحات النحويين (الفاعل والمفعول والجار والمجرور الخ)، ومصطلحات الفقهاء (الصلاة والصوم والزكاة والحج الخ)، ومصطلحات المناطقة (المقدمة والنتيجة والقضية والقياس الخ) [٢].

---

(١) المزهر ٣٦٢/١ – ٣٦٥ ومجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٦/١ من بحث للشيخ محمد الخضر حسين.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية العدد السابق ٢٩٦/١ – ٢٩٨ وفقه اللغة د. وافي ص ٢٢١ – ٢٢٣.

والوضع الشرعي ، والعرف الخاص ، والعرف العام كلها داخلة تحت نوع الوضع المجازي[١].

ويقول الدكتور وافي: قد كثر استخدام العرب لبعض المفردات في غير ما وضعت له، فاشتبه أمرها على كثير من جامعي المعجمات، فعدوا بعض المعاني المجازية من قبيل الحقائق اللغوية، ولم يعن بالتفرقة بين معاني الكلمة الحقيقية، ومعانيها المجازية إلا عدد قليل من اشهرهم الزمخشري في كتابه (الأساس) [٢].

اللغة حقيقة أم مجاز؟

كثر انتقال الألفاظ من معنى إلى معنى عبر تاريخ العرب الطويل، وكان هذا مثارا للجدل والخلاف في اعتبار ألفاظ اللغة العربية وتراكيبها حقيقة أو مجازا فنظر بعض العلماء إلى تناسي المعاني الأصلية للألفاظ وأنهم لا يدركون إلا المعاني الشائعة الآن، فعدوا اللغة كلها حقيقة.

وظهر لبعضهم أن هذه الألفاظ كانت لها معان أخرى قديمة استعملت فيها زمنا، ثم نقلت – لتطور الحياة العربية – إلى تلك المعاني التي تستعمل فيها الآن فقالوا بأن " معظم الألفاظ لها تاريخ مجازي"[٣].

واليك تفصيل ما قالوه:

١- اللغة كلها حقيقة:

رأي بعض العلماء[٤] أن ألفاظ اللغة كلها مستعملة في معانيها الحقيقة، فلا مجاز فيها، فالعرب قد وضعت ألفاظها لمعان حقيقية فوضعت – مثلا – الأسد للحيوان المفترس وللرجل الشجاع، والغيث للمطر والنبات.

واستدلوا لرأيهم بأن المجاز يؤدي إلى نقل اللفظ عن وضعه الأساسي إلى شيء آخر (وهذا يستدعي منقولا عنه متقدما ومنقولا إليه متأخرا ،

---

(١) فقه اللغة للاسكندري ص ٩١.
(٢) فقه اللغة ص ٢٢٨.
(٣) دلالة الألفاظ د. أنيس ص ١٢٤.
(٤) منهم الأستاذ أبو اسحاق الاسفراييني.

وليس في لغة العرب تقديم وتأخير، بل كل زمان قدر أن العرب قد نطقت فيه بالحقيقة، فقد نطقت فيه بالمجاز فجعل هذا حقيقة وهذا مجاز ضرب من التحكم).

ورد هذا الرأي بأن تقدم الحقيقة على المجاز أمر مسلم، وجهلنا بتاريخ التطور الدلالي في اللغة العربية لا يؤدي إلى القول بأن المعاني نشأت دفعة واحدة دون تقديم بعضها على الآخر.

ولا يمكن القول بوضع الحقيقة والمجاز وضعا واحدا، فلو أن العرب وضعت (الأسد) للحيوان المفترس وللرجل الشجاع على سبيل الحقيقة لتنأول اللفظ المعنيين تنأولا واحدا، ولأمكن استخدامه للرجل الشجاع دون حاجة إلى قرينة، والواقع غير ذلك فنحن لا نفهم عند اطلاق لفظ (الأسد) إلا الحيوان المفترس، والرجل لا يسمى (أسدا) إلا إذا شبه به في معنى الشجاعة، ووجدت القرينة الدالة على ذلك[١].

وفي كلام الدكتور إبراهيم أنيس ما يرشد إلى متابعته لهذا الرأي لأنه لم يعتد بالمعاني المجازية التي لا تثير دهشة لدى السامع أو القارئ (فاللفظ قد يشيع استعماله في جيل من الأجيال للدلالة على أمر معين، وكلما ذكر اللفظ خطرت نفس الدلالة في الأذهان دون غرابة أو دهشة وهو من أجل هذا مما يسمى بالحقيقة، فإذا انحرف به الاستعمال إلى مجال آخر فأثار في الذهن غرابة أو طرافة قيل حينئذ أنه من المجاز) [٢].

فالحكم على الحقيقة والمجاز في الألفاظ – كما يرى – لا يكون صحيحا إلا إذا اقتصر على بيئة معينة ، وجيل خاص، فالمجاز القديم مصيره إلى الحقيقة، والحقيقة القديمة قد يكون مصيرها إلى الزوال والاندثار، وتبقى الألفاظ إذا قدر لها البقاء تنتقل من مجال إلى آخر ... بتطور الحياة الاجتماعية للانسان[٣].

---

(١) المزهر ط. الحلبى ٣٦٤- ٣٦٦ بتصرف وانظر فقه اللغة د. وافي ص ٢٢٤، ٢٢٥ ، وتاريخ آداب العرب ١٧٩/١.
(٢) دلالة الألفاظ د. أنيس ص ١٢٦.
(٣) المصدر السابق ص ١٢٧.

ويقول : أن تلك هي الظاهرة التي جهلها الزمخشري حين عرض للحقيقة والمجاز في معجمه أساس البلاغة ففي رأيه[1] أن القراءة والكتابة والخلق والأسماء كلها من المجاز وتلك قضية ليس من اليسير البرهنة عليها حتى مع علمنا بشيوع الأمية لدى العرب القدماء.

فمن الواجب ألا يفوتنا أن الدلالة الحقيقية قد تتعذر، أي أن اللفظ ينحرف عن مجاله الحقيقي إلى مجال مجازى، ثم يشيع ذلك المجاز حتى يصبح مألوفا ويعد حينئذ من الحقيقة وتظل تلك الدلالة القديمة ملازمة للفظ في حدود ضيقة ويكون للفظ دلالتان أو استعمالان وكلاهما من الحقيقة[2].

فهو يتفق مع منكري المجاز في اللغة العربية غاية الأمر أن المنكرين القدامى يرون أن اللفظ وضع للمعنيين في زمن واحد والدكتور أنيس يرى أنهما وضعا في زمنين مختلفين.

ويبدو أن ربط المجازات بمبدأ الدهشة والغرابة ربط غير منهجي والأولى أن يقاس ذلك بمقياس واع يقوم على معرفة معاني الكلمات والأولى أن يقاس ذلك بمقياس واع يقوم على معرفة معاني الكلمات الأصلية، فاعتبار المعنى حقيقة بمجرد شيوعه يؤدي إلى خلط كبير في اللغة، وتناسى تاريخ الأمة الذي يمكن معرفته من خلال تطور المعاني التي تتدأولها مفردات اللغة وتراكيبها.

وبحث الزمخشري يعد بحثا تاريخيا عن الألفاظ ودلالاتها (فالاستعمال المجازي قد يصبح قديما باليا بالتكرار المستمر حيث لا نحس بأنه مجاز فالمتكلم الحديث مثلا لا يدرك وجود أية علاقة بين (خلق) بالمعنى المعروف كما في نحو "خلق الله الخلق" وبين " خلق" في نحو " خلق الحذاء الأديم والخياط الثوب" قدرة قبل القطع، وإنما يدرك هذه العلاقة أولئك اللغويون المهتمون بالبحث في تاريخ الكلمات وأصولها والذين

---

(1) المصدر السابق ص ١٢٨.
(2) دور الكلمة في اللغة – ترجمة وتعليق د. كمال بشر ص ٧٤.

يعرفون أن " خلق " الأولى كانت في الأصل استعمالا مجازيا، لـ "خلق" الثانية[1].

ومع أن معرفة المجازات التي تنوسيت يحتاج إلى التوغل في العصور التاريخية للبحث عن نصوص قديمة استعملت فيها الكلمات بشكل مجازي واضح[2] فإن متابعة السير فيه تكشف عن تاريخ الأمة العربية، وتطور حياتها من خلال لغتها، فاللغة مرآة أربابها وسجل حياتهم.

٢- المجاز واقع في اللغة إلا أنه مقصور على العرب:

يرى بعض العلماء أن المجاز ورد عن العرب، فقد استخدموا بعض الألفاظ في معان مجازية فالأسد استعملوه للحيوان المفترس على سبيل الحقيقة وللرجل الشجاع على سبيل المجاز، والغيث استعملوه في المطر حقيقة وفي النبات مجازا و "اليد" للجارحة المعروفة حقيقة، وللنعمة مجازا، وغير ذلك مما استعملوه في معان مجازية.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن هذه الألفاظ التي استعملوها يصح لنا أن نحذو حذوهم فيها. ولا نتعداها إلى غيرها فلا يجوز لنا استعمال ألفاظ أخرى في معان مجازية جديدة فـ " هذا المذهب صريح في أن المولد لا يباح له نقل لفظ من معنى إلى معنى لم ينقله إليه العرب. وإن كان بين المعنيين علاقة من تلك العلاقات المقررة في فن البيان، فلا يستعير لفظ الغضنفر مثلا للرجل الشجاع إلا إذا ثبت أن العرب استعاروه له كما استعاروا لفظ الأسد وهلم جرا.

وهذا الرأي فاسد – كسابقه – يقول الإمام محمد الخضر " هذا المذهب ساقط بنفسه ولا أظنك تجد له نظيرا بين علماء لغة يجري في عروقها دم الحياة، ولو كان استعمال اللفاظ على سبيل المجاز موقوف على النقل لدعا ذلك علماء اللغة أن يلتزموا في كتبهم بعد بيان المعاني الحقيقية ذكر المعاني التي استعمل العرب فيها اللفظ على وجه من المجاز وما رأيناهم يفعلون،

---

(1) في اللهجات العربية د. أنيس ص ١٩٤.
(2) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٣/١.

ولا يقصد الزمخشري بتعرضه في كتاب (أساس البلاغة) للمعاني المجازية بعد الحقيقة أن يقصر المجاز على تلك الألفاظ ، ولا أن يحجر على الناس التصرف في تلك الألفاظ بنقلها إلى معان لم ينقلها إليها العرب، وإنما قصده التنبيه على جانب عظيم من أساليب البلغاء، وتصرفاتهم في المعاني، ليقتدى بها الناشئون ، ويتخذوها سلما يرتقون به إلى المرتبة العليا من مراتب البلاغة[1].

٣- أكثر اللغة مجاز:

القائلون بذلك فريقان :

(أ) أحدهما يجريه في معظم التراكيب العربية التي لا يتصور وقوع المجاز فيها:

وعلى رأس هذا الفريق ابن جني في الباب الذي عقده في خصائصه بعنوان (باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة) وجعل فيه من المجاز نحو قام زيد وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف، وأنهزم الشتاء، فالفعل يفاد منه معنى الجنسية، فقولك قام زيد معناه: كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يطبق جميع الماضى ، وجميع الحاضر وجميع الآتى، من كل من وجد منه القيام، ومعلوم أنه لا يجتمع لانسان واحد في وقت واحد، ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم، هذا محال عند كل ذى لب، فإذا كان كذلك علمت أن قام زيد مجاز لا حقيقة وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع وتشبيه القليل بالكثير.

كما قال بالمجاز أيضا في مثل : خرجت فإذا الأسد فتعريفه هنا تعريف الجنس ، وأنت لا تريد: خرجت وجميع الأسد التي يتنأولها الوهم على الباب، وإنما أردت خرجت فإذا واحد من هذا الجنس بالباب، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازا.

([1]) المصدر السابق ٢٩٣/١ ، ٢٩٤.

وقد دلل ابن جني على رأيه بورود التوكيد في اللغة العربية، فالتوكيد – كما نعرف – يكون لرفع المجاز ، وهو أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها، فأنت تقول: قطع الأمير اللص، ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلت : قطع الأمير نفسه اللص رفعت المجاز من جهة الفعل، وصرت إلى الحقيقة، لكن يبقى عليك التجوز من مكان آخر. وهو قولك اللص. وإنما لعله قطع يده أو رجله، فإذا احتطت قلت: قطع الأمير نفسه يد اللص أو رجله، وكذلك جاء الجيش أجمع ، ولولا أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضه وإن أطلقت المجئ على جميعه – لما كان لقولك أجمع معنى، ومثل توكيد المجاز قولنا : قام زيد قياما ، وجلس عمرو جلوسا فقد قدمنا الدليل على أنه مجاز وهو مع ذلك مؤكد بالمصدر فهذا توكيد المجاز كما ترى[1].

ولكن رأي ابن جني ينطوي على كثير من المبالغة. والتعسف فليس أمر المجاز ساريا في اللغة على هذا الأساس الذي يحيلها إلى فلسفات، ومنطق لا إلى عاطفة واجتماع وأدب وفن[2].

(والحق أن المجاز وارد وكثير في اللغة، ولكن من التعسف المبالغة في وروده، ومحأولة ادخال معظم التراكيب العربية في باب المجاز) [3].

(ب) الفريق الثاني – وهو جمهور العلماء – يذهب إلى أن أكثر اللغة مجاز دون تعسف:

فالواضع لها جعل بعضها للدلالة على حقائق لغوية، ولكنه أجاز – لسعة اللغة وكثرة تصرفها – أن يلجأ إلى المجاز لظروف لغوية اجتماعية وأدبية.

وقد سار على ذلك الأدباء ، والشعراء وأرباب البيان في القديم والحديث فهم يستعملون في كلامهم المجازات اللغوية، فينقلون الألفاظ من معانيها إلى معان جديدة لعلاقاتها بالمعاني الأصلية.

---

(1) الخصائص ٤٤٧/٢ – ٤٥١.
(2) فقه اللغة د. وافي ص ٢٢٥، ٢٢٦.
(3) مجلة المجمع ٢٩٥/١.

وليس المراد مطلق علاقة، بل للبيانيين في كل علاقة نظر خاص[1].

ونحن نؤمن مع هؤلاء بأن اللغة العربية اشتملت وتشتمل على مجازات لغوية كثيرة فألفاظها وتراكيبها مما تحققت فيه علاقة مقبولة، ففي ماضى اللغة تمت مجازات في الألفاظ على أساس هذه العلاقة[2].

ويجوز لنا في كل حين أن نسلك طريق المجاز على هذا النحو.

ولا ندعى أن ذلك وصل إلى حد تفسير كل كلمة نطقها العربي وينطقها على المجاز ، كما فعل ابن جني ومتابعوه.

وهذا المذهب قد لقى قبولا كبيرا من العلماء في مختلف العصور.

أغراض التجوز والنقل وأثرها في نمو اللغة:

لا ريب أن نقل الألفاظ من معانيها الوضعية إلى معان أخرى على سبيل المجاز أو الكناية ينشأ عن أغراض يهدف إليها المتكلم ، وذلك كالبيان والإيضاح لما يريد حتى يتأكد في النفس ويتقرر كاستعارة الأسد للرجل الشجاع أو لأن الحقيقة قليلة الشأن والمجاز يبرزها في صورة ألطف أو أقوى، أو لأن التعبير بالحقيقة يكون نابيا عن الذوق كقضاء الحاجة بدلا من التغوط. وكقول السيدة عائشة – رضى الله عنها – " ما رأيت منه ولا رأي منى" بدلا من التصريح بالعورة[3].

إلى جانب الأغراض الحضارية الكثيرة التي تدعو إلى هذا النقل، وتعده أمرا في غاية الاهتمام، وقد لاحظنا أن ألفاظا عربية كثيرة جرت على هذا الطريق فنقلت من معانيها الحقيقية إلى معان أخرى، ونتوسى المجاز فيها حتى أصبحت في درجة الحقائق. ولكن التدريج اللغوى يكشف لنا عن ذلك التطور الدلالي، وبتتبعه يمكن معرفة حل الأمة وحضارتها على مر العصور.

---

(1) أوضح بعضها الزمخشري في كتابه الأساس.
(2) فقه اللغة د. وافي ص ٢٢٦.
(3) المزهر ٣٦٠/١.

وللغة العربية في طليعة اللغات المعبرة بين لغات العالم الشرقية أو الغربية فلا يعرف علماء اللغة لغة قوم تتراءى لنا صفاتهم وصفات أوطانهم من كلماتهم وألفاظهم كما تتراءى لنا أطوار المجتمع العربيى من مادة ألفاظه، ومفرداته في أسلوب الواقع وأسلوب المجاز[١].

فالكتابة والشكل والرسم والبلاغة ، والفصاحة والدلالة نفسها كلمات مستعارة من حياة أقوام رماة ، وقبائل مترحلة ، فالكتابة والشكل بمعنى القيد، والرسم : أثر خطو الإبل على الرمال في رسيمها أو سيرها على العموم ، والبلاغة من الوصول إلى غاية السير، والفصاحة من اللبن الفصيح الذي زال رغوة، والدلالة للقافلة كالدلالة هي الكلام[٢].

وبهذا اتسع صدر العربية للعلوم، والمعارف والفلسفات التي جدت ، وتجد كل يوم.

دلالة الألفاظ في القرآن الكريم حقيقة ومجازا

اللغة لفظ ومعنى، واللفظ وعاء المعنى، واللغة العربية لغة الألفاظ والمعاني ، نختار اللفظ المناسب للمعنى المناسب ، وقد كان العرب حكماء في اختيار الألفاظ للمعاني.

وجاء القرآن الكريم (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) [٣] حاملا لسمة العرب في استعمالهم اللغوي، وقد جاءت ألفاظ القرآن الكريم تحمل المعاني التي أرادها الشارع الحكيم في دقة وشمول للأغراض المرادة.

والقرآن الكريم هو الدستور السمأوي الخالد الذي يشتمل على المبادئ والقيم، والمثل التي أرادها الخالق جل وعلا لإصلاح البشرية وتوجيهها إلى الاتجاه السليم النافع لها، والذي يبعد بها عن الضرر إذ هو من لدن حكيم خبير (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ)[٤].

---

(١) اللغة الشاعرة ٦٠، ٦١.
(٢) المصدر السابق ص ٤٢.
(٣) الآية ١٩٥ من سورة الشعراء.
(٤) من الآية ٤٢ من سورة فصلت.

والذي يريد أن يستنبط المبادئ التي جاءت في القرآن الكريم عليه أن يكون عالماً بمدلولات الألفاظ القرآنية، ودارسا لها دراسة متأنية حتى يستطيع أن يخرج بالثمرة المرجوة من كتاب الله كما أراده المولى جل وعز.

وأن الخطورة الكبرى تتمثل في الانحراف باللفظ أو المعنى حين يفهم لفظ القرآن الكريم إذ يلوى عنق الحقيقة، ويضيع الحكم الشرعي حين الفهم السقيم.

ونحن ندعو إلى التأمل والوعي الكامل في هذا الجانب ليدرك الباحث ما يدل عليه اللفظ حقيقة ومجازاً، ويفهم المراد القرآني من خلال ذلك، ويعرف آراء الفقهاء وعلماء الشريعة في استنباط الحكم الشرعي.

نقول : أن الدلالة اللغوية تقوم على الوضع والاستعمال. وهنا نجد الكلمة الواحدة أو اللفظ المفرد وضع لمعنى من المعاني، أو لعدة معان، ويستعمل في التراكيب الكلامية، فيفهم المراد منه حسب السياق.

وقد قسم العلماء المعاني التي يدل عليها اللفظ إلى ما وضع له على سبيل الحقيقة ، وما استعمل فيه على سبيل المجاز.

وقد يقصد المتكلم المعنى الحقيقي، فيدل عليه اللفظ بحسب وضعه، وإذا أراد الدلالة على المعنى المجازي دل عليه بالقرينة التي يعلم منها أن اللفظ مستعمل في معنى مجازى، ولم يقصد معناه الحقيقي، وهذا لا يكون إلا باستعمال اللفظ في تركيب كلامي، ولابد كذلك من وجود علاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي حتى يصح نقل اللفظ من مجال استعماله الأصلي إلى المجال الجديد، وقد فصلنا ذلك من قبل.

وقد جاءت الكلمات في القرآن الكريم مستعملة على هذين الطريقين طريق الحقيقة، وطريق المجاز، ويستنبط الحكم الشرعي حسب المراد حقيقة ومجازا.

والمعاني الحقيقية كثيرة في القرآن الكريم، كقول الله تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) [1] فهو دليل ونص لوجوب العدة للمتوفي عنها زوجها، ومقدارها لا يجوز مطلقا تجأوزها اللهم إلا إذا قام دليل على النسخ أو التخصيص.

وقوله سبحانه : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) [2] فهو بيان لحكم السرقة. وجزائها. وكذلك قوله عز حكمه : " وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً"[3] ويجب العمل بكل ذلك وفق ما قرره الشرع وحدده.

واستعمال اللفظ على سبيل المجاز – في القرآن الكريم – مثار بحث ونظر بين الفقهاء.

فالشافعية يرون أن الأصل أن يستعمل اللفظ في معناه الحقيقي، وإنما يستعمل في المعنى المجازي ضرورة، وفي حدود ضيقة قوله تعالى : " أو جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ"[4]، الغائط : هو المكان المطمئن عن الأرض، وكانوا يقصدون هذه الأماكن لقضاء حاجتهم، فالمجئ من الغائط يقصد به قضاء الحاجة، وهذا مجاز من باب تسمية الحال باسم المحل، وهذا يقصد به أنه أحدث حدثا أصغر.

ولكن فقهاء الحنفية يرون أن العرب لهم طرق متنوعة في الاستعمال اللغوى، منها طريق الحقيقة، ومنها طرق المجاز التي تؤدى المعنى المراد سواء كان مجازا مرسلا، أو مجازا بالاستعارة، أو مجازا بالحذف أو غير ذلك مما ورد في (علم البيان) – عند البلاغيين - ، وكذلك بعض أساليب (علم البديع) فيما يسمونه (المشاكلة) مثلا.

---

(1) من الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.
(2) من الآية ٦ من سورة المائدة.
(3) من الآية ٤ من سورة النور.
(4) من الآية ٦ من سورة المائدة.

فالمولى سبحانه وتعالى يقول : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [١] فالاشتعال – أصلا – يكون في إيقاد الحطب ونحوه، فيقال – في الأصل – اشتعلت النار، واستعار ذلك لبياض شعر الرأس.

وكذلك قوله تعالى – في حق الوالدين - ، (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) [٢] فالذل لا جناح له، فشبه بما له جناح وهو الطائر على سبيل الاستعارة المكنية: وقوله سبحانه : " فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ"[٣] فأصل الذوق بالفم في ذوق الطعام، ولكن لا يذاق اللباس ولا الجوع أو الخوف. وقوله جل ثناؤه (ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ) [٤] فالمس لا يذاق – أيضا – فهي استعارات – كما نعلم – تبين قدر القرآن الكريم في البلاغة.

وقوله تعالى : (وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا) [٥] فالرزق مراد به المطر الذي ينشأ عنه الرزق على سبيل المجاز المرسل، وعلاقته السببية.

ومن المجاز بالحذف قوله تبارك وتعالى : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ) [٦] فالمراد أوقات الحج أشهر معلومات، وليس المراد أن الحج هو الزمان، ففي الكلام حذف " ومن عادة العرب الحسنة في خطابها أنهم يحذفون من الكلام ما يدل عليه المذكور في الكلام للاختصار كما قال المولى سبحانه : (فَأَوحَيْنَا إلى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ)[٧] فأصل الكلام: فضرب فانفلق لأن المذكور من الكلام دليل عليه".

وكذلك قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)[٨]فالمراد: أهل القرية إذ الجدران والأبنية لا تسأل وإنما يسأل ساكنوها.

---

(١) من الآية ٤ من سورة مريم.
(٢) من الآية ٢٤ من سورة الإخلاص.
(٣) من الآية ٨٢ من سورة يوسف.
(٤) من الآية ١٩٤ من سورة البقرة.
(٥) من الآية ٤٠ من سورة الشورى.
(٦) الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البقرة.
(٧) الآية ٥٤ من سورة آل عمران والآية ٣٠ من سورة الأنفال.
(٦) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

ومن طرائف علم البديع في باب المشاكلة قوله تعالى: (فَمَنِ اعْتَدَ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)[1].

معروف أن العدوان مجاوزة الحد ، فلفظ (العدوان) لتعدي الحد الفاصل بين الحق والباطل ، والاعتداء الأول ظلم ، والثاني دفاع ورد لهذا الظلم ، فكان المساق الكلامي أن يقال: فمن اعتدى عليكم فردوا العدوان عن أنفسكم، ولكنه عبر عن رد العدوان بلفظ العدوان مشاكلة لوروده قبل ذلك.

وكذلك قول الحق تبارك وتعالى: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا)[2]، فالسيئة يقصد بها الإساءة ، فإذا أساء إنسان إليك فلك أن تجازيه على إساءته بمثلها، لكن حق الرد عدل وليس سيئة وسماه كذلك مشاكلة.

وعلى ذلك قول الحق ﷻ: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)[3]، أي: يجازيهم على استهزائهم ، فسمى جزاء الاستهزاء استهزاء مشاكلة.

وكذلك قوله سبحانه : "ومَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ واللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ"[4].

وقوله سبحانه : (وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ)[5] فهم مكروا لعيسى ومحمد عليهما السلام بأن دبروا لقتلهما في الخفاء ولكن الله حفظهما فسمى حفظه مكرا مع أن الله تعالى لا يدبر في الخفاء بل يفعل ما يشاء علانية (وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا) [6] وذلك من باب المشاكلة.

وكذلك قوله سبحانه : (إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا (١٥) وَأَكِيدُ كَيْدًا) [7] وقوله عز حكمه : (كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ) [8].

---

(1) الآية ١٩٤ من سورة البقرة.
(2) الآية ٤٠ من سورة الشورى.
(3) الآيتان ١٤-١٥ من سورة البقرة.
(4) الآية ٤٥ من سورة آل عمران.
(5) من الآية ٣٠ من سورة الأنفال.
(6) الآية ١٥ من سورة الشمس.
(7) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة الطارق.
(8) من الآية ٧٦ من سورة يوسف.

وعلى هذا فالحنفية يرون أن هذه الطرق من طرق أداء المعنى، والتعبير عن المراد، وليست مقصورة على الضرورة، بل هي شائعة في القرآن الكريم.

ولكن السؤال هو : ما المعنى الذي يؤخذ به هل المعنى الحقيقي أو المعنى المجازي أو هما معاً؟

نقول :

الأصل أن اللفظ يستعمل في معناه الحقيقي الذي وضع له ، ولا يصرف عنه إلا بصارف من قرينة حالية أو مقالية.

ونرى أن الفقهاء لا يمنعون استعمال اللفظ في معناه الحقيقي إذا كان مرادا ، أو في معناه المجازي إذا دلت على ذلك قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وكذلك إذا كان المعنى الحقيقي داخلا في المعنى المجازي.

وقد دار خلاف بين الفقهاء حول استعمال اللفظ في معنييه الحقيقي والمجازي، وتعليق الحكم بكل منهما على استقلال.

ومن المجيزين لذلك الشافعى وكثير من أصحابه. وبعض علماء الكلام. وأهل الحديث.

لكن الحنفية ، وبعض الشافعية. وجمهور المتكلمين على أنه لا يجوز ذلك، لأن اللغة لم ترد به . فلم يسمع عن العرب – مثلا – أن استخدموا في جملة واحدة لفظ (البحر) للدلالة على مجرى الماء المعروف ، وعلى الرجل الكريم.

وتظهر ثمرة الخلاف في مثل قوله تعالى: "أو لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ"[1]. فيجيب الفريق الأول أن يكون المراد من الملامسة اللمس باليد. والوطء على حين يرى الفريق الثاني أن المراد المعنى المجازي فحسب وهو الجماع، ويدل لذلك استعمال صيغة المفاعلة، وهي تمنع إرادة المعنى الحقيقي ، وهو اللمس باليد.

([1]) من الآية ٦ من سورة المائدة.

ولنا أن نسأل: هل المعاني الكثيرة للفظ الواحد تراد جميعها أو يراد بعضها فحسب.

ونقول في الإجابة:

لا شك أن الألفاظ الموضوعة للمعاني بعضها وضع لمعنى واحد، وبعضها وضع لأكثر من معنى، وما وضع لأكثر من معنى سمى (المشترك اللفظي) وهو نوعان ما دل على معنيين ضدين، وما دل على غير ضدين ، فالأول كالقرء للطهر والحيض، والثاني كالسجود بمعنى الانقياد والطاعة، وبالمعنى الشرعي المعروف في الصلاة.

وإنما يستعمل اللفظ لأحد هذه المعاني أو أكثر من واحد منها بالقرائن التي تدل عليها، وقد لا يوجد دليل على ذلك.

ولهذا الاشتراك أسباب كثيرة:

منها ما يعود إلى القبائل المختلفة التي يستعمل بعضها اللفظ في معنى، ويستعمله الآخر في معنى مخالف، ثم يشتهر الاستعمالان ويخفي لواضعان ، أو يكون تعدد المعاني ناشئا عن استعمال اللفظ في معنى اصطلاحي كما يحدث في نقل الألفاظ في العلوم المختلفة الشرعية وغيرها كلفظ السجود، ولفظ الصلاة ولفظ الصيام.

أو يكون استعمال اللفظ وقع مجازا، فيجتمع المعنى المجازي مع المعنى الحقيقي أو يكون هناك أصل عام تتفرع منه تنوعات للمعنى، كالصريم لليل والنهار – فهما يرجعان إلى معنى عام واحد هو القطع.

ويستعمل اللفظ المشترك في أحد معانيه أو بعضا تبعا للقرائن الدالة على ذلك[1].

وإذا كان المعنيان متضادين لم يجز إراداتهما دفعة واحدة، وإنما يراد أحدهما بالقرينة الدالة على المعنى المراد، ويرجح أحدهما تبعا لذلك، وفي هذا يأتى مجال الخلاف بين الفقهاء في المعنى المراد منهما.

([1]) انظر تفصيلا لذلك في كتابنا (علم اللغة بين القديم والحديث) ص ٢٨٦ وما بعدها.

ففي قوله تعالى : " وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ" وردت كلمة (قروء) جمع (قرء) ، وهو يطلق في اللغة على الطهر وعلى الحيض، ولذلك اختلف الفقهاء ، ففسر الحنفية القرء بالحيض – وتابعهم الإمام أحمد – وعلى ذلك رأوا أن عدة المطلقة ثلاث حيضات لأن الحيض هو أساس معرفة براءة الرحم من الحمل حتى تنتهي الصلة بين الزوجين ليباح للزوجة الزواج من آخر وترجح ذلك بالحديث (طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان) ففيه تصريح بأن العدة تكون بالحيض لا بالطهر.

وذهب الشافعية إلى أن المقصود بالقرء الطهر، لأن الطلاق السنى ما يكون في طهر مصداقا لقوله تعالى : " فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ"[1] والطلاق لا يكون في العدة إلا إذا وقع في طهر . فالعدة ثلاثة أطهار.

وقد لا تقوم القرينة على أحد المعنيين ، فيمكن أن يراد أيهما ، أو هما معا كما في قوله تعالى " وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ"[2] فالفعل (ترغب) يستعمل في معنيين : حب الشيء وكراهيته، ويتضح ذلك ويعرف عادة باقترانة بحرف الجر (في) إذا أريد المعنى الأول – وباقترانة بحرف الجر (عن) – إذا أريد المعنى الثاني، فإذا ورد – كما في الآية الكريمة – خاليا من الاقتران بأحد الحرفين لم يدر المراد من المعنيين ، فيمكن أن يراد أيهما شئت، والآية الكريمة تحتمل ذلك. ويؤخذ من سبب النزول ما يدل عليه، فإن الذين كانوا يكفلون اليتيمات آنذاك حدث منهم طمع في أموالهن فكانوا يستولون عليها، وينفقون منها متذرعين بالزواج أحيانا من اليتيمات – إذا رغبوا فيهن لجمالهن – وأحيانا كانوا لا يتزوجون بهن لدمامتهن مع الاستيلاء على أموالهن، فنزلت الآية تبين أن كلا من المعنيين يمكن أن يكون مرادا.

أما إذا لم يكن المعنيان أو المعاني متضادة فإن القرائن - أيضا – توضح المعنى المراد منها.

---

(1) من الآية الأولى من سورة الطلاق.
(2) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

وإذا لم توجد قرائن توضح المعنى المراد فإن المعاني التي يدل عليها لفظ المشترك تكون كلها حينئذ محتملة، لكن الفقهاء يختلفون في إرادتها كلها أو بعضها.

فعند أكثر الشافعية – في حال عدم وجود القرينة الدالة على بعض المعاني – يجب أن يراد من المشترك كل معانية – إذا لم يكن بينها تعارض.

واستدلوا على ذلك بوقوعه في التنزيل، ومن ذلك قوله تعالى : " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ"[1].

فللسجود معنيان: أحدهما : الانقياد والطاعة، والثاني : وضع الجبهة على الأرض، وهما مرادان في الآية ، لأن السجود نسب إلى مالا يعقل كالشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب، ونسب إلى من يعقل وهم الناس، ولا يصح أن يفسر بواحد منهما فقط، لأن المعنى الأول مناسب لغير العقلاء، والمعنى الثاني مناسب للعقلاء، وعلى ذلك فالمشترك مراد به المعنيان معا، ولا يصح أن يفسر لفظ السجود هنا بمعنى الانقياد والطاعة فقط على أنه شامل للجميع لأن الناس جميعا ينقادون لخالقهم لا كثير من الناس، فالتعبير بقوله تعالى : " وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ" دليل على إرادة السجود بمعنى وضع الجبهة على الأرض بالنسبة لهم.

وكذلك قوله تعالى : (فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) [2] .

الإقامة تحتمل عدة معان، هي السكن في مكان على سبيل الدوام، واعتدال العود. ونفاق السلعة بمعنى الإقبال عليها والرغبة في شرائها – واللفظ يحتمل ثلاثة معان: المداومة، والاعتدال، والرغبة ، وكلها مراده هنا، فالمطلوب منها أن نداوم على الصلوات في أوقاتها، ولا نترك شيئا منها، وأن نعدل أركانها، وواجباتها وسننها فنستوفي القيام والقراءة والركوع

([1]) من الآية ١٨ من سورة الحج.

([2]) الايات ٤٣، ٨٣ ، ١١٠ من سورة البقرة، وفي كثير من سور القرآن الكريم: انظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية ٤٤٧/٣ ، ٤٤٨.

والسجود والقعود، وكل ما تتطلبه من قول وعمل. بتأن واطمئنان يحقق الخشوع المطلوب في الصلاة، وكذلك أن نرغب في الصلاة فندخل فيها محبين لها عن إقبال وشوق، وألا نكون كارهين لها ، كما قال – صلى الله عليه وسلم - : (وجعلت قرة عيني في الصلاة).

ويرى الحنفية أن المشترك لا يدل على كل المعاني دفعة واحدة بل يدل على كل معنى على استقلال في مقام خاص، وعلى ذلك لا يجوز أن يستعمل لكل معانيه، فإذا اشتمل الكلام على لفظ مشترك وجب وضع قرينه لفظية أو حالية تصرفه إلى المعنى المراد فقط، وتمنع غيره من الدخول، فإذا لم تقم قرينة كان المعنى المراد مجهولا فيؤدى ذلك إلى الإبهام والتعمية، وهو ما ينأي عنه الواضع العربى الحكيم، لأن العربى الحكيم وضع الألفاظ للإبانة عن المعاني وإيضاحها لا للألغاز والإبهام.

فإذا لم تتضح القرينة التي تدل على المعنى المراد ، وخفيت على الباحث الفقية فعليه أن يتلمسها من دلائل ترشد إليها من السنة النبوية القولية أو في فعل الرسول الكريم وصحابته الأجلاء أو في قياس أو إجماع الخ كما في قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) [1] فاليد تشمل اليمين والشمال، وبينت السنة أن المراد اليد اليمنى.

كذلك قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) أوضحت السنة أن الصيام هو الشرعي لا اللغوى، وكذلك الألفاظ التي نقلت من معاينها اللغوية إلى معانيها الشرعية كالصلاة والزكاة والربا والحج ونحو ذلك أو التي كانت عامة فخصصها الشرع كالطارق والقارعة والواقعة الخ.

وفسر الحنفية الآية الأولى التي استدل بها الشافعية – على أن السجود بمعنى واحد هو الخضوع والانقياد لما يريده الله تعالى في ملكه وخلقه ، وقوله (وكثير من الناس) خرجوه على أنه فاعل الفعل محذوف وبتقديره (ويسجد كثير من الناس) بمعنى السجود الشرعي في الصلاة أو يعرب (كثير من الناس) مبتدأ و (حق عليه العذاب) خبره وعطف كثير الثاني على

([1]) الأولى من الآية ٣٨ من سورة المائدة والثانية من الآية ١٨٣ من سورة البقرة.

كثير الأول مبالغة في الكثرة أو (كثير) مبتدأ خبره الجار والمجرور (من الناس).

وكل هذه تأويلات متكلفة ، وفسر بعضهم السجود بمعنى عام واحد – هو السابق – ويشمل جميع المخلوقات العقلاء وغيرهم . وقد نقض هذا التفسير فيما سبق.

والراجح رأي جمهور الشافعية.

من هنا نرى أن القرآن مائدة الرحمن للعالمين يجب الحفاظ عليه أن ينال فهمه تحريف أو تنزلق قدم دعى يدخل إليه دون التسلح بسلاح اللغة التي تعد أساسا قويا لعلوم القرآن الكريم، وبدون ذلك يضل ويهوى من يتطفل دون أن تكون له معرفة بـ (المبادئ اللغوية).

معاني الحروف

يرى البصريون أن معاني الحروف لا تتعدد، ولا يقولون بنيابة بعض الحروف عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم عن حروف النصب، فليس للحرف عندهم وضعا إلا معنى واحد، فإذا جاء ما يخرج عن ذلك من تعدد معاني الحرف فينقل الحرف من معناه الأصلي إلى المعنى الجديد عن طريق الاستعارة التبعية ، أو يضمن الفعل الواقع في الجملة – أو ما يقوم مقامه ٠ معنى فعل آخر يتعدى بالحرف بمعناه الأصلي إذا كان لا يستساغ بلاغة إجراء الاستعارة فيه. مع وجود علاقة مقبولة ، ووجود قرينة يؤمن معها اللبس.

وتتحقق العلاقة بوجود مناسبة بين المعنى الأصلي، والمعنى المجازي، ولا يجوز في ذلك أن تقول : سرت إلى زيد، وأنت تريد : معه مثلا ، ولا : رويت الحديث بزيد ، وأن تريد: عنه.

ولابد من وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر. ويؤمن معها اللبس كحرف الجر الذي يتعدى به الفعل ولم يكن من حقه أن يتعدى به – كما في الأمثلة التي ستأتي أو تكون القرينة المفعول.

أما إذا لم يؤمن اللبس ، بل أمكن أن يراد المعنى الحقيقي للفعل فليس من التضمين، بل من سوق المعنى الحقيقي.

فإذا لم يمكن أحد هذين الأمرين (الاستعارة في الحرف أو تضمين الفعل) عد استعمال الحرف في غير معناه شذوذا.

ويرى الكوفيون أن الحروف ينوب بعضها عن بعض قياسا، فلا حاجة لهم بما يسمى التضمين – عند البصريين – فالحرف عند الكوفيين موضوع لأكثر من معنى واحد وضعا لغويا.

وعلى ذلك نجد بعض الحروف تستخدم في غير معانيها الأصلية، وبمعنى بعض الحروف الأخرى من أخواتها.

ولذلك اختلفت آراء العلماء والفقهاء في المعاني المرادة للحروف الواردة في بعض النصوص القرآنية، واختلف الحكم الشرعي المستنبط تبعا لها ووجدنا لذلك مباحث في علوم القرآن الكريم.

والحروف التي بين أيدينا – في العربية – أنواع :

منها حروف جر، ومنها حروف عطف. وغيرهما:

معانى حروف الجر

هي كثيرة تقتصر على بعضها: الباء – في – إلى – عن – على – من.

الباء: من معانيها الإلصاق، وهو الأصل، ومعناه اختلاط الشئ بالشيء، ويكون حقيقة وهي الأكثر نحو : به داء ، ومجازا نحو : مررت به ، إذ معناه جعلت مرورى ملصقا بمكان قريب منه لا به ، فهو وارد على الاتساع.

وجعل بعض الفقهاء منه قوله تعالى : "وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ"[1] فحكموا بأن الجزء الذي يسمح ربع الرأس.

([1]) من الآية ٦ من سورة المائدة .

وتأتي لمعنى التبعيض كقوله سبحانه : "عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ"[1] فتكون بمنزلة (من) الجارة في إفادتها معنى التبعيض.

وخرج بعض الفقهاء قوله عز وجل : " وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ" على هذا المعنى أي بعضا ، فيكون المطلوب أي جزء من الرأس ولو شعره واحدة.

وفسرها بعضهم على أن الباء للاستعانة – وهي الدالة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ومنه – في أشهر الوجهين " بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ" فإن الفعل " مسح" يتعدى إلى مفعول بنفسه وهو المزال عنه ، وإلى آخر بحرف الجر وهو المزيل ، فيكون التقدير : (فاسمحو أيديكم برءوسكم).

وتأتي زائدة إذا تأدى المعنى المقصود بوجودها وحال عدمها، فتزاد مع الفاعل: نحو قوله سبحانه : " وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا"[2] فلفظ الجلالة فاعل وشهيدا نصب على الحال أو التمييز ، والباء زائدة ودخلت لتأكيد الاتصال أي لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل ، لأن الفعل يطلب فاعله طلبا لابد منه، والباء توصل الأول إلى الثاني، فكأن الفعل يصل إلى الفاعل ، وزادته الباء اتصالا، وهذا – كما يقول ابن الشجرى – ايذان بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره في عظم المنزلة فضوعف لفظها لتضاعف معناها، ويدل لزيادتها حذفها في قول الشاعر:

كفي الشيب والإسلام للمرء ناهيا

وعليه جاء قوله تعالى : (وَإِذا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أو الْخَوْفِ أذاعُوا بِهِ) [3] أي أذاعوه.

وقوله عن حكمه : " تُلْقُونَ إليهمْ بِالْمَوَدَّةِ"[4] أي : تبذلونها لهم.

وعليه وجه قوله تعالى : " وامسحوا برءوسكم" فهو يدل على مباشرة العضو بالمسح. على أن الباء زائدة في المفعول.

---

(1) من الآية ٦ من سورة الانسان.
(2) من الآية ٧٩ من سورة النساء.
(3) من الآية ٨٢ من سورة النساء.
(4) من الآية الأولى من سورة الممتحنة.

وأول البصريون – في هذه الآيات – بما يجعل حرف الجر أصليا لا زائدا فالفعل " أذاعو" مضمن معى نحدثوا والعلاقة واضحة وهي الإعلان أي : لأعلنوه أو لأعلنوا به.

والفعل "تلقون" مضمن معنى " ترمون" من الرمي بالشيء، يقال : القى زيد إلى بكذا أي : رمى به وفي الآية كما هو لقاء بكتاب أو رسالة فعبر عنه بالمودة لأنه من أفعال أهل المودة والمراد : تلقون إليهم النصيحة بالمودة.

وأولوا (امسحوا برءوسكم) على أن المراد اجعلوا المسح ملاصقا برءوسكم ففي هذه الآية والتي قبلها حذف المفعول الأول.

والفعل (كفي) فعل تعجب والباء هي التي توجد في فعل التعجب في مثل (أحسن بزيد).

وعلى ذلك تخرج الباء من باب الزيادة.

في :

أصل معناه الظريف .

ويكون الظرف والمظروف حسيين مثل قوله عز وجل : " إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ"[1] فسر بعضهم (في) على أنها للظرفية الحسية، وقد يكونان معنويين مثل قوله سبحانه : " وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ"[2]، وقد يكون المظروف جسما نحو قوله تعالى : " قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ"[3] ، وقد يكون الظرف جسما كما في قوله جل ثناؤه : " فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ"[4].

والمعنى في الأول حقيقي، وفي الثاني والثالث والرابع مجاز.

---

(1) الآية ٤١ من سورة المرسلات.
(2) من الآية ١٧٩ من سورة البقرة.
(3) الآية ٦٠ من سورة الأعراف.
(4) من الآية ١٠ من سورة البقرة.

وتجئ (في) بمعنى (مع) كقوله تعالى : " وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ"[١] أي جعلنا معه تسع آيات، وقوله سبحانه : " فَادْخُلِي فِي عِبَادِي"[٢] أي مع عبادي.

وتأتي بمعنى (على) مثل قوله عز حكمه : " حَتَّى إذا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ"[٣] بدليل قوله سبحانه : " فَإذا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ"[٤] وكذلك قوله عز وجل : " وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ"[٥] أي : على جذوع النخل لما في الكلام من معنى الاستعلاء ، وجعل بعضهم الظرفية أساسا للمعنى، لأن الجذع للمصلوب كالقبر للمقبور وتأتي بمعنى (إلى) نحو قوله سبحانه : " فَتُهَاجِرُوا فِيهَا"[٦]. وكذلك قوله جل شأنه : " فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ"[٧].

وتأتي بمعنى (من) كما في قوله تعالى : " وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا".[٨]

إلى :

المعنى الأصلي لها هو انتهاء الغاية:

وقد تأتي بمعنى (مع) كقوله تعالى : " مَنْ أَنْصَارِي إلى اللَّهِ"[٩] وقوله عز حكمه : " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوَالِكُمْ"[١٠].

وقيل يرجع ذلك إلى معنى الانتهاء فالمعنى – في الآية الأولى – من يضيف نصرته إلى نصرة الله ؟ أي : من أنصاري مضافا إلى الله، والمعنى– في الأخرى -: ولا تضيفوا أموالكم إلى أموالهم ، وكنى عنه

---

(١) من الآية ١٢ من سورة النمل.
(٢) من الآية ٣٠ من سورة الفجر.
(٣) من الآية ٢٢ من سورة يونس.
(٤) من الآية ٢٨ من سورة المؤمنون.
(٥) من الآية ٧١ من سورة طه .
(٦) من الآية ٩٧ من سورة النساء.
(٧) من الآية ٩ من سورة إبراهيم.
(٨) من الآية ٨٩ من سورة النحل.
(٩) من الآية ٥٢ من سورة آل عمران ومن الآية ١٤ من سورة الصف.
(١٠) من الآية ٢ من سورة النساء.

بالأكل كما قال سبحانه : " لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ"[1] أي : لا تأخذوا.

ويترتب على ذلك خلاف في حكم ما يقع بعدها، هل يدخل في حكم ما قبلها أو لا على مذاهب :

أحدها: من قال أنها لانتهاء الغاية – ولم يجعلها بمعنى مع – لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها إلا مجازا ، لأنها تعدل على غاية الشئ ونهايته التي هي حده، وما بعد الحد لا يدخل في المحدود كما نرى ذلك واضحا في قوله تعالى : " ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ"[2] وفي قوله تعالى : في آية الوضوء – – (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ).

الآية تدل على وجوب الغسل إلى المرفق ، ولا ينبغي وجوب غسل المرفق لأن الحد لا يدخل في المحدود – فيما إذا جعلت اليد لما دون المرفق – ولكن إذا غسل لم يكن ذلك ممنوعا أو مؤثما، كما نقول : سرت إلى الكوفة فهذا لا يقتضى دخولها لكنها لا ينفي للدخول. فقد يكون المتكلم قد دخلها فعلا.

الرأي الثاني:

الذي يقول أنها بمعنى (مع) يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها ولا يخرج إلا مجازا، وقد استدل أصحاب هذا الرأي لذلك بآية الوضوء المذكورة، فتدخل المرافق في الغسل.

ومنشأ الخلاف في هذه الآية أن (إلى) حرف مشترك يكون لمعنى انتهاء الغاية وللمعية ، وتبعا لاطلاق اليد في كلام العرب، فهي تطلق على معان: على الكفين فقط، وعلى الكف والذراع والعضد، فمن فهم من(إلى) الغاية ومن اليد ما دون المرفق لم يدخل المرفق في الغسل، ومن فهم من (إلى) المعية ومن اليد مجموع الثلاثة أوجب دخول المرفق في الغسل.

([1]) من الآية ١٨٨ من سورة البقرة.
([2]) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

ويرى بعض العلماء أن المرفق واجب الغسل عند أصحاب الرأيين السابقيين جميعا سواء كانت (إلى) للغاية أو بمعنى (مع) ، ذلك أن لليد تشمل العضد – عند العرب – والمرفق هو الموضع الذي يتكئ الانسان عليه في رأس العضد ، فيدخل في الغسل ولا يجب في الغسل أكثر منه.

الرأي الثالث :

أنها مشتركة فيهما لوجود الدخول وعدمه، فإن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزءا كالمرافق دخل وإلا فلا ، فقد يدخل نحو (وأيديكم إلى المرافق) : وقد لا يدخل نحو (ثم أتمو الصيام إلى الليل).

عن:

تفيد معنى تجاوز أمر من المتحدث عنه إلى غيره كأن تقول : أطعمته عن جوع فقد أزلت عنه الجوع، وجعلته يتجاوز المتحدث عنه إلى غيره، ورميت عن القوس أي : طرحت السهم عنها، وتقول : أخذت العلم عن فلان، فقد تلقيت العلم عن الأستاذ فصار المنتقل عنه إليك.

ومنه قوله تعالى : "لْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ"[1] لأنهم إذا خالفوا أمره بعدوا عنه وتجاوزوه.

وتأتي بمعنى الباء كقوله سبحانه : " وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى"[2]، فنفي عنه النطق في حال كونه متلبسا بالهوى، وهو صحيح.

وبعضهم يجعل (عن) على بابها، ولكنه غير مقبول لأنه حينئذ فنفي عنه النطق في حال كونه متلبسا بالهوى، وهو صحيح.

حال كونه متلبسا بالهوى، وهو فاسد.

وتأتي بمعنى (على) كقوله تعالى " وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ" [1]، وقوله عز وجل: " إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي"[2] أي قدمته عليه.

---

(1) من الآية ٦٣ من سورة النور.
(2) الآية ٣ من سورة النجم.

ويقول أبو عبيدة-فيما حكاه الرماني – أن أحببت من أحب البعير أحبابا: إذا برك فلم يقمن فأحببت بمعنى تثبطت عن ذكر ربي.

وتأتي بمعنى (من) كقوله تعالى :" وهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ"[٣]، وقوله : " أولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا"[٤] أي : منهم بدليل قوله: " فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ"[٥].

وتأتي بمعنى (بعد) كقوله جل شأنه : " عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ"[٦] أي : بعد قليل، وقوله سبحانه : " يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ"[٧] ، وقوله " لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ"[٨].

على :

تستعمل حقيقة في معنى الاستعلاء كقوله تعالى: " وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ"[٩] أو مجازا نحو قوله سبحانه : " وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ"[١٠].

وتأتي بمعنى الباء كقوله جل ثناؤه : " حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ"[١١] وهي قراءة أبى بالباء.

وبمعنى (من) كقوله جل وعلا : " كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا"[١٢].

أي : من ربك ، وقوله عز وجل : " مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَولَيَانِ"[١] أي منهم ، وقوله سبحانه :" إذا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ"[٢] أي : منهم .

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة محمد.
(٢) من الآية ٢٣ من سورة ص.
(٣) من الآية ٢٥ من سورة الشورى.
(٤) من الآية ١٦ من سورة الأحقاف.
(٥) من الآية ٢٧ من سورة المائدة.
(٦) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.
(٧) من الآية ١٣ من سورة المائدة.
(٨) الآية ١٩ من سورة الانشقاق .
(٩) الآية ٢٢ من سورة المؤمنون.
(١٠) من الآية ١٤ من سورة الشعراء.
(١١) من الآية ١٠٥ من سورة الأعراف.
(١٢) من الآية ٧١ من سورة مريم.

وبمعنى (في) كقوله سبحانه : " وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا"[٣] وكقوله : " وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ"[٤] أي : في ملك سليمان أو في زمن سليمان أي : زمن ملكه.

وبمعنى اللام كقوله جل شأنه : " وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ"[٥]

وقد تأتي للمصاحبة بمعنى (مع) كقوله تعالى : " وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ"[٦] وقوله سبحانه : " وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ"[٧].

من :

تأتي لابتداء الغاية إذا كان في مقابلتها (إلى) التي للانتهاء في المكان مثل قوله تعالى : " سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى"[٨] ، وما ينزل منزلة المكان مثل قوله تعالى: " إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ"[٩]، وبكونه في الزمان مثل قوله تعالى: "مِنْ أولِ يَوْمٍ"[١٠]، وقوله (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) [١١] وبكونه في المعنى مثل زيد أفضل من عمرو لأن معناه زيادة الفضل على عمرو وانتهاؤه في الزيادة إلى زيد.

وتأتي للتبعيض ، ولها علامتان: أن يقع البعض موقعها ، وأن يعم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت . كقوله تعالى: " حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ"[١٢] ، جاء في مصحف ابن مسعود (بعض ما تحبون)، وكذلك قوله سبحانه : "

---

(١) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة.
(٢) من الآية ٢ من سورة المطففين.
(٣) من الآية ١٥ من سورة القصص.
(٤) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.
(٥) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.
(٦) من الآية ٦ من سورة الرعد.
(٧) من لاية ١٧٧ من سورة البقرة.
(٨) من الآية الأولى من سورة الاسراء.
(٩) من الآية ٣٠ من سورة النمل.
(١٠) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.
(١١) من الآية ٤ من سورة الروم.
(١٢) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران.

مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ"[1] ، وقوله : "إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي"[2] ، فإنه كان نزل ببعض ذريته ، وقوله عز حكمه : " وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ"[3] ، فهي للتبعيض بدليل قوله تعالى : (وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ) [4] وقوله ، " قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِم"[5] فهي للتبعيض لأن النظر يكون عن تعمد وغير تعمد ، والنهي إنما يقع عن نظر العمد فقط ، ولهذا عطف عليه: " ويحفظوا فروجهم" من غير إعادة (من) ، لأن حفظ الفروج واجب مطلقا، ولأنه يمكن التحرز منه، ولا يمكن في النظر لجواز و قوعه اتفاقا، وقد يباح للخطبة ، وللتعليم ونحوهما وقال الأخفش (من) هنا زائدة ، والأصل : يغضوا أبصارهم.

وكذلك قوله عز حكمه : " وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ"[6] ، يعني بعضا من كل نوع لأن الله تعالى وعد أهل الجنة أن يكون لهم فيها كل نوع من أجناس الثمار مقدار ما يحتاجون إليه وزيادة. ولم يجعل جميع الذي خلقه الله من الثمار عندهم، بل عند كل منهم من الثمرات ما يكفيه وزيادة على كفايته ، وليس المعنى على أن جميع الجنس عندهم حتى لم تبق معه بقية. لأن في ذلك وصف ما عند الله بالتناهي.

وهنا سر لطيف فقد خاطب المولى سبحانه المؤمنين بقوله : " يأيها الذين آمنوا" إلى قوله : (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) [7] وفي جانب الكفار يقول : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) [8] (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) [9] ، فوعد الكفار مغفرة بعض ذنوبهم بشرط الإيمان لا مطلقا وهو غفران لا يتناول مظالم العباد.

---

(1) من الآية ١٥٣ من سورة البقرة.
(2) من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.
(3) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام.
(4) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.
(5) من الآية ٣٠ من سورة النور.
(6) من الآية ١٥ من سورة محمد.
(7) الآيتان ٧٠،٧١ من سورة الأحزاب.
(8) من الآية ٤ من سورة نوح.
(9) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

وتكون (من) لبيان الجنس ولها علامتان أن يصح وضع الذي موضعها . وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها.

ومثالها قوله تعالى : " فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوثَانِ"[١] فمن لبيان الجنس، أي: اجتبوا الرجس الذي هو الأوثان فهي راجعة إلى معنى الصفة.

وكذلك قوله تعالى : " وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ"[٢] فقوله: (منكم) أي : الذين هم أنتم لأن الخطاب للمؤمنين فلهذا لم يتصور فيها التبغيض.

وقد وردت آيات قرآنية تتكرر فيها (من) وتتنوع معانيها فتكون أحداها لابتداء الغاية والأخرى للتبعيض، والثالثة لبيان الجنس كقوله تعالى : " وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ"[٣]، فالأولى لابتداء الغاية لأن ابتداء الإنزال من السماء، والثانية للتبعيض أي بعض جبالها، والثالثة لبيان الجنس، لأن الجبال لا تكون بردا وغير برد.

وكذلك قوله تعالى:" مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ"[٤] فالأولى للبيان لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون، والثانية للتبعيض – أو زائدة – والثالثة لابتداء الغاية.

وتأتي بمعنى الباء كقوله سبحانه : " يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ"[٥]، أي بطرف، وكذلك قوله تعالى: " يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ"[٦] ، أي بأمر الله.

وبمعنى (في) كقوله عز حكمه : " إذا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ"[٧] .

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحج.
(٢) من الآية ٥٥ من سورة النور.
(٣) من الآية ٤٣ من سورة النور.
(٤) من الآية ١٠٥ من سورة البقرة.
(٥) من الآية ٤٥ من سورة الشورى.
(٦) من الآية ١١ من سورة الرعد.
(٧) من الآية ٩ من سورة الجمعة.

وبمعنى (عن) نحو قوله جل شأنه: " فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ"[١]، وقوله: " يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا"[٢].

وبمعنى (على) مثل قوله تعالى : " وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ"[٣] أي على القوم، وجعل ذلك بعضهم على معنى التضمينن أي : منعناه منهم بالنصر.

وتأتي للتعليل بمعنى اللام نحو قوله عز وجل : " مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا"[٤].

وبمعنى (عند) كقوله " لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أولَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ "[٥].

حروف العطف

الواو – الفاء – ثم – أو

الواو العاطفة:

" العطف هو أصل استعمالها، وهي تشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب والحكم، وهي لمطلق الجمع على الصحيح، ولا تدل على أن الثاني بعد الأول ، بل قد يكون كذلك، وقد يكون قبله ، وقد يكون معه.

فمن الأول – الذي يدل على أن الثاني بعد الأول – قوله تعالى: " إذا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا (١) وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا"[٦] فالإخراج متأخر عن الزلزال ، وذلك معلوم من قضية الوجود لا من الواو.

ومن الثاني – الذي يكون فيه الثاني قبل الأول – قوله سبحانه : " وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ"[٧] والركوع قبل السجود، ولم ينقل أن شرعهم كان مخالفا لشرعنا في ذلك.

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الزمر.
(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء.
(٣) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.
(٤) من الآية ٢٥ من سورة نوح.
(٥) من الآية ١٠ من سورة آل عمران.
(٦) الآيتان ١، ٢ من سورة الزلزلة.
(٧) من الآية ٤٣ من سورة آل عمران.

وكذلك قوله عز حكمه : " سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ"[1] فالأيام – هنا – قبل الليالي . إذ لو كانت الليالي قبل الأيام كانت الأيام مساوية لليالي، وأقل. ولو كان الأمر على الترتيب لقال : سبع ليال وستة أيام أو سبعة أيام. وأما (ثمانية) فلا يصح على جعل الواو للترتيب.

وتكون للإباحة نحو قوله عز وجل : " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ" الآية[2] فأنت مخير في دفع الصدقات لأي من هؤلاء أو لهم جميعا، وبهذا أخذ الإمام مالك.

الفاء العاطفة:

معناها الترتيب، فيكون ما بعدها حاصلا بعد الذي قبلها، والتعقيب أي أن الثاني (المعطوف) حصل بعد الأول (المعطوف عليه) من غير مهلة زمنية.

مثال ذلك قوله تعالى: " فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ"[3].

وتأتي للدلالة على تفاوت المراتب مثل قوله تعالى : " وَالصَّافَّاتِ صَفًّا (١) فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا (٢) فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا "[4] فرتبة الصف قبل رتبة الزجر، ورتبة الزجر قبل رتبة التلاوة.

وقد يأتي نص يفهم منه ظاهرا عدم الترتيب يجعل المعطوف حادثا قبل المعطوف عليه كقوله تعالى : " وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا"[5] قال بعضهم أنها لا تفيد الترتيب كالواو – هنا – والتقدير – على التقديم والتأخير – فجاءها بأسنا فأهلكناها.

وأول علماء المباحث القرآنية ذلك على أن (أهلكناها) مسبب حذف سببه والتقدير: أردنا إهلاكها ، أو قاربنا إهلاكها ، كقوله تعالى : " فَإِذَا قَرَأْتَ

---

(1) من الآية ٧ من سورة الحاقة.
(2) الآية ٦٠ من سورة التوبة.
(3) من الآية ٣٦ من سورة البقرة.
(4) الآيات ١-٣ من سورة الصافات.
(5) من الآية ٤ من سورة الأعراف.

الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ"[1]، أي أردت قراءة القرآن . فاكتفى بالسبب عن المسبب.

وقال بعضهم أنها تأتي للعطف مع مهلة زمنية كقوله تعالى :" ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا"[2] . فلاشك أن بين كل مرحلة وأخرى فترة زمنية وكذلك قوله عز وجل : " وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى (٤) فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى"[3] فبين الإخراج والفناء مدة زمنية، فالفاء هنا بمعنى (ثم) لتراخى معطوفها.

وأجيب عن ذلك بأن للخلق عدة مراحل يقتضى كل منها زمنا، و نحن لا ننظر إلى طول زمن المرحلة، وإنما ننظر إلى تعاقب المراحل الخاصة بخلق الانسان بعضها أثر بعض، فكأننا ننظر إلى نهاية زمن كل مرحلة، وبدء المرحلة التي تليها، فهي بلا مهلة، فلا تخرج الفاء عن بابها ، وهو إفادتها التعقيب.

وقد جاء وصف المراحل في آية أخرى معطوفة بـ (ثم) وهي قوله تعالى : "ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ"[4] فعطف الكل بـ (ثم) ملاحظا أول زمن كل مرحلة في المعطوف عليه، فتكون المدة قد طالت بين بدء كل مرحلة ونهايتها وانتقالها إلى المرحلة التي بعدها فتتحقق المهلة مما يسوغ العطف بـ (ثم).

وبهذا يزول التناقض الظاهرى بأن المخبر عن مراحل خلق الانسان وقد عطفها في إحدى الآيتين بالفاء – وهي للتعقيب – وفي الأخرى بـ (ثم) وهي للمهلة.

وكذلك قوله تعالى: " ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"[5]، وقوله تعالى في آية أخرى: " ثُمَّ إليه مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"[1]

---

(1) الآية ٩٨ من سورة النحل.
(2) من الآية ١٤ من سورة المؤمنون.
(3) الآيتان ٤، ٥ من سورة الأعلى.
(4) من الآية ٥ من سورة الحج.
(5) من الآية ٧ من سورة الزمر.

فالمولى سبحانه يبين بقوله " ينبئكم" أن المحاسبين بعد البعث – أمة محمد ﷺ ثم الأمم الأخرى.

ونسب الفعل وهو الحساب إلى الجميع من باب نسبة الفعل إلى الجماعة إذا صدر عن بعضهم.

وقد عطف بالفاء – في الآية الأولى – مع وجود مهلة زمنية بين البعث والحساب – حملا على أول المحاسبين – وهم أمة محمد ﷺ لقربهم من زمن البعث، ويقال أيضا: أن للفاء دلالة على بعض التراخى لكن (ثم) أشد تراخيا.

وقد تفيد الفاء معنى السببية مع العطف نحو قوله تعالى " فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ"[٢] وقوله سبحانه : " فَتَلَقَّى آَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ"[٣].

ثم : للترتيب مع التراخى زمنيا كقوله تعالى : " وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا"[٤] فالمعنى : ابتدأنا خلقكم، لأن الله تعالى خلق آدم من تراب ثم صوره، وابتدأ خلق الانسان من نطفة ثم صوره.

وتأتي لترتيب الأخبار لا الترتيب المخبر عنه كقوله تعالى : " فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ"[٥] ، وقوله تعالى: " وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إليه"[٦] وقيل أن (ثم) – هنا – بمعنى الواو.

وتأتي – كثيرا – لبيان تفاوت ما بين رتبتين أو صفتين في قصد المتكلم من غير قصد مهلة زمنية ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله وأنه لو انفرد لكان كافيا فيما قصد فيه، ولا يقصد في هذا ترتيب زمني بل تعظيم الحال فيما عطف عليه. وتوقعه وتحريك النفوس لاعتباره" وهذا كقوله سبحانه : "

---

(١) من الآية ٦٠ من سورة الانعام.
(٢) من الآية ١٢ من سورة القصص.
(٣) من الآية ٣٧ من سورة البقرة.
(٤) من الآية ١١ من سورة الأعراف.
(٥) من الآية ٤٦ من سورة يونس.
(٦) من الآية ٩٠ من سورة هود.

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ"[1].

وهنا يريد المولى سبحانه أن يبين التفاوت بين رتبتي فعلين مع السكوت عند رتبتي الفاعل لكل منهما فـ (ثم) هنا لتفاوت مرتبة الخلق والجعل التي هي منسوبة لله سبحانه، ورتبة العدل المنسوبة للكفار، مع السكوت عن منزلة الخالق الجاعل، ومنزلة هؤلاء الذين عدلوا وكفروا ، وقال بعض العلماء أنها دخلت لبيان بعد ما بين الكفر وبين خلق السموات والأرض، وقيل: أن فيها أيضا قصد التعجب.

وكذلك قوله تعالى: " فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ" إلى أن قال " ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آَمَنُوا"[2].

دخلت (ثم) لبيان تفاوت رتبة لفت والاطعام من رتبة الإيمان في الوقت لأن الإيمان هو السبق المقدم على غيره، وفيها زيادة تعرض لوصف المؤمنين " وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ"

وعلى ذلك آيات كثيرة كقوله تعالى : " وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى"[3] وقوله سبحانه : " ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيم حَنِيفًا"[4]. فـ (ثم) فيها من تعظيم منزلة النبى صلى الله علية وسلم. وإجلال محله. والإيذان بأنه أولى وأشرف ما أوتي خليل الله إبراهيم من الكرامة. وأجل ما أوتي من النعمة أتباع رسول الله صلى الله عليه و سلم في ملته.

ويرى بعض الناس أن (ثم) لا تفيد الترتيب ولا التراخى بل تكون لمطلق الجمع كالواو ومثلوا لذلك بالآيات السابقة مؤولين لها.

ففي الآية الأولى – خلق آدم والأمر بسجود الملائكة له كان قبل خلقنا فالمعنى . وصورناكم وقلنا.

---

(1) الآية الأولى من سورة الأنعام.
(2) الآيات ١١-١٧ من سورة البلد.
(3) الآية ٨٢ من سورة طه.
(4) من الآية ٢٣ من سورة النحل.

وفي الآيتين الثانية والثالثة (ثم) بمعنى الواو.

وفي الآية الرابعة: الإيمان أسبق من الإطعام والصدقة.

وفي الآية الخامسة: الاهتداء سابق للمغفرة.

وفي الآية السادسة: الرسول ﷺ متأخر عن الرسل الآخرين:

لكننا نقول : أن الأولى أن تحمل الآيات والتراخي – حقيقة في الآية الأولى – وعلى تفاوت المراتب في الآيات التالية، و (ثم) على بابها.

أو : تأتي لمعان أهمها:

الإباحة : نحو قوله تعالى: " فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أو صَدَقَةٍ أو نُسُكٍ"[1] وقوله على حكمه : " فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أوسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أو كِسْوَتُهُمْ أو تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ"[2] وذلك لأن المراد الأمر بأحدها رفقا بالكاف فلو أتى بالجمع لم يمنع منه لأنه أفضل.

ومثله قوله تعالى : " وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أو بُيُوتِ آبَائِكُمْ"[3] الآية وقوله عز حكمه :" مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا" إلى أن قال : " أو كَصَيِّبٍ"[4] الآيات فتمثيل المنافقين مباح أن شبهتهم بأي النوعين، وكذلك قوله سبحانه :" ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أو أَشَدُّ قَسْوَةً"[5] يعنى أن شبهت قلوبهم بالحجارة فصواب أو بما هو أشد فصواب.

التخيير : كقوله تعالى: " فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أو سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ"[6] التقدير فاعل ، كأنه خبر على تقدير الاستطاعة أن يختار أحد الأمرين، لأن الجمع بينهما غير ممكن والفرق بين التخيير والإباحة أن التخيير فيما أصله المنع، ثم يرد الأمر بأحدهما لا على

---

(1) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.
(2) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.
(3) من الآية ٦١ من سورة النور.
(4) الآيتان ١٧-١٩ من سورة البقرة.
(5) من الآية ٧٤ من سورة البقرة.
(6) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

التعيين، ويمتنع الجمع بينهما ، وأما الإباحة فإن يكون كل منهما مباحا، ويطلب الإتيان بأحدهما ، ولا يمتنع من الجمع بينهما.

وإنما يذكر بـ (أو) لئلا يوهم أن الجمع بينهما هو الواجب لو ذكرت الواو.

وإذا أتى النهي عن الإباحة جاز صرفة إلى مجموعهما، وهو ما كان يجوز فعله. أو إلى أحدهما وهو ما تقتضية (أو).

ومما صرف إلى المجموع وإلى كل منهما قوله تعالى: " وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أو كَفُورًا"[1] قيل: أن (أو) هنا بمعنى الواو لأنه لو انتهي عن أحدهما لم يعد ممتثلا بالانتهاء عنهما جميعا.

وقيل : (أو) على معنى التخيير ، والنهي عام بالصورة المطلقة سواء كانت الطاعة لواحد منفرد الآثم أو الكفور أو لهما معا، وفهم العموم ومن وقوع الفكرتين (آثما أو كفورا) في سياق النهي الداخل عليهما، لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهي عنهما، وفضلت (أو) دون الواو لئلا يتوهم أن النهي عن طاعة من اجتمع فيه الوصفان.

وتأتي بمعنى الواو مثل قوله تعالى: "لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أو يَخْشَى"[2] وقوله سبحانه: " لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أو يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا"[3] وقوله: " فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا (٥) عُذْرًا أو نُذْرًا"[4] وعليه قال الإمام الشافعي في قوله تعالى : " إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا"[5] الآية أن " أو " – هنا – بمعنى الواو.

٣- من بحوث الدلالة عند العرب:

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة الانسان.

(٢) من الآية ٤٤ من سورة طه.
(٣) من الآية ١١٣ من سورة طه.
(٤)من الآية ٥-٦ من سورة المرسلات .
(٥) من الآية ٣٣ من سورة المائدة.

نتناول هنا بالبحث بعض قضايا الدلالة ودراسة العرب لها لنبرهن على عمق الدراسة العربية وأصالتها في هذا الجانب المهم من الدراسة اللغوية، ونعرض قضيتين اثنتين هما (الاعراب) و (الاشتراك والتضاد والترادف).

قضية الاعراب

وجود الاعراب في الساميات:

النظر في الساميات[1] يؤكد أن الاعراب كان موجودا في هذه الفصيلة اللغوية (الفصيلة السامية) إلا أنه فقد من معظمها على مر العصور، وقد بقيت منه بقايا في بعض فروعها.

يقول المستشرق برجستراسر (أن الاعراب سامي الأصل تشترك فيه اللغة الأكدية، وفي بعضه اللغة الجبشية، ونجد آثارا منه في غيرها).

ففي الأكدية[2] – كالعربية – تستخدم علامات الاعراب.

فالمفرد: يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة.

والمثنى: تقع في آخره ألف ونون – في حالة الرفع – وفي حالتي النصب والجر ينتهي في البابلية بياء ونون، وفي الأشورية بحركة إمالة متطورة عن الياء المفتوح ما قبلها، والنون.

وجمع المذكر السالم: يقع في آخره وأو مد (ضمة طويلة) رفعا أما في حالتي النصب والجر فتستعمله البابلية بياء مد (كسرة طويلة). وتستعمله الأشورية بحركة إمالة طويلة كالسابقة.

وجمع المؤنث السالم: يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة كالعربية.

---

(1) حظى بالاعراب بعض اللغات الأوربية كاليونانية، واللاتينية، والألمانية، بيد أن معظم لغات أوربا الحديثة تخلو منه الآن فلا مميز فيها بين الرفع والنصب والجر وإنما يقوم مقامها الحاق أدوات خاصة بذلك معظمها فيها بين الرفع والنصب والجر وإنما يقوم مقامها الحاق أدوات خاصة بذلك معظمها من حروق الجر أو بتقديم الألفاظ وتأخيرها على نحو ما يحدث في عاميتنا الآن.
جرجى زيدان: الفلسفة اللغوية ص ١٣٢ وانظر العقاد: اللغة الشاعرة ص ٢٢ وابن خلدون. المقدمة ص ٦٥٠.

(2) البابلية، والأشورية، وتبدأ نصوصها في القرن الثلاثين ق. م.

وفي الحبشية[1] ينصب المفعول به ونظائره بالفتحة. ويحرك المضاف بالفتحة كذلك، وهي حالة غريبة لا توجد في غيرها من اللغات السامية.

وتظهر بقايا الاعراب – كذلك – في الأوجاريتية[2] وهي تتبع نظاما أبجديا لا تظهر فيه الحركات إلا مع الهمزة ، فإذا وقعت آخرا ظهرت في صورة الضمة حال الرفع ، وفي صورة الفتحة حال النصب. وفي صورة الكسرة حال الجر.

وفي النبطية – التي عرفت العلاقة بينها وبين العربية – وجدت بعض مظاهر الاعراب ، وبدا ذلك من النقوش التي عثر عليها، ويذكر المستشرق الألمانى (نولدكة) أن النبط كانوا يستعملون الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر، ويؤكد ليتمان أن النبطية كانت تختلف فيها أواخر الكلمات بحسب مواقعها الاعرابية.

وفي العبرية بقايا اعرابية تظهر في مواضع منها المفعول به ويبدو أن علامة النصب في العبرية القديمة كانت (الفتحة الطويلة) التي نشأت عنها هاء متطرفة تذكر في أواخر الكلمات، وتشبه الألف اللينة، ويظهر ذلك واضحا في الاسم المنصوب بنزع الخافض، وفي أواخر الظروف المنصوبة مثل Laila بمعنى (ليل) و Atta بمعنى (حتى) وكذلك في المصدر الذي يناظر المفعول المطلق في العربية، إلا أنه وفق القواعد العبرية تأتي بعد (الفتحة الطويلة) ميم زائدة (ما يسمونه التمييم ويقابله التنوين في العربية) فيقال مثلا: Uomam بمعنى (يوما) و Hattam وتعنى (مجانا) ونلمح آثارا في العبرية ترشد إلى أن الضمة ، والكسرة كانتا علامتين إعرابيتين فيها.

وجوده في العربية:

---

(1) هي لغة الموجة السامية التي هاجرت من جنوب الجزيرة العربية، وأقامت لها مملكة في شمال الحبشة كانت عاصمتها (أكسوم) في القرن الأول الميلادى.

(2) من الفرع الكنعانى، وهي لغة مدينة أوجاريت شمال اللاذقية وتعرف الآن برأس شمرة ، وكانت تقوم فيها مظاهر العمران البشرى في القرن التاسع عشر ق. م وانتهت حياتها في القرن الثالث عشر ق. م.

أما العربية فيكاد يجمع العلماء على أن الاعراب ظاهرة لغوية اتسمت بها من قديم الزمان ومنذ نشأتها.

ويقول المستشرق يوهان فك: أن العربية الفصحى قد احتفظت في ظاهرة التصرف الاعرابى بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية باستثناء البابلية القديمة قبل عصر نموها – وازدهارها الأدبي[1].

ويقول الدكتور السامرائى: وقد احتفظت اللغة العربية الفصيحة بظاهرة الاعراب، وهي من صفات العربية الموغلة في القدم.

وبعض الباحثين اللغويين كانوا يخضعون البحث اللغوي – منذ زمن غير قصير للنظرية القائلة بأن اللغات تمر بحالات ثلاث على التتابع.

١- حالة العزل.
٢- حالة الالصاق.
٣- حالة الاعراب.

وكان من المسلم به أن كل لغة من اللغات المعروفة كانت على إحدى هذه الحالات الثلاث وفقا لمرحلة التطور التي عرفناها فيها[2].

ونقل ابن جني رأيا عن أبي الحسن أجاز فيه أن تكون الكلمات المبنية قد كانت قديما معربة، فلما كثرت غيرت، وأجاز مع ذلك أنهم ابتدأوا بناءها لأنهم علموا أنه لابد من كثرة استعمالها على حد قول الشاعر:

رأي الأمر يفضى إلى آخر فصير آخره أولا

وقد رجح ابن جني أنهم ابتدأوا بناءها لأنه أدل على حكمتها، وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها[1].

---

(١) العربية ص ٣ وجاء في التاريخ القديم أن اللغة التي انتشرت في المملكة البابلية قبل زمن حمورابي بعشرين قرنا أو أكثر كانت ذات حركات للاعراب، وأنها قضت أكثر من الفي عام وهي ذات حياة في سجلات الحكومة ودواوينها وعلى ألسنة العلية من القوم. انظر : أحمد رضا العاملى: مولد اللغة ص ٧٨.
(٢) فندريس : اللغة ص ٤٢٣.

والنظرة التطورية إلى اللغة لا تقبل بحال أن نعد ظاهرة الاعراب في العربية وجدت هكذا دفعة واحدة، فالطبيعى أن الاعراب لم يصل إلى هذه الدرجة الدقيقة المنظمة في العربية إلا على مراحل ودرجات لابد أنه بسيطا ، كما هو الحال عند أخواتها.

ولعل كثيرا من الألفاظ التي تعربها العربية الآن كانت في وقت ما مبنية، ثابتة أواخرها على حركة واحدة، أو على سكون، أقصد أن الاعراب لم يكن مطردا على أواخر الألفاظ المعربة، وعلى النحو الذي نراه الآن[٢].

وهذا الرأي ربما استمده قائلة مما ذكره فندريس وما رواه ابن جنى في خصائصه فيما تقدم.

وقد يصح هذا القول في عصوره نشأة العربية أما بعد اكتمالها على ألسنة أهلها فقد اتصفت بالاعراب الكامل سليقة ، وطبعا.

ويرى بعض الباحثين المحدثين – كالدكتور إبراهيم أنيس – أن الاعراب كان من خصائص اللغة النموذجية، فظاهرة الاعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعا – كما يقول النحاة – بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس وخطابهم[٣].

ويوافقه الأستاذ عبد المجيد عابدين بعض الموافقة حين يقول : أن العربي كان إذا عاد إلى بيئته أو بيته عاد إلى لهجته الدارجة هذه اللهجات الدارجة لم تكن في أغلب الظن معربة اعراب لغة قريش، وكان الاعراب

---

(١) ابن جني : الخصائص ٣١/٢ وقد ذكر أبو القاسم الزجاجي أن الخلاف واقع قديما في الاعراب هل نطقت به العرب في أول تبلبل ألسنتها؟
فقيل: هكذا نطقت به في أول وهلة، ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم أعربته، وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت به أو لا غير معرب، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته فتتكلم به . انظر الايضاح: ص ٦٧ -٦٩.
(٢) عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربى ص ٣٤-٣٧.
(٣) د. أنيس : من اسرار اللغة ط ٣ ص ١٨٩، ١٩٠.

في هذه اللهجات بسيطا، وهي تذكرنا على كل حال باللهجات العربية الحديثة[١].

ويتفق د. أنيس وعابدين في القول بأن النحويين اخترعوا بعض قواعد الاعراب ، فالدكتور أنيس يجعل الاعراب قصة يقول عنها: ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متنأثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجرى، أو أوائل الثاني على يد قوم من صناع الكلام[٢].

ثم يقول : والنحويون ابتكروا في اللغة أصولا، وقواعد رغبة منهم في اطراد الاعراب، وانطباقة على كل أسلوب[٣].

وقد نما نفوذ النحاة على مرور الأيام ، وأصبح الكتاب والقراء يعرضون عليهم بضاعتهم ، فلما أجازوه منها تقبله الناس قبولا حسنا، وأصبح النحوى يشرع لهم ، ويقنن ، ويحل ، ويحرم ، لا يتورع عن تخطيئ أفصح الفصحاء، أو تجريح أبلغ البلغاء متى انحرف عن أصول النحو، وقوانينه الاعرابية[٤].

نرى من كل هذا أن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الاعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب، وفرضوها على الفحول من الشعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات[٥].

والأستاذ عابدين لا ينكر كذلك أثر النحاة في ابتكار بعض ظواهر الاعراب، وفي إجراء القياس على بعض نماذجها راغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة[٦].

---

(١) عبد المجيد عابدين: المدخل ص ٤٣.
(٢) د. أنيس : من اسرار اللغة ص ١٨٣.
(٣) المصدر السابق ص ١٨٤.
(٤) المصدر السابق ص ١٩٤.
(٥) المصدر السابق ص ١٩٦.
(٦) عبد المجيد عابدين: المدخل ص ٣٩.

وقد ادعى الدكتور أنيس أن النحاة العرب قد اخترعوا قواعد الاعراب على نظام النحو في اللغات الأخرى " كاليونانية – مثلا – ففيها يفرق بين حالات الأسماء التي تسمى Cases ويرمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة، وكأنما قد عز على النحاة ألا يكون في العربية أيضا مثل هذه الـ Cases فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول اعرابية قالوا عنها : أنها حركة اعراب. وفي غير ذلك سموها حركة أتى بها للتخلص من التقاء الساكنين"[١].

ومن هذا يتلخص أن الدكتور (أنيس) ومن تابعه يدعون أن الاعراب لم يكن في لهجات التخاطب عند العرب القدماء، وأن بعضه اخترع لطرد القواعد، وانسجامها.

وربما كان هذا القائل تابعا في رأيه – بأن الاعراب لم يكن مراعى في اللهجات الدارجة – للأستاذ (marcel Cohen) الذي يقول: أن هذه القواعد المتشعبة الدقيقة وخاصة قواعد الاعراب لم تكن مراعاة إلا في اللغة الفصيحة الأدبية لصعوبتها على اللهجة الدارجة[٢].

وقد بنى هؤلاء رأيهم على اللهجات العامية في العصر الحاضر في خلوها من الاعراب ، وعلى أن الاعراب صعب[٣].

---

(١) د. انيس : من أسرار اللغةص ٢٩.

(٢) د. السامراتى: دراسات في اللغة ص ١٦ و د. الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ١٢٧.

(٣) ظهرت – منذ مطلع هذا القرن – بناء على ذلك – دعوات هدامة تحبذ استعمال العاميات في الأقطار العربية، ونبذ الفصحى، وتعدت ذلك إلى ترك الحروف العربية واستعمال الحروف اللاتينية، وقد قادها المستشرقون ومن سار على دربهم من العرب.
يقول المستشرق الفرنسى ماسنيون: (أن إهمال الاعراب ييسر تعليم اللغة العربية على الأجانب، ويكون في الوقت نفسه تجديدا يليق بمؤسسة المجمع). (ويقصد المجمع العلمى العربى بدمشق، وكان عضوا فيه). ويقول بعض المتشبهين بهم: (على أن في مراعاة قواعد النحو من الحاق علامات الاعراب بالجمل التي تتألف منها أحاديثنا، ومحاوراتنا تفريطا في الوقت، وتضييعا له، وفي عدم مراعاتها توفيرا للوقت وحرصا عليه).
ومع ذلك فشلت هذه الدعوة الهدامة كما فشل ما انبنى عليها من الدعوة إلى العامية، فقد تبين للجماهير العربية، وعلمائها خبث هذه الدعوات، فوقفوا لها بالمرصاد، كما ذللت

ورد عليهم الدكتور وافي في كتابه (فقه اللغة) ، وتنخصر أدلته فيما يأتى:

١- اللهجات العامية الحديثة خضعت لقوانين التطور، في مفرداتها، وأوزانها ، فبعدت بعدا كبيرا عن أصلها، فلا تقوم دليلا، وقد خضعت لقانون التطور الصوتى – وهو ضعف الأصوات الأخيرة في الكلمة، وانقراضها – وهو قانون عام خضعت له جميع اللغات الانسانية في تطورها. وفي اللهجات العامية الحديثة بقايا من الاعراب مثل (أبوك – أخوك) في عامية مصر.

وفي معظم لهجات العراق[1] تثبت النون في الأفعال الخمسة مثل : يمشون – تمشون - تمشين .

٢- روى بعض الباحثين أن آثار الاعراب بالحركات لا تزال باقية في لهجات بعض القبائل الحجازية في العصر الحاضر، ويستفاد ذلك من كثير من كتب التاريخ ، ففي كتب أبى الفدا أن العربية بقيت في بعض لهجات المحادثة حتى أواخر العصور الوسطى.

ونضيف إلى هذا أن الزبيدي في تاج العروس (مادة عكد) ذكر أن قرية قرب جبل عكاداً كانت لا تزال فصيحة حتى عصره (وقد توفي الزبيدي سنة ١٢٠٥ه).

٣- صعوبة قواعد الاعراب لا تدل على اختراعها ، فاليونانية، واللاتينية – مع صعوبة ودقة الاعراب فيهما - كالعربية – لا تزال تستعمل حتى الآن في المحادثة، وخلق القواعد خلقا لا يتصوره العقل، إذ اللغة هي التي تفرض نفسها، ولم يكن هناك صلة بين علماء النحو العربي والاغريق، حتى يقتبسوا منهم، لأنهم لم يكونوا يعرفون اليونانية مع أن قواعد العربية تختلف اختلافا جوهريا عن اللغة اليونانية.

الصعوبات التي كان يتذرع بها في هذا الصدد بتأليف الكتب السهلة التي تضم خلاصة القواعد الاعرابية والصرفية والتي تناسب مدارك المتعلمين.
انظر : سعيد الأفغانى : حاضر اللغة العربية في الشام ص ١٥٦ – ٢١١.

(1) والسعودية كما خبرت ذلك بالسماع منهم.

٤- كان علماء البصرة والكوفة يأخذون في وضع القواعد من لغة المحادثة عند القبائل العربية، متحرين الدقة في ذلك، وليس بمعقول أن يتواطأ جميع العلماء مع علماء النحو على هذا الاختلاق ، والاختراع.

٥- اكتشفت نقوش في شمال الحجاز تدل دلالة قاطعة على وجود الاعراب في العربية البائدة نفسها.

٦- أوزان الشعر العربى تقوم على الموسيقى، ولابد لها من الاعراب.

٧- تواتر القرآن بالاعراب[١]. دليل قاطع على وصول الكلمات إلينا معربة وكذلك رسم المصحف العثمانى، مع تجرده من الاعجام، والشكل، وذلك أن المصحف يرمز إلى كثير من علامات الاعراب بالحروف المؤمنون– رسولا– شهيدا ...الخ.

ولا شك أن المصحف العثماني قد دون في عصر سابق بأمد غير قصير لعهد علماء البصرة ، والكوفة الذين تنسب إليهم هذه المذاهب الفاسدة اختراع قواعد الاعراب[٢].

وقد أثبت المستشرق يوهان فك أن الاعراب من سمات العربية القديمة، فأشعار عرب البادية من قبل العهد الإسلامي، ومن بعده، ترينا علامة الاعراب مطردة كاملة السلطان، كما أن الحقيقة الثابتة من أن النحويين واللغويين الإسلاميين كانوا حتى القرن الرابع الهجري، والعاشر الميلادي – على الأقل – يختلفون إلى عرب البادية لدرس لغتهم تدل على أن التصرف الإعرابي كان بالغا أشده لذلك العهد. بل لا تزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الاعراب ، كما استدل – أيضا – بالقرآن الكريم. واعرابه ، اذ أنه أقدم أثر من آثار النثر الأدبى[٣].

---

(١) وكذلك نقلت إلينا الأحاديث النبوية معربة ، وطريقة نقلها موثوق في صحتها ومقاييسها، انظر د. الصالح: دراسات في فقه اللغة ص ١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر د. وافي : فقه اللة ص ٢٠٤- ٢١٠.

(٣) يوهان فك: العربية ص ٣، ٤.

ودقة الاعراب ، وتنوعه ليست مانعا من التخطاب بلغة معربة، ولهذا نظائر في تاريخ اللغات الأوربية كالألمانية التي لا تزال لغة تخاطب بين الألمان[١].

وعد الدكتور مهدى المخزومى هذا الرأي – أيضا – زعما يستند إلى تجاهل تلك القرائن القاطعة[٢].

ووصف الدكتور صبحى الصالح جعل الاعراب قصة بأنه غلو لا ريب فيه[٣].

وكذلك الأستاذ مصطفي صادق الرافعى إذ يقول:

نقطع بأن اللحن لم يكن في الجاهلية البتة، وكل ما كان في بعض القبائل من خور الطباع، وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر ولا عبرة بما يهجس به بعض أولئك الذين تراهم في مجازفتهم، وتخرصهم كأنما يشرحون للناس علم الغيب[٤].

وقد ذكر ابن جنى أن العرب أشد استنكارا لزيغ الاعراب منهم، لخلاف اللغة[٥].

وهذه الردود القاطعة تنفي أن لهجات التخاطب الأولى كانت خالية من الاعراب، كما تنفي أن يكون النحاة قد اخترعوا شيئا من القواعد.

فالحقيقة الناصعة ان الاعراب ثابت في العربية، وقديم قدم العربي نفسه.

لم دخل الاعراب الكلام ؟

١- رأي معظم الباحثين القدامى والمحدثين:

دار حوار طويل بين علماء اللغة حول علامات الاعراب – التي هي الحركات – وما تدل عليه.

---

(١) عبد المجيد عابدين : المدخل ص ٤٢ ، ٤٣.
(٢) د. المخزومي : مدرسة الكوفة ومنهجا في دراسة اللغة والنحو ص ٢٤٧.
(٣) د. الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ١٢٩.
(٤) الرافعي: تاريخ آداب العرب ص ٢٣٩ ، ٢٥٤.
(٥) ابن جني : الخصائص ٢٦/٢.

وجمهرة الباحثين قديما وحديثا يقولون : أن الاعراب دخل الكلام لإفادة المعاني المختلفة.

يقول أحمد بن فارس : فأما الاعراب فيه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلا لو قال : (ما أحسن زيد) – غير معرب – أو (ضرب عمرو زيد) – غير معرب – لم يوقف على مراده ، فإذا قال : ما أحسن زيدا – بفتح نون أحسن ونصب زيدا – أو : ما أحسن زيد – بضم نون أحسن واضافة زيد إليه – أو : ما أحسن زيد – بضم نون أحسن وجعل زيد فاعلا – أبان بالاعراب عن المعنى الذي أراده ، ثم يقولون : هذا غلاما أحسن منه رجلا – يريدون الحال في شخص واحد، ويقولون : هذا غلام أحسن منه رجل – فهما إذا شخصان ، وتقول : كم رجلا رأيت ؟ في الاستخبار، وكم رجل رأيت. في الخبر يراد به التكثير، وهن حواج بيت الله – بضم الجيم المشددة وإضافة حواج إلى بيت – إذا كن قد حججن ، وحواج بيت الله – بنصب بيت – إذا أردن الحج، ومن ذلك جاء الشتاء والحطب – بنصب الحطب – لم يرد أن الحطب جاء وإنما أراد الحاجة إليه، فإن أراد مجيئهما قال : والحطب – بالرفع – وهذا دليل يدل على ما وراءه[1].

ويقول في موضع آخر : أن الاعراب هو الفارق بين المعاني . ألا ترى أن القائل إذا قال : (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهمام والذم إلا بالاعراب. وكذلك (ضرب أخوك أخانا) و (وجهك وجه حر) – بإضافة وجه إلى حر– و (وجهك وجه حر) – برفعهما منونين على الصفة – وما أشبه ذلك من الكلام[2].

ويقول في موضع ثالث : من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الاعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر

([1]) ابن فارس : الصاحبي. " باب الخطاب الذ يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع" ص ١٦١ ، ١٦٢.

([2]) ابن فارس : الصاحبي " باب القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية " ص٣١.

الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، و تعجب من استفهمام، و صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد[1].

ويقول ابن جني : الاعراب : هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه.

وهو يشرح معانى الاعراب فيقول :

أن لفظة مصدر أعربت عن الشيء : إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه : أي مبين له ، وموضح عنه، ثم يقول :

وأصل هذا كله قولهم العرب، وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والاعراب، والبيان ثم يقول:

ولما كانت معاني المسمين مختلفة كان الاعراب الدال عليها مختلفا أيضا: وكأنه من قولهم : (عربت معدته) أي فسدت كأنها استحالت من حال إلى حال كاستحالة الاعراب من صورة إلى صورة.

وقد المح ابن جني إلى جواز التقديم والتأخير للفاعل . والمفعول لدلالة الحركات الاعرابي عند حديثه عن مثل (ضرب يحيى بشرى) متى يجوز تقديم الفاعل وتأخير المفعول، فالعبرة عند خفاء الاعراب على قرائن أخرى، وإلا لم يجز تقديم المفعول على الفاعل[2].

ويقول أبو القاسم الزجاجي: أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعل، ومفعولة : ومضافة ، ومضافا إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني.

---

(1) المصدر السابق ط باب ذكر ما اختصت به العرب" ص ٤٢.
(2) ابن جنى: الخصائص: (باب القول على الاعراب) ١/٣٥ -٣٧.

ثم قال : وكذلك سائر المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني هذا قول جميع النحويين إلا قطربا[١].

ومعظم الباحثين المحدثين يؤيد هذا الرأي.

فالأستاذ العقاد يقول : أن الاعراب في اللغة العربية أثر من آثار استخدام الحركة في التعبير عن المعنى[٢] ، ثم يذكر أن ذلك مفيد في التراكيب العربية، فهو آية السليقة الفنية فيها توافرت لها جملا مفهومة بعد أن توافرت لها حروفاً تجمع مخارج النطق الانسانى على أفصحها، وأوفاها.

ومزية أخرى وهي أنه يجوز مع الاعراب – كما ذكر السابقون – التقديم والتأخير ، وذلك يحتاج إليه في كل وزن من أوزان البحور.

ولم تكن قواعد الاعراب لتسعد الشعر هذا الإسعاد في تطويع أوزانه لمعانيه لو أنه نظم قصائده بلغة أجنبية لأنه لا يظفر في تلك اللغة بالكلمات التي تتساوق فيها أوزان الصرف، وأوزان الشعر، ولكن اللغة العربية تنفرد بسمة الشاعرية لأنها جمعت على هذا المثال البديع بين أبواب الاشتقاق، وحركات الاعراب[٣].

ويقول الدكتور عثمان أمين:

" لما كانت العربية لغة تتوخى الإيضاح، والإبانة كان الاعراب إحدى وسائلها، فكان إفصاحا عن صلات الكلمات العربية، بعضها ببعض وعن نظم تكوين الجمل، بالحالات المختلفة لها"[٤].

---

(١) الزجاجي: الإيضاح ص ٦٩ ، ٧٠ وانظر العاملي : مولد اللغة ص ٧٦.
(٢) العقاد: اللغة الشاعرة ص ١٩.
(٣) المصدر السابق ص ٢٠ ، ٢١، ٢٣.
(٤) د. أمين : فلسفة اللغة العربية ص ٥٢، وفي اللغات الأخرى غير المعربة يميز بين الكلمات بمواقعها، وبأدوات خاصة. المصدر السابق ص ٥٢ – ٥٤.

ويقول الأستاذ عابدين: أن " حركات الاعراب تبين وظيفة الكلمة المعربة في العبارة، وعلاقتها بما عداها من أجزاء الكلام"[١].

والأستاذ جرجى زيدان : يثبت أن الاعراب أرقى ما وصلت إليه اللغات حتى الآن.. فإن تقديم الألفاظ ، وتأخيرها قلما يؤثران في المقصود من العبارة إذا حفظت حركات الاعراب، ففي العربية الفصحى نقول: قتل الأسد النمر. وقتل النمر الأسد والأسد قتل النمر، والأسد النمر قتل (قتله) والنمر قتل الأسد – برفع الأسد ونصب النمر فيها – وجميعها. تفيد أن الأسد القاتل . والنمر المقتول ، وإذ أردنا العكس لا نحتاج إلا إلى تغيير حركات الاعراب"[٢].

ونحن نميل إلى هذا الرأي الذي يثبت أن الحركات الاعرابية دوال على المعاني، فلولاها ما عرفنا الفاعل من المفعول، ويكفي أن نذكر أن أبا الأسود الدؤلى سمع قارئا يقرا: " أن الله برئ من المشركين ورسوله " – بالرفع – فالكلام واحد ، ولم يتغير فيه إلا حركة اللام، فإذا حركت بالكسر ، أدى إلى كفر، وإذا حركت بالرفع أدى إلى معنى مستقيم لا كفر فيه"[٣].

وقد روى أن ابنه أبى الأسود سألته : ما أحسن السماء يا أبت؟ - برفع (أحسن) وجر (السماء) – فقال : نجومها، فقالت : لا أريد هذا إنما أتعجب من حسنها : فقال : ما هكذا تقولين قولى : ما أحسن السماء – بالنصب[٤] وفي رواية أخرى وافتحي فاك.

فدلالة حركات الاعراب على المعاني – في نظم الكلام وتراكيبه – هو الصواب الذي لا معدل عنه.

٢- رأي ابن مضاء:

يجعل ابن مضاء الاعراب جزءا من بنية الكلمة فلا يسأل عنه كما لا يسال عن أية حركة في بنية الكلمة.

---

(١) عابدين : المدخل ص ٣٣.
(٢) جرجى زيدان : الفلسفة اللغوية ص ١٣٢.
(٣) محمد عرفة : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ١١٧.
(٤) المصدر السابق ص ١١٧.

يقول : "وكما أن لا نسال عن عين "عظلم"[١] وجيم (جعفر)، وباء (برثن) لم فتحت هذه . وضمت هذه وكسرت هذه، فكذلك ايضا لا نسأل عن رفع (زيد) فان قيل : (زيد) متغير الآخر، قيل : كذلك (عظلم) يقال – في تصغيره – بالضم . وفي جمعه – على فعائل – بالفتح ، فان قيل طلائم أحوال يرفع فيها، وأحوال ينصب فيها، وأحوال يخفض فيها قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول – الرفع – بكونه فاعلان، أو مبتدأ ، أو خبراز أو مفعولا لم يسم فاعله - والنصب – بكونه مفعولا – والخفض – بكونه مضافا إليه – صار الآخر كالحرف الأول الذي يضم في حال – ويفتح في حال ويكسر في حال ، يكسر في حال الافراد. ويفتح في حال الجمع، ويضم في حال التصغير"[٢].

وقد عد ذلك الدكتور أنيس مذهبا جديدا. فهو " يشبه ح ركات الاعراب بالحركات التي هي جزء من بنية الكلمة ، أو الصيغة والتي هي شرط في التعرف على هذه الكلمة، أو تلك الصيغة، في ح ين أن فقدان الكلمة لحركات اعرابها لا يفقدها شيئا من معالمها، ولا يؤثر في فهمنا لمعناها، فكم من كلمات نقف عليها بما يسمى السكون، ومع ذلك ندرك بسهولة المراد منها، ولا يلتبس علينا الأمر في التعرف على مركزها من الجملة"[٣].

ويقول : أن " قياس حركات الاعراب على تلك الحركات التي هي جزء أساسى من بنية الصيغ قياس مع الفارق لأن تغير حركات الاعراب لا يؤثر في الصيغة ولا يغير معنى الكلمات"[٤].

ولكننا نرى ان ابن مضاء يتفق مع العلماء السابقين - اصحاب الرأي الأول – في دلالة حركات الاعراب على المعاني[٥] ، غاية ما هنالك أنه

---

(١) العظلم : كزبرج الليل المظلم، وعصارة شجر، أو نبت يصبغ به.
(٢) ابن مضاء : الردعلى على النحاة ص ١٦٠ ، ١٦١ .
(٣) د. أنيس ك من اسرار اللغة ص ٢٢٦.
(٤) المصدر السابق ص ٢٢٧.
(٥) يقول الدكتور الصالح: أن ابن مضاء لم يبلغ بآرائه الجديدة في النحو حد إنكار ما للحركة الإعرابية من مدلول ، بل كان على العكس من ذلك يرى: أن فقدان هذه الحركة

يمنع التعليلات المعقدة التي تجعل من الاعراب مشكلة عويصة، فهو يكتفي بأن يقال : أن هذا الاسم مرفوع ، لأنه فاعل. وهذا منصوب لانه مفعول، ولا ينبغى أن يكون هناك سؤال بعد ذلك ، وتلك هي العلل الأولى التي يدعو إليها.

وأما الدكتور أنيس فقد هاجمه في دلالة الحركات على المعاني فهو يؤمن بأنها ليست كذلك[١]. وسنناقشه بعد قليل عند عرضنا لرأيه.

٣- رأي قطرب ومن تابعه:

يرى قطرب (محمد بن المستنير تلميذ سيبويه) [٢] أن العرب (إنما أعربت كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف، والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان"[٣].

فالإعراب – في رأيه – ليس للدلالة على المعاني، بل لا يعدو أن يكون مجرد حركات لوصل الكلام، وهو يعاقب السكون، فالكلام إما موقوف عليه أو موصول، فإذا وقف عليه يلزمه السكون، وإذا وصل حرك، " ولم يلتزموا حركة واحدة لئلا يضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الإتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة"[٤].

في كلمة ما لابد أن يؤثر في توجيه فهمها حتى ليوشك أن يعتبر الحركات الإعرابية جزءا من بنية الكلمة. انظر: دراسات في فقه اللغة ص ١٤٢.

(١) د. أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٢٨.

(٢) ت سنة ٢٠٦ ه، انظر: الزبيدي في طبقاته ص ١٠٦ ، والسيوطي بغية الوعاة ص ١٠٤ والقفطي: أنباه الرواه ٣١٩/٣.

(٣) الزجاجي: الإيضاح ص ٧٠، ٧١.

(٤) د. أنيس: من أسرار اللغة ص ٢٠٨.

وقد تابع قطربا في رأيه الدكتور إبراهيم أنيس من المحدثين ، فهو يقول: يظهر – والله أعلم – أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرا أو نثرا ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل".

" ولهذا كله نرجح أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة ، من الفاعلية ، والمفعولية، ونحو ذلك، وإنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع ، وتواليها في الكلام الموصول ، ثم إنها لم تكن ملتزمة في كل الحالات، بل قد رأينا ألا ضرورة لها إلا في القليل من الأحيان، وقد كانت تلك الحركات التي تطلبها نظام المقاطع تتذبذب بين الفتح أو الضم أو الكسر، وكان الذي يعين الحركة أحد عاملين طبيعة الصوت المحرك، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى[1].

ففي مثل: (الشجر مورق) لم يكن العربي يحتاج إلى تحريك الراء. ولكنه في مثل (شجر التفاح) يحتاج إلى تحريك الراء، وقد نقل عن العرب أنهم كانوا يتخلصون من التقاء الساكنين بإحدى الحركات الثلاث، - الكسرة – الضمة – الفتحة – ثم خصه النحاة بالكسرة ، وجعلوا الحالات الأخرى إعراباً، ثم طردوا الظاهرة التي اخترعوها.

وللدكتور أنيس رأي في الإعراب بالحروف كالمثنى ، وجمع المذكر، والأسماء الخمسة.

فقد جعل حالات الإعراب – رفعا ونصبا وجرا – منسوبة لقبائل متعددة ، كانت كل منها تلتزم صيغة واحدة لها، ثم جمعها النحاة. وفرقوها على حالات الإعراب، فالمثنى كان يستعمل بالألف – مطلقا – عند بعض القبائل ، وبالياء – مطلقا – عند آخرين ، وقد عد الدكتور أنيس الصيغة بالياء أصلا، وبالألف فرعا، وجمع المذكر كان يستعمل بالواو عند قبائل معينة،

([1]) المصدر السابق ص ٢٥٣.

وبالياء عند غيرهم، وخص الأولى بحالة الرفع، والثانية بحالتي النصب والجر. وكذلك الأسماء الخمسة كانت تستعمل بالواو عند جماعة ، وبالألف عند فريق ثان، وبالياء عند فريق ثالث، ثم خص النحاة كل صور بحالة إعرابية.

وقد أجر الدكتور أنيس شرحا واسعا لطرق الوقف في العربية محاولا أن يستنبط منها أدلة لهذا الرأي الذي " حلاله أن يلتزم به مفصلا فيه، وكأنه أول من قال به"[1] وبعد أن أجرى دراسات مستفيضة للوصل، والوقف وبعض الاستنتاجات العربية الأخرى يقول:

فإذا عرفنا أن أصول الإعراب كانت محل الزلل، والخطأ، بين أصحاب اللغة، بل الفصحاء منهم، وإذا كانت هذه الأصول الإعرابية لا تتفق في بعض الأحيان مع ما صح سنده من قراءات قرآنية، ولا مع بعض الفواصل القرآنية ، وما تتطلبه من نظام موسيقي ، وإذا كان سقوط تلك الحركات الإعرابية في حالات الوقف لا يغير من المعنى ، ولا يؤثر فيه، وإذا كانت آراء النحاة بصدد الأصول الإعرابية على تلك الصورة من الاضطراب. والاختلاف الشائع في كتبهم فهل بعد كل هذا يطمئن الباحث المتصف إلى قواعده. ويعتقد أن النحاة قد نجحوا في تفسير ظاهرة لغوية سمعوها، فاستقرأوا شواهدها، واستنبطوا طرقها[2].

وهذا الرأي – مع ما ذهب إليه قطرب من القدامى – لا يخرج عن اعتبار حركات الإعراب لا معنى لها، في الدلالة على فاعلية، أو مفعولية ولا تفيد في تركيب الجمل، ونحوها من نظم التراكيب اللغوية، بل هي مجرد حركات للوصل، والانسجام الموسيقى في الكلام.

وقد رد الأقدمون على قطرب بأنه لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى، ونصبه ثالثة وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم

---

(1) د. السامرائي: دراسات في اللغة ص ١٣.
(2) د. أنيس: من أسرار اللغة ص ٢٣٢.

أجزائه، فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمه نظام كلامهم"[١].

وهذا الرد يهدم مذهب قطرب، لأنه لا يجعل للغة اطرادها وانسجامها كما أراد.

ولم ترتض جمهرة الباحثين انسياق الدكتور أنيس وراء هذا الرأي – بتفصيلاته التي ذكرناها – فقد وصفه الأستاذ عضيمة بأنه أسرف في زعماته ودعاوية[٢] وأنه خلط وتخبط[٣].

وعد الدكتور السامرائى رأيه في الإعراب افتراضا لا يقوم على أساس علمي تاريخي[٤].

وكذلك الأستاذ عابدين حين قال: لسنا نرى ما رآه الدكتور إبراهيم أنيس من أن تحريك أواخر الكلمات كان لعوامل صوتية[٥].

ولأستاذنا الشيخ عضيمة وقفات معه بين فيها خطل رأيه.

فالدكتور أنيس جعل حركات أواخر الكلمات للانسجام دون أن يبين ضوابط هذا الانسجام وحدوده، وإذا سئل عن ذلك لم تسمع منه إلا همهمة لا تبين وغمغمة لا تتضح، تارة يكون الانسجام عنده بأن تحرك الحرف الأخير بحركة ما قبله، وتارة يكون بأن يحرك الحرف الأخير بحركة ما بعده، ومن حق هذا الانسجام أن يرفع وينصب ، ويجر ويسكن الأسماء والأفعال[٦].

---

(١) الزجاج: الإيضاح ص ٧١.
(٢) الشيخ عضيمة: مجلة كلية اللغة العربية بالرياض العدد السادس ص ٧٧.
(٣) المصدر السابق ص ٨٠ ، وانظر أيضا ص ٦٩.
(٤) د. السامرائي: دراسات في اللغة ص ١٣.
(٥) عابدين: المدخل ص ٣٧.
(٦) د. عضيمة: مجلة كلية اللغة العربية بالرياض ، العدد السابق ص ٦٩.

وقد جعل لنفسه امتياز الكشف عن ماهية هذا الانسجام فهو خاضع لهواه ومزاجه... ولو جعل هذا الانسجام من حق المتكلم أو القارئ لكان سمحا كريما[1].

لقد تعرض النحويون لحملات ظالمة في عصور مختلفة، وما جرؤ أحد على أن يرميهم بما رماهم به الدكتور أنيس.

وقد ناقشه في نظريته وبين فسادها.

فالدكتور أنيس يذكر قول أبي ذؤيب:

أم ما لجنبك لا يلائم مضجعا ألا اقض عليك ذاك المضجع

ويهرب من الحديث عن كلمة (مضجع) لم جاءت مرفوعة مع أن الانسجام يقتضي خلاف ذلك؟

ثم إنه يدعي أن قول أبي ذؤيب.

" أمن المنون وريبها تتوجع"

قد أخطأ النحويون في ضبطه فهو يخالف النحويين في أن تكون حركتها الكسرة ، ويرجح أن الشاعر قد نطق نون " المنون" مفتوحة لانسجام هذا مع طبيعة النون، ومع ما يكتنفها من حركات، ولاشك أن الانسجام بين الحركات يأبى توالي الضم ثم الكسر ثم الفتح كما يزعم النحاة.

ويقول الأستاذ عضيمة معلقا:

يزعم الدكتور أن الانسجام بين الحركات يأبى توالي الضم، والكسر، ثم الفتح، من أين أتى بهذا القانون؟ وكيف وقع عليه؟ إن توالي الضم والكسر ثم الفتح جاء في الكلمة الواحدة (علم) - (سمع) – بالبناء للمجهول – أفلا يأتي في كلمتين؟

ونجد توالي الضم ، والكسر والفتح كثيرا جدا في القرآن الكريم.

([1]) المصدر السابق ص ٦٧.

ومن أمثلته قوله تعالى (كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ) (٢٠: ١٢٨) إلى غير ذلك مما ذكره الشيخ عضيمة من آيات وجاء ذلك في قول الأعشى:

أأن رأت رجلا أعشى أضر به ريب المنون ودهر متبل خبل

(المنون ودهر).

ويقول الأستاذ عضيمة: ولست أعرف معنى لقوله (إن الشاعر نطق بالنون مفتوحة لانسجام هذا مع طبيعة النون، هل يرى أن الكلمات المختومة بالنون لا ينبغى أن تكون مجرورة أو يرى أن كلمة (النون) وحدها لا تكون مجرورة.

جاء لفظ (المنون) مجرورا في قوله تعالى " أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ" (٢٢: ٣٠).

ويقول الدكتور أنيس:

– وفي كلمة " ريب" ترى أنه يترتب على وصلها بما بعدها أن يتوالى ثلاثة حروف تواليا مباشرا هي: الياء + الباء + الهاء ، ولا يتأتي هذا في نظام توالي الحروف العربية في وصل الكلام، ولذلك وجب تحريك الباء في كلمة (ريب) غير أننا نخالف النحويين في أن حركتها الكسرة كما يزعمون ونرجح أن حركتها هنا الفتحة لتنسجم مع ما يجاورها من حركات.

ويذكر الدكتور عضيمة أن هذا الموقف تتجلى فيه ثلاثة أمور:

١. يختلق الدكتور أنيس قوانين لا أصل لها وليست ثمرة اجتهاد ودراسة ولكنها وحي التخبيط والتخليط.

٢. يصر الدكتور على أن النحويين عبثوا بكلام العرب، وغيروا حركات أواخره، يتهم النحويين هذا الاتهام الخطير من غير أن يقدم دليلا وحجة لما يدعيه.

٣. "من" الجارة لا يسمح لها الانسجام عند الدكتور أن يقع الاسم بعدها مجرورا[١].

وقد ناقشه في غير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره.

وأشار إلى أن الحركات الإعرابية لها أثر في إيضاح المعاني المرادة وطبق ذلك في كثير من الأمثلة[٢].

وقد ناقش الدكتور مهدس المخزومي – أيضا – رأي الدكتور أنيس في رسالته " مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو " مناقشة دقيقة وتتبع كلامه نقطة بعد الأخرى.

فإذا كانت حركات الإعراب – تبعا لهذا الرأي – حركات لوصل الكلام فقد رجح الدكتور أنيس أن تكون كلمة " شاحبا" – في قول الشاعر:

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

وقد نطقها الشاعر مكسورة، ولكن النحاة أبدلوا الكسرة فتحة لتنسجم مع قواعدهم[٣] فهل يرى – مثلا – أن قوله تعالى من سورة الجن : (وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا) إنما قرأها النبي ﷺ (كذب) بكسر الباء لتنسجم مع كسرة الذال كما زعم أن أبا ذؤيب كان قد نطق كلمة " شاحب" – في البيت السابق – بكسر الباء؟

وقد وقع كثير من الأمثلة المعربة بما يخالف رأي الدكتور مثل: " لواقع " في القرآن الكريم، فوقوع الضمة في العين بعد الكسرة في القاف مما لا ينطبق عليه القانون الصوتى الذي استند إليه الدكتور لأن العرب – كما

---

(١) د. عضيمة: مجلة كلية اللغة العربية بالرياض العدد السابق ص ٧١-٧٥.
(٢) المصدر السابق ص ٦٧، ٦٨.
(٣) د. أنيس: من أسرار اللغة ص ١٤٩ ، ٢٥١.

صرح الفراء وغيره – يستثقلون كسرة بعدها ضمة كما يستثقلون ضمة بعدها كسرة[1].

فعقلية الجماعة – كما يقول الدكتور المخزومي – قد تناسب هذا العامل الصوتي الذي يلح عليها بالانسجام بين الحركات فيما يتصل بحركة آخر الكلمة وهي الحركة الإعرابية تناسته مضطرة للتمييز بين أحوال الكلمات في ثنايا التأليف وإلا فاتها الغرض وهو الإفهام.

كيف يفسر الدكتور حالات الوقف عند من ينتظر، ففي الرفع ينطقون بالضمة، ويطيلونها فكأنما هي واو، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرته فكأنما هي ياء ، فيقولون ، خالدو – خالدى، وهناك من لا ينتظر، وقريش كانوا وسطا بين هذا وذاك، فيبقون الفتحة، ويستقصون ما عداها: جاء خالد – مررت بخالد – رأيت خالدا.

" فإذا لم تكن الحركات أعلاما لمعان قصد إليها المتكلم بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج إليها – في كثير من الأحيان – لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسرون الوقف على " خالد" في لغة من ينتظر؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة، ومنصوبة ، ومخفوضة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها؟[2].

فالقول بأن الحركات سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض وأنها ليست أعلاما للمعاني قول لم يحالفه التوفيق[3] إذ تعترضه مشكلات كثيرة لا يستطيع حلها، والإجابة عنها، فحالات الوقف التي استدل بها لا تعضده، ومبدأ المناسبة الذي اعتمد عليه تخالفه النصوص الصريحة.

٤- رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى:

---

(1) وكثير من هذه المواقع الإعرابية المشكلة في فواصل القرآن قد خضع لتنوع القراءات وترجحها بين صورتين متضادتين ، وحركتين متقابلتين كالضم ، والكسر مثلا كما يقول الدكتور الصالح. انظر كتابه: دراسات في فقه اللغة ص ١٢٣.

(2) د. المخزومي: مدرسة الكوفة ص ٢٥٠-٢٥٢.

(3) المصدر السابق ص ٢٥٠-٢٥٢.

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن النحاة العرب جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثرا في تصوير مفهوم ، أو إلقاء ظل على صورته[١].

ثم يخلص من ذلك ليقرر أن الضمة علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها، ويتحدث عنها، وأن الكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة، أم بغير أداة، كما في " كتاب محمد" و " كتاب لمحمد"

أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شئ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

فللإعراب الضمة، والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع ولا أثرا لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة، ونظم الكلام[٢].

ودعوى أن النحاة لم يروا حركات الإعراب دالة على المعاني منقوضة فهم قد نصوا على أن الضمة علم الفاعلية، والفتحة علم المفعولية، والكسرة علم الاضافة ، وقد سبق ذكر النصوص المؤيدة لذلك.

ويمكن أن نفهم هذه الدلالة – أيضا من قول ابن مالك:

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فضله أجز ولا تقس

فمعنى البيت: أن الرفع علامة الفاعلية، والنسب علامة المفعولية، فإن كان هناك موضع تميز فيه الفاعل من المفعول بغير العلامة فأعط كل واحد

---

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ٤١ وانظر د. مهدي المخزومي في النحو العربي من تقديم الكتاب للأستاذ مصطفى الستا ص ٥ وص ١٨٦ من كلام الدكتور المخزومي.

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ٥٠.

منهما علامة الآخر، ما دام الأمر لا يلتبس ككسر الزجاج الحجر، فإنه معلوم هنا الكاسر من المكسور[1].

فقول الأستاذ إبراهيم أن النحاة لم يجعلوا الحركات الإعرابية دلائل على المعاني قول يخالفه واقع الكلام العربي، ودراسة النحاة له، فكتبهم مليئة بالدلالة على ذلك.

وقوله أن الضمة علم الاسناد، والكسرة علم الإضافة ليس جديدا وانما استمده من كلام السابقين.

ففي شرح الكافية للرضي أن الرفع علم كون الكلمة عمدة في الكلام والعمدة هو ما كان أحد ركني الإسناد، فقول الرضي (علم كون الكلمة عمدة) مساو لقول القائل (علم الاسناد) إلا أنه أراد بعض ما تدل عليه الكلمة – وهو كون الكلمة مسندا إليها – ولم يرد الشق الآخر – وهو كون الكلمة مسندة – مع أن كلمة الإسناد شاملة للمعنيين.

والخلاف بين هذا القائل وبين ما ذهب إليه الرضي وغيره من النحويين المتقدمين منحصر في التعليل لما خرج عن هذا الحكم، أي ما كان مسندا إليه ونصب، أو ما كان مسندا ونصب[2].

وقوله: أن الكسرة علم الإضافة منقول عن العلامة ابن الحاجب وشارحه المحقق الرضي[3].

فالأستاذ إبراهيم يرى أن الكسرة تدل على معنى في الكلام – وهو الإضافة – ويرى – أيضا – أن الإضافة باب كثير الدوران في الكلام، وأسلوب واسع الاستعمال، بل هي أداة تستعمل بيانا للأغراض المختلفة وأن على النحاة أن يدرسوها درسا واسعا عميقا لا ليتبينوا أثرها في اللفظ، وحكمها في الاعراب بل ليعرفوا سبيلها في البيان، وأثرها في تصوير المعاني، ومدى تصرف العرب فيها.

---

(1) وإن كنا نرى أن هذا المثال ونحوه – كخرق الثوب المسمار – من صنع النحويين، والإجابة عليها تكلف ظاهر.
(2) محمد عرفة: النحو والنحاة ص ١٢٨ ، ١٢٩.
(3) الرضي: شرح الكافية ٢١/١.

ونحن نجيبه بأن النحاة قد فعلوا ذلك، فكما درسوا حكمها في الإعراب درسوا سبيلها في البيان، وأثرها في تصوير المعاني، وعقدوا بابا لبيان معاني حروف الإضافة (حروف الجر) وأطالوا ماشاءت لهم القدرة على استقصاء كلام العرب وبينوا متصرف هذه الحروف[1].

فلم يأت الناقد بجديد بل أتى برأي القدماء على عبارة أخرى، والذي ابتكره على وجه الخصوص وهو ابتكار غير مقبول قوله: أن الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

ودلل على استقامة رأيه في أن الفتحة أخف من السكون بلزوم قطع النفس عند النطق ببعض الحروف ساكنا، وإرسال النفس في البعض لمضوا في التخفيف، و ساووا مفتوح العين بالمضموم ، والمكسور.

والعرب يميلون إلى التخفيف فيسكنون عين الثلاثى إذا كانت مضمومة، أو مكسورة – كرسل وفخذ – فإذا كانت مفتوحة – مثل جمل استبقوها مفتوحة، فأخذ من ذلك أن السكون لو كان أخف من الفتحة لمضوا في التخفيف، وسأووا مفتوح العين بالمضموم، والمسكور.

كذلك استدل بقول العرب في جمع (حسرة) ، (حسرات) و (دعد) (دعدات) – بفتح العين – وقال: أن العرب تأبى أن تبدأ بساكن، وترفض أن يجتمع في نطقها ساكنان حتى تفر من أحدهما بكسر أو فتح.

ثم ساق بعد ذلك أدلة على أن الفتحة ليست علم إعراب.

ولكن الأدلة التي ساقها لتأييد رأيه في أن الفتحة أخف من السكون يتجه إليها النقد، فقطع النفس في السكون: وترديده عند النطق ببعض الحروف لا يدل على ثقل السكون، بل إن ذلك ناشئ من أن مخرج الحرف واحد، وهذا بمثابة التأكيد فيه، أما الفتحة ففيها خروج إلى مخرج حرف آخر.

([1]) محمد عرفة: النحو والنحاة ص ١٦٠ ، ١٦١.

وتخفيف عين الثلاثي - في مثل رسل – وفخذ وجمل – إن دل على أن الفتحة أخف من الضمة والكسرة ولذلك تخففوا منهما بالإسكان – لا يدل على أنها أخف من السكون.

وربما أخذ الباحث مما ذكره صاحب الرأي المذكور أن السكون أخف من الفتحة – في مثل هذه المواقع – إذا لو كانت الفتحة أخف من السكون لتخففوا في الأمثلة المذكورة بها دون السكون فكانوا يقولون، رسل وفخذ بفتح السين والخاء.

والتخفيف في حسرات ودعدات ونحوهما ليس فيه دلالة، لأن التخفيف الحاصل جاء من تماثل الحرفين (الحاء ، والسين ، والدال والعين) في الحركة بدليل انهم أجازوا في المضموم والمكسور الاتباع مثل ، حنطة وخطوة فيقولون حنطات – بكسر الحاء والنون – وخطوات – بضم الخاء والطاء -[1].

والإتفاق بيننا وبين الأستاذ إبراهيم أن الضمة والكسرة أثقل من السكون، أما الابتداء فلا يجوز بالسكان لأن الساكن قطع فيتنافى البدء والقطع، كذلك صيغة النطق لا تسمح بالساكنين[2].

وقد استدل على أن الفتحة ليست علامة إعراب ببعض أحكام الوقف، وأحكام أخرى نحوية وعروضية[3].

---

(1) عند الأستاذ العقاد هذا الاستدلال خاطئا قال: وهذا – أيضا – من خطأ القياس عند المعترضين على طرائق النحاة في التقدير لأن السكون هنا لا يستثقل، وانما يستثقل الانتقال من التحريك إلى التسكين، ثم من التسكين إلى التحريك ولا فرق في ذلك بين الفتحة ولا ضمة لأنهم يقولون: الحجرات والغرفات والقبلات والظلمات – بدلا من تسكين الجيم أو الراء أو الباء أو اللام – وكذلك يقولون : القطن والغصن والعمر والكتب والأسد – بضم الأول والثاني – إلى كثير من أمثالها، لأن الاستمرار في حركة واحدة أيسر من الانتقال منها إلى تسكين ثم العودة بعد التسكين إلى التحريك. انظر: أشتات مجتمعات في اللغة و الأدب ص ٣٢، ٣٣.

(2) محمد عرفة: النحو والنحاة ص ١٦٤ – ١٦٦.

(3) من المفيد أن يرجع فيها وفي الرد عليها إلى كتاب النحو والنحاة للأستاذ محمد عرفة.

١- ومما استدل به أنه يجوز الوقف بالنقل على مضموم الآخر أو مكسوره ، أما مفتوح الآخر فلا يوقف عليه بالنقل ، فعدم نقل الفتحة يدل على أنها ليست علامة اعراب[١].

والأستاذ عرفة يقول: أن العكس صحيح، فعدم نقل الفتحة يدل على أنها علامة إعراب، وأن الضمة و الكسرة – لعدم الاحتفاظ بهما – أولى ألا يكون علم اعراب، وهذا دليل مساو لدليل المؤلف[٢].

ويمكن أن يقال: أنهم لم ينقلوا الفتحة، لأن الوقف على المنون المنصوب بالألف وإبقاء الفتحة فلا حاجة إلى النقل، وحمل عليه الوقف على المنصوب غير المنون[٣].

كذلك استدل الأستاذ إبراهيم بأن الوقف بالروم لا يكون على ساكن، ولا على متحرك بالفتح، وإنما يكون في الضمة والكسرة ، فيستدل بذلك على أن الفتحة لا تدل على معنى.

والأولى العكس وهو ألا يدل إشمام الضمة والكسرة على أن لهما معنى[٤].

٢- ومن علم القافية استدل بالإقواء والإصراف فالإقواء – وهو اختلال المجرى بكسر وضم – إباحة العلماء، ولم يعدوه عيبا في حين عدوا الإصراف – وهو الاختلاف بفتح وغيره – من العيوب، وأنكره قوم، وقال بندرته آخرون[٥].

والذين أثبتوا الإصراف لم يذكروا من أمثلته إلا ما كان النصب فيه سابقا، وكان الصرف عنه إلى الرفع أو الخفض دون العكس.

---

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ٨٧.
(٢) محمد عرفة: النحو والنحاة ص ١٦٧.
(٣) المصدر السابق ص ١٦٨.
(٤) المصدر السابق ص ٨٩.
(٥) المصدر السابق ص ٩٠.

فإذا كانت القافية مقتضية للرفع أو الجر ثم دعا داع إلى النصب لا يستجيب له الشاعر، بل يمضي في قافيته ملتزما ما ينبغي لها من تماثل وانسجام كما في قول الفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف

فالقافية في القصيدة كلها مرفوعة، وقد اقتضى عامل الإعراب نصب (مجلف) ولكنه لم يبال به لتماثل القافية.

أما الضمة والكسرة فإن العرب تلتزمها، وتهجر من أجلهما تماثل القافية، وما فيه انسجام.

وإذا بدأ الشاعر قصيدته بالفتحة وبنى عليها قافيته، ثم جاء داعي الضمة أو الكسرة استجلب له، ولم يبال بالقافية.

والأعشى بنى على الفتح قصيدته التي مطلعها:

رحلت سمية غدوة اجمالها غضى عليك فما تقول بدالها

ثم قال:

هذا النهار بدا لها من همسها ما بالها بالليل زال زوالها

فهذه التفرقة بين الضمة والكسرة ، وبين الفتحة ، ينبغى ألا نغفل وجه دلالتها، وما تشير إليه من معنى[1].

وبوجه إلى الأستاذ إبراهيم مثل ما ذهب إليه، فإن استنبط من ذلك مستنبط أن الفتحة والكسرة يدلان على معنى، لذلك حوفظ عليهما، والفتحة لا تدل على معنى لذلك لم يحافظ عليها كان حريا أن يستنبط أن الضمة لا تدل على معنى لأنها لو كانت تدل على معنى لما ألبسها ما ليس له ذلك المعنى، لأن شارة ما إذا كانت تدل على رتبة في الجيش مثلا فكما يحرص

(1) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ٩٠ وما بعدها بتصرف.

على أن يلبسها من هو من أهلها كذلك يحرص على ألا يلبسها من ليس من أهلها ، و(مجلف) كان حقها النصب، ولكن الشاعر ألبسها الضمة[١].

وإذا كنا نحن وصاحب هذا الرأي لا نؤمن بنتيجة هذا الدليل فأحرى أن نرفضه، ونرفض الدليل الآخر الذي هو في وزانه، ويجب تعليل الإصراف تعليلا آخر بأنه: لو كان الروي مضموما أو مكسورا ثم استجاب الشاعر إلى داعي الفتح لظهر ظهورا بينا عدم الانسجام بين القوافي بالمخالفة بينها، وليس ذلك في المخالفة في الروي بطريق الإقواء، لذا أجازوا الإقواء، ومنعوا الإصراف[٢].

٣- ومما استدل به النصب على نزع الخافض يتحول إليه من الرفع أو الكسر مثل: تمرون الديار[٣].

ويرد عليه بأن النصب علم الفضلة – كما نص على ذلك الرضي – فإذا كان مجرورا ثم نزع الخافض عاد إلى الأصل ، وهو النصب ، وهذا يؤكد أن الفتحة علم الفضلة أو علم المفعولية[٤].

٤- وقد استدل بنحو: النصب في (كلمته فاه إلى في) – (إياك والأسد) – (عمرك الله) – إلخ مما يمتد فيه التقدير والإضمار فإنها كلمات لا يتحدث عنها فترفع ، ولا هي مضافة إليها فتجر ، فليس لها إلا أن تلتزم الأصل ، وهو النصب[٥].

ويرد عليه بأن هناك منصوبات كثيرة غير هذه الأشياء كالمفعول به، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمفعول المطلق، وظرف الزمان، والمكان، والمفعول معه، ولأجله، فمن أي الاشياء هي؟

إنها ليست مسندا إليها فترفع ، ولا مضافا إليها فتجر، فهي منصوبة ، ولا ريب أن كل ذلك مما له معان إذ الحال في معنى (في حال كذا) والتمييز

---

(١) محمد عرفة: النحو والنحاة ص ١٧٢ ، ١٧٣.
(٢) محمد عرفة: النحو والنحاة ص ١٧٣ ، ١٧٤.
(٣) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ٩٦.
(٤) محمد عرفة: النحو والنحاة ص ١٧٦.
(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ٩٨.

(لرفع الإبهام) والمفعول لأجله (للتعليل) والمفعول فيه (لبيان زمان الفعل، أو مكانه).

وهب اللغة العربية لا إعراب فيها فبقي بعد علينا أن نبحث هذا المبحث لنعرف علاقة الكلمة بالكلمة على النحو السابق[١].

وبعد هذه الجولات لتفسير رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى، والرد عليه يبدو لنا أن قوله: أن الفتحة ليست علم إعراب لا تؤيده الشواهد اللغوية، بل إن الدراسة المقارنة للغات السامية تثبت ضد ما ادعاه، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي:

ورأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في دلالة الفتحة غريب ، فقد دلت المقارنات على أن الفتحة و جدت في حالة النصب في كثير من اللغات السامية، ولم يكن هناك سبب للفتحة " المستحبة" كما اسماها[٢].

٥- رأي بعض الباحثين:

يرى ابن خلدون أن الإعراب ليس ذا قيمة جوهرية في إفادة المعاني، وأنه يمكن بدون تحقيق المعاني البليغة، فاللغة في عصره – وإن خلت من الإعراب – تحقق للمتكلم ما يقصده من روائع المعاني.

فبيان المقاصد والوفاء بالدلالة – بعد فقد دلالة الحركات في لغة أهل عصره – يكون بالتقديم، والتأخير، وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد، وكل معنى لابد أن تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود، لأنها صفاته.

ثم عاب على النحاة تمسكهم بالإعراب باعتباره خاصية لا تتحقق البلاغة بوجودها.

يقول: ومازالت هذه البلاغة، والبيان ديدن العرب، ومذهبهم لهذا العهد، ولا تلتفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة

---

(١) محمد عرفة: النحو والنحاة ص ١٧٩ – ١٨١.
(٢) د. السامرائي: دراسات في اللغة ص ١٥، ١٦.

مداركهم عن التحقيق ، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت ، وأن اللسان العربى فسد اعتبارا بما وقع أواخر الكلم من فساد الاعراب الذي يتدارسون قوانينه وهي مقالة دسها التشيع في طباعهم وألقاها القصور في أفئدتهم[1].

وذكر أن عربية عصره لم تفقد من أحوال اللسان المدون (لسان مضر) إلا حركات الإعراب في أواخر الكلم فقط، وأنه يمكن أن يعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى.

وهذا يعنى أن حركات الإعراب ليست مهمة في التركيب، ودلالته على المعاني، وأنه يمكن الاستغناء عنها كما هو حادث في لغة عصره وغيرها من العاميات.

وقد بين ابن خلدون أن الحفاظ على الإعراب في لسان مضر إنما كان للحفاظ على القرآن الكريم والحديث الشريف.

يقول:

إنما وقعت العناية بلسان مضر لما فسد بمخالطتهم الأعاجم حين استولوا على ممالك العراق، والشام، ومصر، والمغرب، وصارت ملكته على غير الصورة التي كانت أولا، فانقلب لغة أخرى، وكان القرآن متنزلا به، والحديث النبوى منقولا بلغته، وهما أصلا الدين، والملة، فخشى تناسيهما، وانغلاق الأفهام عنهما بفقدان اللسان الذي تنزلا به، فاحتيج إلى تدوين أحكامه، ووضع مقاييسه واستنباط قوانينه، وصار علما ذا فصول وأبواب ومقدمات ومسائل سماه أهله بعلم النحو وصناعة العربية[2].

ولكن هذا الرأي الذي يقصر الحاجة إلى الإعراب على فهم كتاب الله وسنة رسوله فقط تنكر لخاصية الإعراب في الأساليب العربية كلها، شعرا ونثرا، فأمر البلاغة وإيضاح المعاني ليس مقصورا على ما قصره عليه ابن خلدون، بل يتعداه إلى أساليب البلغاء والعظماء في كل عصر وزمان.

---

(1) ابن خلدون: المقدمة ط ١٣٢٧ ص ٦٥٠.
(2) ابن خلدون المقدمة: ص ٦٥١.

وقد اتفق على ذلك أئمة العلم والباحثون في العربية، وخصائصها وقد نبه البلاغيون على أهمية سلامة التركيب النحوى لصحة العبارة وبلاغتها.

ويذهب جبر ضومط إلى اعتبار الإعراب وحركاته أمرا ثانويا لا جوهريا في الإبانة عن الأغراض.

يقول: " العاقل يعلم أن علامات الإعراب في اللغة إنما هي من قبيل الأناقة، والمواضعة، لا من قبيل الجوهر، والحقيقة، من ثم قد لا يعد الإخلال بها إخلالا يقضي على المخل بالجهل، وعلى الناقد بالفضل، بل كثيرا ما يكون الأمر على عكس ذلك... ولو كان الإعراب أمرا جوهريا في الخطاب، والكتاب لما سقط من العبرانية والسريانية خطابا وكتابة ، وهما أختا العربية ، ولما سقط من على ألسنتا في كل البلاد العربية حتى من على ألسنة المشتغلين بالنحو"[١].

ويدلل لما رآه من عدم أهمية الإعراب بحالات الوقف فهي تعطيل للإعراب، ومع ذلك تبقى الدلالة واضحة.

يقول: ودليلنا الوقف فإنه جائز كثير الاستعمال شائعة قديما وحديثا، ولم ينقل عن نحوي قط أنه منع جوازه، والوقف هو تعطيل الإعراب وإزالة حكمه بتاتا ... وما يتعطل أو يجوز أن يتعطل وتزول أحكامه عن شيء لا يجوز أصلا أن يكون من مقومات ذلك الشيء، أو جوهرياته[٢].

كما يدلل على عرضيته – كذلك – بوجوده في غير العربية من اللغات الأجنبية كاليونانية ، واللاتينية[٣].

ولكنه لا ينسى أن يشير إلى قيمة الإعراب في الإفصاح والإبانة عن المعاني فيقول: وهو في كثير من المواقف زينة في اللغة لا غير إلا أنه قد يكون أحيانا مساعدا على الفهم، ومنع الالتباس، وحكمه حينئذ حكم القرائن

---

(١) حبر ضومط: فلسفة اللغة العربية وتطورها ص ٢٥ وانظر أيضا ص ١١٣.
(٢) المصدر السابق ص ١١٣.
(٣) المصدر السابق ص ١١٢، ١١٤.

المختلفة التي تساعد على سهولة الفهم، وصرف المعنى إلى ما يراد، ولهذا لا يجوز الاستخفاف به دائما[١].

وهذا اعترف بأثر الإعراب وحركاته في المعنى، ولعل الحديث الملتوي الذي سلكه هذا القائل يكشف عن خداعه وتزييفه، فكيف يعده أصلا تارة، وعرضا تارة أخرى ويتلاعب بالألفاظ التي تكشف عن هدفه الخبيث[٢].

وبعد أن ناقشنا هذه الآراء – حول الإعراب وعلاماته – فلم تثبت أمام البحث نرتضى رأي جمهرة الباحثين – من القدامى، والمحدثين-: وهو أن الحركات دوال على المعاني.

ويكفي أن نشير إلى ما ذكره المستشرق يوهان فك من أدلة قاطعة استمدها من القرآن الكريم تفيد أن الاعراب دليل على المعاني بحركاته المختلفة، كقوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) . (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) فمثل مواقع الكلمات في هاتين الآيتين (كالاستعمال اللاتينى Mairem amat الأم تحب البنت) لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حيا صحيحا[٣].

ولابد أن الضمة في (العلماء) و(ربه) علم الفاعلية، والفتحة في (لفظ الجلالة) و (إبراهيم) علم المفعولية كما نص على ذلك القدماء.

ومثل ذلك قوله البوصيري في مدح الرسول عليه الصلاة والسلام:

إنما مثلوا صفاتك للنا س كما مثل النجوم الماء

فكلمة (النجوم) منصوبة – مفعولا به – وكلمة (الماء) مرفوعة – فاعلا – وعليها يتضح المعنى.

ولو عكس الأمر فرفعت الكلمة الأولى، ونصبت الثانية لفسد المعنى.

---

(١) المصدر السابق ص ١١٤.
(٢) انظر: سعيد الأفغاني: حاضر اللغة العربية في الشام ص ١٦٧.
(٣) يوهان فك: العربية ص ٣ ، ٤ .

وقد ثبت – كما يقول العقاد – أن المزية الشعرية في قواعد الإعراب – في لغتنا – أسبق من المصطلحات التي يتقيد بها النحاة ، والصرفيون.

فالشاعر العربى يستطيع أن يضع لفظة بعينها حيث صح له وضعها، بلفظها ووزنها، ومعناها، ومن ذلك:

قطعوا بأيديهم خيوط سيادة كانت كخيط العنكبوت ضئيلا

أن (ضئيلا) في هذا البيت الذي وصف به (شوقى) سيادة بني عثمان لتحمد للإعراب العربي تلك الطمأنينة التي تستقر بها في موضعها فلا تضطرها الخيوط إلى الجمع، ولا تضطرها السيادة إلى التأنيث وليس عليه أن يقول: (كانت ضئيلة) ولا أن يقول (قطعوا خيوطا ضئالا)، لأن لسان (الحال) هنا أصدق من لسان المقال[1].

فالإعراب ليس مخترعا ، وحركاته ذات أثر بعيد في معاني الجمل والعبارات.

الدلالة عند علماء الغرب

يعد هذا الفرع من أهم وأخطر الدراسات اللغوية، ولذا اتجهت إليه الدراسة الحديثة في الغرب عند المتخصصين وغير المتخصصين في اللغة والمهتمين بها، لأن علاقته بالحياة والمجتمع كبيرة، واحتياج الناس إليه شديد، فهو مفيد لكل طبقات الأمة ومتطلباتها، وعلاقتها مع غيرها في ميادين الحقوق، والواجبات والأخلاق والمعاملات، وغيرها، وتبدو آثار تغير المعنى في كل المجالات، سياسية، واجتماعية، وقضائية، ودولية.

ولهذه الأهمية تناوله اللغويون وغيرهم بالدراسة والبحث.

وقد اختلف الباحثون حول دراسة المعنى في علم الدلالة (السيمانتيك) فبعضهم يرى دراسته في المفردات، وبعضهم يدرسه في التراكيب (السيمانتيك المعجمي والسيمانتيك النحوي) وبعضهم يدرسه فيهما معا في

(1) العقاد: اللغة الشاعرة ص ٢٣، ٥٤.

إطار اجتماعي معين، كما اختلف الدارسون في تعريف المعنى وتحديده اختلافا واسعا، وذلك يرجع إلى سببين:

(أ) تعدد الدارسين واختلاف ميادين دراستهم، فمنهم المناطقة، والفلاسفة، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجي ، وعلماء اللغة.

(ب)كثرة مصطلحاتهم بهذا الصدد، وعدم اتفاقهم على تحديد المراد منها بدقة.

وقد أدى ذلك إلى أن بعض الباحثين أهمل مشكلة المعنى وأخرجها من دائرة الدرس اللغوي[1].

أولاً : دراسة المتخصصين:

أول من تكلم في موضوع المعنى، وتنأوله بالدراسة التي توحي بنشأة (علم الدلالة) هو(ميشيل بريال) . فقد درس مجموعة من اللغات القديمة هي: " اليونانية – اللاتينية – السنسكريتية" على طريقة " الاشتقاق التاريخي" وخلص من دراسته إلى أن تغير المعنى يخضع لخصائص عقلية[2].

وجاءت بعده طائفة من العلماء تبعته في هذا المسلك، دون ملاحظة – منه أو منهم – لأحداث تغير المعنى من الجانب الاجتماعي أو غيره.

ولكن من أتى بعدهم من الباحثين رأوا أن المعاني اللغوية تسير وفق الظواهر الاجتماعية، والإنسانية – بعامة – وتتبع تقاليد الأمة، وعاداتها وهي مختلفة من شعب إلى آخر، ومن طائفة لأخرى، ومن عصر لغيره، والقيم المثالية مختلفة حسب هذه الحالات، ومن أجل ذلك تختلف المعاني وتتغير.

فدرسوا المعاني - في ضوء الحياة الثقافية والاجتماعية للشعوب – بجمع الألفاظ التي تدور حول موضوع واحد – في اللغة موضوع الدرس كالأخلاق، أو الزراعة، أو الصناعة، وتحليلها، وابدا ملاحظات عليها، كما

---

(1) د. بشر: علم اللغة العام- القسم الثاني – ص ١٥٣ – ١٥٦.
(2) كالحاجة إلى الوضوح.

فعل الأستاذ "جوست ترايز" بجمعه الألفاظ الخاصة بالذكاء في نصوص اللغة الألمانية العليا القديمة والوسطى.

وقد ثبت لهؤلاء الدارسين أن معاني الألفاظ المدروسة تتسع – في بعضها – وتضيق – في بعضها الآخر – ويختفي سواهما[1].

ثم تعمقت الدراسة الدلالية في الغرب، واتسع نطاقها، فبرزت الاتجاهات الآتية:

١) الاتجاه الاجتماعي:

وهو الذي يربط اللغة ودلالتها بالمجتمع، وظواهره، ولهم فيه رأيان:

(أ) رأي دي سوسير والمدرسة الاجتماعية السويسرية الفرنسية:

هذا الرأي مبني على ما قرره علماء الاجتماع – وعلى رأسهم دور كيم - من أن الظواهر الاجتماعية لها وجود خاص مستقل عن وجود الأفراد، والسلوك الاجتماعي العام له وجود خاص – كذلك – واللغة ظاهرة اجتماعية.

فقدر دي سوسير أنها تخضع لما لتلك الظواهر من أحكام ، ولذا فرق بين ثلاثة مصطلحات:

١- اللغة: في إطارها الإنساني العام وهي من هذا الجانب مقدرة أو استعداد أو ملكة أو طاقة.

٢- اللغة المعينة: وهي مجموع العادات اللغوية المختزن في عقل الجماعة المعينة، والذي يعد نتيجة للملكة اللغوية العامة، ويمكن للفرد أن يعبر عنها في صورة الكلام المنطوق، وهي – بهذا - تجمع النظام الصوتي، والنحوي – كما يعبر عنه المتكلم بتلك اللغة في أي عصر من عصور تاريخها كالعربية أو الإنجليزية – مثلا – وكأن تلك العقول بمنزلة القواميس التي تجمع الألفاظ صامتة مع صلاحيتها للنطق والاستعمال.

---

(١) السعران: علم اللغة ص ٣١٧ – ٣١٩.

واللغة، واللغة المعينة – إذا – مستقلان عن الفرد.

٣- الكلام: هو الجانب العملي للغة المعينة، لأنه تعبير عنها بالأصوات المنطوقة بالفعل، وهذا خاضع لاستعمال الفرد، وسيطرته.

وقد فرق دي سوسير بين (القيمة اللغوية للكلمة) و (المقصود) منها على ضوء الفكرة، والصورة السمعية الناشئة عنها في صورة علامة لغوية هي الكلمة، وتدرك قيمة العلامة مع وجود سائر العلامات في اللغة المدروسة.

كما فرق أيضا بين الدراسة الوصفية، والدراسة التاريخية في اللغة، واتخذ منهجا علميا لدراسة المعنى على طريق الوصف في عصر معين، أو بيئة معينة، وعلى طريق التاريخ دراسة تحليلية تطورية[١].

وقد أثر دي سوسير – الذي يعد رائد الدراسة اللغوية الاجتماعية بهذا الرأي وغيره في المدارس اللغوية، وبخاصة المدرسة الفرنسية التي يعد من أعضائها فندريس ومييه.

(ب) رأي مالينوفسكي البولندي[٢] وأتباعه في المدرسة الاجتماعية الإنجليزية:

عد مالينوفسكى اللغة أداة تخدم أغراض الجماعة، فلا تقتصر وظيفتها على نقل الأفكار، والانفعالات فقط، بل لها وظائف كثيرة غير ذلك، ثم إنها تؤدي وظائفها في نطاق ما عرف – عنده – باسم (سياق الحال) (الماجريات).

وجاء فيرث الإنجليزى فطور من هذا السياق ، بحيث جعله يشمل النشاط اللغوي كله كلاما وكتابة.

وهذا السياق له عناصر منها:

---

(١) انظر في هذا الموضوع د. السعران: علم اللغة ص ٣٢٧ – ١٣٣١ ود. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص ٣٧ – ٣٩ ، ٢٤٤.

(٢) كان لمالينوفسكى أثر على علماء الأنثروبولوجيا واللغة من الإنجليز.

١- المتكلم والسامع والحاضرون معهما، سواء اشترك بعضهم معهما في الحديث والمناقشة، أو اكتفوا بالاستماع والمشاهدة، ومبلغ صلتهم بموضوع الحديث، ودرجة ثقافتهم ، وغير ذلك مما له علاقة بهذا الموقف.

٢- ما يتركه الكلام من انطباعات على السامعين من تصديق أو عدمه، وتقدير أو سخرية، وغير ذلك مما يثيره الموضوع ، الكلامي.

والمعنى – عند فيرث – يحتاج لبيانه إلى دراسة النواحي الصوتية، والصرفية، والنحوية، والقاموسية، والوظيفة الدلالية لسياق الحال ثم تستخلص نتائج تلك الدراسات ويضم بعضها إلى بعض للتوصل إلى المعنى المطلوب.

وعلى هذا فتحليل نص لغوي عنده يلزم له:

(أ) تحليل النص على المستويات اللغوية المذكورة.
(ب) بيان سياق الحال.

فالمعنى عنده مجموعة من الخصائص والارتباطات والمميزات اللغوية التي تستطيع التعرف عليها في الموقف المعين.

فإذا أردنا البحث عن معنى كلمة يجب أن نأخذ في تقديرنا الأسس المشار إليها فيما سبق، والنظر إلى المتكلم في الموقف الخاص بجعله كلا متكاملا، فمثلا كلمة (ولد) لها معنى مركب هو مجموع عدة وظائف وخصائص تتبين من التحليل الآتى:

١- (ولد) لها وظيفة صوتية، أو معنى صوتي يختلف عن كلمة (بلد) (أو وجد) مع اشتراكها في بعض الأصوات، لكن الاختلاف في البعض الآخر غير المعنى صوتيا وغير صوتي.

٢- (ولد) معناها القاموسي يختلف عن معاني الكلمات التي قورنت بها، ولذا يختلف استعمالها فتقول (ولد نحيل) ولا تقول (بلد نحيل) وتقول (ولد بنتا) ولا تقول مثل ذلك في بلد.

٣- (ولد) لها معنى صرفي فتتصرف على هيئة أفعال (ولد – ولدت) – (ولدن – ولدوا) وعلى هيئة أسماء (ولد – ولدان – أولاد – ولد بضم الواو وسكون اللام).

٤- (ولد) لها معنى نحوي يتضح من بيان وظائفه في الجمل مثل (ولدت المرأة – ولدت – ولد كبير – ذلك ولد الخ).

٥- (ولد) لها معنى اجتماعي حسب اختلاف المقام والأحوال والملابسات الخارجية، وشخصية المتكلم والسامع، والناحية الصوتية من تنغيم وموسيقى، وما يصحب الكلام من حركات جسمية.

فإذا قلت (يا ولد) كانت له عدة معان في سياقات متعددة، فتكون مدحا وتعظيما أو تحقيرا أو زجرا، وقد يخاطب به ذكر أو أنثى، أو طفل أو رجل في مناسبات متعددة.

وهذا التحليل يؤكد أن المعنى اللغوي مجموعة من الخصائص والمميزات اللغوية للكلمة، وعلى هذا فطبيعة المعنى اللغوي تختلف من لغة إلى أخرى، حسب اختلاف طبائع المتكلمين من عرب وإنجليز وغيرهم، فاستعمال الأصوات الإنسانية وارتباطها بالمعنى يختلفان من مجتمع لآخر[١].

وهكذا نرى الربط بين اللغة والمجتمع وفهم المعنى على أساس السلوك الاجتماعي، والأمور التي تحيط بالكلام والآثار المترتبة عليه.

٢) الاتجاه السلوكي:

برز هذا الاتجاه لدى المدرسة الأمريكية التي أخذت بالمذهب السلوكي في علم النفس، وظهر بوجه خاص – عند (بلو مفيلد) اللغوي الأمريكي المشهور.

تفسر النظرية السلوكية سلوك الإنسان بطريقة فسيولوجية، أو فيزيقية، وعند السلوكيين أن مصطلحات (الإرادة – الشعور – الفكرة – الانفعال) ينبغى أن تفسر على الأساس السابق.

---

(١) د. بشر: دراسات في علم اللغة: القسم الثاني ص ١٧٥-١٧٨.

وقد لاحظ (بلو مفيلد) وجود صعوبات جمة تجعل مشكلة المعنى ضعيفة وليست من شأن اللغويين ، يقول " أن تقديم تعريف علمي لمعنى كل صيغة في لغة ما يوجب علينا أن نكون عارفين تماما لكل شئ في عالم المتكلم بهذه اللغة، ولكن القدر الحقيقي لمعرفة الإنسان بهذا العالم قدر ضئيل جدا، قد تكون لدينا المقدرة على تحديد معنى كلمة من الكلمات تحديدا علميا ، وذلك عندما يكون هذا المعنى مختصا بأشياء لنا معرفة علمية بها، إنه من الممكن مثلا تعريف أسماء المعادن عن طريق الإلتجاء إلى أساليب الكيمياء ، أو علم المعادن كأن تقول مثلا أن المعنى العادي للكلمة (ملح) هو (كلوريد الصوديوم) ، وكذلك يمكننا أن نعرف أسماء النبات وعلم الحيوان، ولكن ليست لدينا طرق دقيقة لتحديد معاني كلمات كثيرة أخرى، ككلمة حب أو كراهية التي تتصل بمواقف غير محددة تحديدا واضحا، وهذه المواقف وأمثالها تشكل الغالبية العظمى من مواقف الكلام الإنساني[1].

ولكنه يعرف المعنى مشير إلى مواقف المتكلم والسامع محاولا أن يطبق نظرية السلوكية على اللغة فوجدت عنده مصطلحات ثلاثة هي: (الاستجابة – الاستجابة البدنية – المثير البدلي).

فالكلمات – والنطق عامة – تفسر على أساس الأحداث الفسيولوجية والفيزيقية، وقد ضرب مثلا لذلك ملخصه أن: جاك وجيل – زوجته أو أخته – كانا يسيران، وكانت جيل جائعة، فشاهدت تفاحة على شجرة في حديقة فقالت: (أنا جائعة) فوثب جاك وأحضر لها التفاحة فأخذتها وأكلتها.

وهنا يتصور (بلو مفيلد) ثلاثة أشياء:

١- الأحداث العملية التي سبقت الكلام:

([1]) ومن الصعوبات التي تعترض طريق المعنى: وجهة النظر الخاصة للمتكلمين – في استعمال اللفظ للمعنى المراد- واختلافهم في شرح معناه ، وتعدد الأشخاص المستعملين له ، ومزاج المتكلم ، وحالته النفسية والثقافية، واستعمال اللفظ في غير ما وضع له ، أو ما اعتاد الناس استعماله فيه، كالحديث عن تفاحة حيث لا تفاحة بعيدا عن المعاني القاموسية، ويبدو ذلك في لغة الكذب والتهكم والشعر والقصص الخيالي.
انظر د. بشر: دراسات في علم اللغة ص ١٦٣ ، ١٦٤.

وهي أن (جيل) حدث لها تقلص عضلي نتيجة الجوع، وقد وقع نظرها على التفاحة نتيجة الموجات الضوئية المنعكسة على عينيها وهي ترى جاك بجوارها.

فهذه أحداث تعد بمنزلة (المثير أو المنبه) لجيل.

٢- الكلام:

أصدرت (جيل) بعض الأصوات بحركات عضلية معينة تمثل رد فعل لغوي لأنها لا يمكنها أن تقوم برد فعل عملي بأن تقفز من فوق سور الحديقة لتأتي بالتفاحة، فاستبدلت من الحدث العملي الحدث اللغوي، فيسمى كلامها (رد فعل لغوي) لأنه كان بدل الحدث العملي الذي كان يتوقع أن تقوم هي به بمجرد رؤيتها التفاحة لو أنها تستطيع وعد كلامها (مثيرا) بالنسبة لجاك بجانب رؤيته (التفاحة).

فهناك مثيران أحدهما (لغوي) أو (بدلي) – وهو الموجات الصوتية المتتابعة على أذن جاك – والثاني (عملي) – وهو رؤيته التفاحة وجوع زوجته أو أخته جيل.

٣- الأحداث العملية التي تلت الكلام:

هي قفز جاك من فوق السور، وإحضاره التفاحه، وإعطاؤه إياها لجيل لتأكلها، وتسمى تلك الأحداث (استجابة) السامع.

فالمعنى اللغوي يتكون من هذه الأشياء المهمة التي يرتبط بها الكلام، أو بعبارة أخرى المعنى هو مجموع الحوادث السابقة للكلام والتالية له المعبر عنها في الكلام السابق بالجزءين(١) ، (٢)

فللكلام – بناء على هذا المثل – علاقة قوية بالأحداث العملية التي توجد على هيئة مثيرات أو ردود أفعال للكلام، فيفسر على هذا الأساس الفسيولوجى، وما يتصل به من الظواهر المادية، فالجوع يعرف بالتقلص العضلي، وما يصحبه من افرازات معدية أو عطش أو نحو ذلك، ويعرف (الملح) بتحليل عناصره الكيماوية التي يتركب منها، ويمكن تطبيق ذلك

على الأفكار والتصورات المختلفة، فيفسر الحب والكره وغيرهما عن طريق الألفاظ الفيزيقية، وهكذا كل ما يتعلق باللغة ودلالتها.

ويرى الدكتور (بشر) أن قول (بلو مفيلد) بضعف مشكلة المعنى في الدراسات اللغوية قول مرفوض، لأن دراسة المعنى أساس الدراسات اللغوية وهدف مهم للغويين، ويصف مذهبه في شرح مشكلة المعنى بأنه ميكانيكي عقلي، فهو يحلل سلوك الإنسان وفقا لنظريات المدرسة الميكانيكية في علم النفس، ولا يمكن إخراج العقل والفكر من الدراسة، إذ لا يمكن أن نخرج الدوافع الأساسية كالبواعث، والحاجات والرغبات للإنسان والطبيعة الاجتماعية[1].

ومع ذلك فالمدرسة – السلوكية – كما يقول الدكتور السعران – (لا تتجاهل العناصر الاجتماعية ولكنها تعبر عنها بمصطلحات خاصة بها فهي لا تتجاهل شخصية المتكلم، وشخصية السامع، وبعض الأمور المحيطة بالكلام، وهي بذلك وجهت عناية اللغويين إلى ربط المعنى بمجالات غير الكلام مجالات تستلزم التحليل على مستويات خاصة) [2].

ثانياً : دراسة غير المتخصصين:

لما لمشكلة المعنى من تعقيد ، وغموض ، وأهمية ، تناولها غير اللغويين بالدراسة والبحث.

فقد ألف (أوجدن، وريتشاردز) كتابا سمياه (معنى المعنى) أوضحا فيه طبيعة – المشكلة وتعقدها ولكن تركاها دون علاج.

وتقوم فكرتهم الأساسية على القاعدة المشهورة التي سمياها (المثلث الأساسي) فأية علاقة رمزية لها ثلاثة جوانب أساسية:

(أ) الرمز نفسه: وهو في دراسة اللغة (الكلمة المنطوقة) مثل (منضدة).

---

(1) د. بشر: دراسات في علم اللغة القسم الثاني ص ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٧١.
(2) د. السعران: علم اللغة ص ٣٣١- ٣٣٦ وانظر د. بشر، دراسات في علم اللغة ص ١٦٦ – ١٦٨.

(ب) المحتوى العقلي: الذي يحضر في ذهن السامع حين يسمع الكلمة (منضدة).

(ت) الشيء نفسه: وهو (المنضدة) وقد يطلق عليه (المقصود) أو (المعنى).

وكان لرأيهما أثر فيمن أتى بعدهما من المهتمين بدراسة المعنى فقد بنى (ستيفن أولمان) نظريته في المعنى على ما قام به العالمان السابقان إلا أنه أدخل شيئا من التعديل على نظريتهما فقد أهمل (الشيء) من حسبانه ونظر إلى الفكرة والرمز، وارتباط أحدهما بالآخر، وأطلق على الأول – الفكرة – اسم (المدلول) وعلى الثاني – الرمز – اسم (اللفظ)، وقال: أن المعنى هو العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمدلول فاللفظ يستدعي المدلول، كما أن المدلول يستدعي اللفظ، فحين يفكر الإنسان في (منضدة) ينطق الكلمة (منضدة) وسماعه هذه الكلمة سوف يجعله يفكر في (المنضدة) وهذه القوة التي تربط بين اللفظ والمدلول هي أساس العملية الرمزية وتميز أو تعرف بكلمة (المعنى).

ويمثل ما ذهب إليه هؤلاء النظرية العقلية في دراسة المعنى.

ويرى الدكتور (بشر) أن هذه النظرية تلجأ إلى الفلسفة ، أو علم النفس أو ما شابه ذلك من العلوم، وهي تنظر إلى الثنائية (أي العقل والجسم)، وفي هذا خلط للمناهج، ولا يتفق مع مبادئ علم اللغة التي تجعل الإنسان كلا متكاملا دون تفريق بين عناصره المادية والروحية[1] كذلك ألف (يردجمان) كتابين، هما "منطق الفيزياء الحديثة – والفرد الذكى والمجتمع" بين فيهما أن استعمال الألفاظ في المصطلحات العلمية يختلف من عالم إلى آخر، فكلمتا " الزمان والمكان" لهما معنى شائع متداول، لكن الفيلسوف أو عالم الفيزياء يتخذ لكل منهما في تعبيره دلالة خاصة.

([1]) د. بشر: دراسات في علم اللغة – القسم الثاني ص ١٥٥ – ١٦٣، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٠.

وقد حاول أن يفسر اللغة بطريقة " العمليات الفيزيائية أو الإجراءات " فإذا عجز عن تصور معنى كلمة مثل: الديمقراطية أو الواجب أو الأخلاق، فإنه يطلب إطراحها ، والإعراض عنها. والاتجاه إلى السلوك الفردى.

وهو تفسير غير سديد، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية ينبغى أن تفسر في ضوء السلوك الاجتماعى لا الفردي كما عرفنا من دراسات اللغويين.

وقد حاول "ثورمان أرنولد" – وهو من رجال الإدارة الحكومية المشتغلين بالقانون – أن يبين في كتابه " فولكلور الرأسمالية" ما لبعض الكلمات والعبارات في الإنجليزية الأمريكية من قوة سحرية يستخدمها بعض من يسيئون استعمال اللغة، ورموزها في التأثير على الناس[١] ولكنه لا يقدم علاجا مفيدا لهذه الإساءة.

أما "الفرد كور تسبسكى" ومن تبعه مثل " ستيورات تشيز وهايا كاوا" فقد طلبوا في مؤلفاتهم وكتاباتهم تحديد المصطلحات، والرموز ، بمعانيها الدالة عليها، حتى لا ينحرف بها أصحاب الأهواء الذين يضللون الناس باستعمالهم الكلمات بعيدة عن أغراضها الأساسية، وهذا يؤدي إلى انحراف الشخصية ، والقومية العالمية.

وتنبأ الثلاثة وأتباعهم في مدرسة كورتسبسكي بأن دراسة الدلالة تحل كل المشكلات، وهي الدواء العالمي للأمراض الإنسانية، ومعنى ذلك أن تلك الدراسة اللغوية - في أصلها - ستحل جميع مشكلات البشر حتى الفقر، والجهل والحرب ، وأسرفوا في الوعود والبشارات[٢].

ونحن نؤمن بأن انحراف بعض مسيئي الاستعمال في اللغة، يؤدي إلى كوارث ، ويخلق مشكلات في مجالات السياسة والصحافة والخيالة (السينما) والإذاعة المرئية، وبخاصة إذا كان بطريق مقصود، وهو يحدث كثيرا في مجتمعاتنا المعاصرة.

---

(١) مثل : The Cousititution (الدستور).
The founders of this Contry (مؤسسو هذا البلد).
(٢) د. السعران: علم اللغة ص ٢٢٣.

وهذا يوجب على عالم اللغة أن يقدم المساعدات الممكنة في هذا السبيل لرجال السياسة والصحافة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلماء النفس وغيرهم.

ولكن لا نستطيع أن نتفاءل إلى حد بعيد، فنجعل تلك الدراسة – التي تتصل باللغة – حلالة جميع العقد، فتحل جميع المشكلات الاجتماعية، والأخلاقية – كما ادعى أصحاب تلك المدرسة – لأنه ليس في طاقة اللغوي أن يفعل ذلك[١].

وعلى الرغم من أن هذه الدراسات صدرت عن غير المتخصصين في اللغة، فإنها أثارت الاهتمام بمشكلة المعنى في الدراسات اللغوية – عند المتخصصين – وبخاصة في الدراسات الأمريكية ، ويرجع ذلك إلى ما تتسم به طبيعة المشكلة من تعقيد ، وما كان لهؤلاء الكتاب من مهارة في الكتابة باتجاهاتهم التي شرحناها، وما أثر عن بعضهم من شغف الناس بكتاباته كثورد ارنولد، ومن براعة الصياغة اللفظية وطريقة التأثير التي تستولي على القراء كما شاع عن الفرد كورتسبسكي[٢].

فكان نتيجة لذلك، ولما أولاه المتخصصون من عناية في المدارس اللغوية التي أشرنا إليها أن تقدمت دراسة المعنى في ثباته، وتغيره، وعوامل ذلك مستمدة من الواقع الاجتماعي واللغوي الذي صحب تلك الأحوال الدلالية، واستطاع علماء اللغة أن يصلوا – بالدراسة المتأنية والمتفحصة – إلى القوانين التي تحكم هذه الظواهر ، وانتقالها من حال إلى حال ، كما تنوعت عندهم الدلالة إلى صوتية ، وصرفية ، ونحوية، ومعجمية، وعلمت مظاهرها المتعددة ، لأن دراسة المعنى كانت أثرا من آثار الدراسات المتعددة في الأصوات، واللهجات والقواعد والأساليب وعلم النفس ، وعلم الاجتماع اللغويين – كما ذكرنا سابقا – فأخذت صفة المنهج العلمي، وحققت كثيرا من النتائج المرجوة هنا.

---

(١) المصدر السابق ٣٢٦.

(٢) وانظر في تفصيل هذه الدراسة د. السعران: علم اللغة ص ٢١٧ – ٤٣١ ، وكتابات متفرقة في د. تمام: مناهج البحث في اللغة.

فهرس المصادر والمراجع

- أبحاث ثنائية ألسنية للأب مرمرجي الدومنكي ، ط ١٩٥٠.
- أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي للدكتور عبد الغفار هلال، ط الأولى ١٩٧٩م.
- أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الأستاذ محمد عبد العزيز النجار، القاهرة ١٩٧٧ م.
- الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ، ط القاهرة ١٩٦١م.
- الأضداد للأنباري، ط الكويت ١٩٦٠م.
- تاج العروس بشرح القاموس للزبيدي ، ط القاهرة ١٣٠٦ه.
- تاريخ آداب العرب للرافعي، ط القاهرة ١٩١١مز
- التطور اللغوي التاريخي للدكتور إبراهيم السامرائي ، ط القاهرة ١٩٦٦م.
- الحيوان للجاحظ ، ط السعادة ١٩٠٧م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق الشيخ محمد علي النجار ، ط القاهرة ١٩٥٢- ١٩٥٦ م.
- دراسات في علم اللغة للدكتور كمال بشر ، ط القاهرة ١٩٧١م.
- دراسات في اللغة للدكتور إبراهيم السامرائي، ط بغداد ١٩٦١م.
- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجانى، ط القاهرة ١٩٤٨.
- دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ، ط القاهرة، ١٩٥٨م.
- دور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان، ترجمة الدكتور كمال بشر ، ط القاهرة ١٩٦٢م.
- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ط القاهرة ١٩١٠م.
- طرق تنمية الألفاظ في اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ، ط القاهرة ١٩٧٦م.
- العربية ليوهان فك، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، ط القاهرة ١٩٥١م.
- علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي، ط القاهرة ١٩٣٨م.

- علم اللغة العام (القسم الثاني – الأصوات) للدكتور كمال بشر ، ط القاهرة ١٩٧٠م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي للدكتور محمود السعران، ط القاهرة ١٩٦٢م.
- فقه اللغة العربية للدكتور إبراهيم نجا ، ط ١٩٦٥م.
- فقه اللغة للأستاذ أحمد الأسكندري، ط القاهرة ١٩٢٦ م.
- فقه اللغة للدكتور وافي ، ط القاهرة ١٩٥٦م.
- فقه اللغة للدكتور محمد المبارك ، ط دمشق ١٩٦٠م.
- فلسفة اللغة العربية وتطورها للأستاذ جبر ضومط، ط القاهرة ١٩٢٩ م.
- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية للأستاذ جورجي زيدان، ط القاهرة ١٩٢٣م.
- في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ، ط القاهرة ١٩٥٢م.
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ط القاهرة.
- لسان العرب لابن منظور ، ط بولاق ٣٠٠ ه- ٣٠٧ ه.
- اللغة والمجتمع ، د. محمود السعران، ط الاسكندرية ١٩٦٣م.
- اللغة بين الفرد والمجتمع لجسبرش، ترجمة الدكتور عبد الرحمن أيوب، ط القاهرة ١٩٥٤م.
- المخصص لابن سيده، ط القاهرة ١٣٢٠ه.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، ط القاهرة ١٢٧٢ه.
- المعاجم اللغوية، د. إبراهيم نجا، ط القاهرة ١٩٦٢م.
- مقدمة ابن خلدون، ط بولاق ١٢٧٤ه.
- من اسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس، ط القاهرة ١٩٥١مز
- مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان، ط القاهرة ١٩٥٥م.
- المنصف لابن جني، ط القاهرة ١٩٥٤م.

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
دلالة الألفاظ وتطورها.....	١٧
بين القول واللفظ والكلمة	١٩
المكونات الأساسية للدلالة	٢٢
أنواع الدلالة (الدلالة المعجمية والصوتية والصرفية والنحوية) ..	٢٣
من أنواع الدلالة (دلالة المطابقة والتضمين والالتزام)	٢٩
التطور الدلالى (المعنى بين الثبات والتغير)	٣٦
أنواع التطور الدلإلى (التطور العام التلقائي والتطور الخاص المقصود)	٤٠
أسباب تطور الدلالة (الأسباب اللغوية والأسباب الاجتماعية)	٤٣
اتجاهات التطور الدلالى.....	٥٦
سمو الدلالة وانحطاطها.....	٦١
الدلالة عند علماء العرب	٦٣
الاشتراك والتضاد والترادف	٧٤
الحقيقة والمجاز	٩٨
دلالة الألفاظ في القرآن الكريم حقيقة ومجازاً	١٠٩

معاني الحروف	١١٩
قضية الإعراب	١٣٧
الدلالة عند علماء الغرب	١٦٩